جـامعة يحي فارس بالمـــدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضـــــوع:

اختبار علاقة أوكن بين البطالة والنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي
-دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990-2017)-

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وإحصاء تطبيقي

إعداد الطالب:

حفاصي سمير

إشراف الأستاذ:

أ.د. عبد القادر خليل

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د بوشنافة الصادق	أســـــــــــتاذ	جامعة يحي فارس المدية	رئيساً
أ.د عبد القادر خليل	أســـــــــــتاذ	جامعة يحي فارس المدية	مشرفاً ومقرراً
د. جمعة رضوان	أستاذ محاضر "أ"	جامعة يحي فارس المدية	عضواً
د. صغيري سيد علي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة يحي فارس المدية	عضواً
د. فرعون سيد أحمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة خميس مليانة	عضواً
د. إدريس عبدلي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بليدة 2	عضواً

السنة الجامعية 2020-2021



شكـــر وتقديـــر

الحمد لله أوله وآخره والحمد والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل

لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والامتنان الى مشرفي وأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور خليل عبد القادر، حيث لم يبخل عليّ بالإرشادات والتوجيهات وحرصه الدائم على إتمام هذا العمل

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة يحي فارس بالمدية، وأخص بالذكر الأساتذة الذين أطّرونا في طور الدكتوراه، والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة، أساتذتي الأفاضل، بارك الله في عملهم وفي حسناتهم.

الطالب: حفاصي سمير

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد

أهدي هذا العمل الى جدتي حفظها الله

الى والداي حفضهما الله اللذان سهرا وتعبا على تعليمي

الى كل أفراد أسرتي

الى كل الأقارب والأصدقاء والأحباب

الى كل أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.

مستخلص

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على علاقة Okun بين البطالة والنمو الاقتصادي، واختبار صلاحيتها على اقتصاديات دول المغرب العربي للفترة الممتدة من سنة 1990 الى غاية 2017، واستخدمت الدراسة **المنهج الوصفي التحليلي** وهذا من خلال الطرح النظري والتطبيقي، وتعتمد هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية المقطعية بإستخدام نماذج panel. **ونستخلص** من هذه الدراسة الى عدم معنوية معامل Okun، وبالتالي عدم صلاحية قانون Okun في دول المغرب العربي، ويفسّر ذلك الى غياب التنوع في اقتصاديات دول المغرب العربي، وهذا نتيجة هيمنة بعض القطاعات غير كثيفة العمل، وبالتالي فإن النمو في هذه القطاعات سوف لن يؤدي إلى خفض معدل البطالة، وأن البطالة في هذه الدول هي بطالة هيكلية واحتكاكية. كما تم تخصيص دراسة حالة الجزائر في المبحث الأخير حيث تمحورت الدراسة في الوقوف على أهمية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، ودورها في التخفيف من حدة ظاهرة البطالة، وذلك ببناء نموذج قياسي لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة والتي تتمثل في الانفتاح التجاري، التضخم وتكوين رأس المال، والنمو الاقتصادي حيث تم تقدير العلاقة الديناميكية عن طريق استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك (ARDL).

و**خلصت** الى وجود علاقة توازنية على المدى الطويل، حيث أن معدل البطالة يستغرق ما يقارب سنتين للعودة إلى وضع التوازن وذلك بعد أثر أي صدمة في أحد المتغيرات المفسرة.

الكلمات المفتاحية: علاقة Okun؛ دول المغرب العربي؛ نماذج panel؛ الجزائر؛ منهج الحدود (ARDL).

Abstract:

The aim of this study is to shed light on Okun 's relationship between unemployment and economic growth, and to test its validity on the economies of the Arab Maghreb countries for the period 1990 to 2017. The study used the descriptive, through theoretical and practical presentation .This study is based on the analysis of cross-sectional time series using panl models. The study concluded that the Okun coefficient is not significant, and therefore the Okun law is not valid in the Maghreb countries, in contrast to the results obtained in the developed countries, and this explains the absence of diversification in the economies of the Maghreb countries, and this is the result of the dominance of some sectors that are not labor intensive. Therefore, growth in these sectors will not lead to a reduction in the unemployment rate, and unemployment in these countries is structural and frictional unemployment. The last section is devoted to study the case of Algeria ,where the study focused on the importance of some macroeconomic variables and their role in alleviating the severity of the unemployment phenomenon by building a standard model to know the extent of the impact of the independent variables represented by some of their economic determinants, which are represented in trade openness, inflation and capital formation, and economic growth where the dynamic relationship was estimated by using the border approach of covalent integration, and concluded that there is an equilibrium relationship in the long run. As the unemployment rate takes approximately two years to return to the equilibrium position, after the impact of any shock on one of the variables explained.

Keywords: Okun relationship; Maghreb countries; Panel data; Algeria; Autoregressive Distributed Lag (ARDL) models.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان.....	.I
الإهداء.....	.II
المستخلص.....	.III
فهرس المحتويات.....	.VII
فهرس الأشكال	.XI
فهرس الجداول.....	.XIV
فهرس الملاحق.....	.XVIII
قائمة الرموز والمختصرات.....	XX
مقدمة.....	أ-د
الفصـــل الأول: **الإطار النظري للبطالة والنمو الاقتصادي**	**1-39**
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة البطالة	3
المطلب الأول: المفاهيم المتعلقة بالبطالة	3
المطلب الثاني: قياس البطالة	7
المطلب الثالث: أنواع البطالة	9
المبحث الثاني: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي	12
المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي للبطالة	12
المطلب الثاني: المدرسة الماركسية والتحليل الكنزي	16
المطلب الثالث: البطالة في النظريات الحديثة	21
المبحث الثالث: لمحة نظرية للنمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة	30
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي وقياسه	30
المطلب الثاني: نظريات ونماذج النمو في الفكر الاقتصادي	32
المطلب الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة	36
خلاصة الفصل الأول	39

الفصـــل الثاني: سياسات الحد من البطالة ورفع معدلات النمو في دول المغرب العربي	**88-40**
تمهيد	41
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل	42
المطلب الأول: مفهوم سياسة التشغيل	42
المطلب الثاني: أنواع وأهداف سياسة التشغيل	43
المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية للتشغيل ومكافحة البطالة.	46
المبحث الثاني: واقع البطالة وسياسة التشغيل في الدول المغاربية	48
المطلب الأول: واقع البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر	48
المطلب الثاني: البطالة وسياسة التشغيل في كل من تونس وليبيا	54
المطلب الثالث البطالة وسياسة التشغيل في كل من المغرب وموريتانيا	63
المبحث الثالث: استراتيجية دعم النمو في دول المغرب العربي	70
المطلب الأول: استراتيجية دعم النمو في الجزائر	70
المطلب الثاني: استراتيجية دعم النمو في المغرب وموريتانيا	76
المطلب الثالث: استراتيجية دعم النمو في تونس وليبيا	82
خلاصة الفصل الثاني	88
الفصـــل الثالث: دراسة تحليلية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي وعرض الدراسات السابقة	**141-89**
تمهيد	90
المبحث الأول: توزيع البطالة في دول المغرب العربي	91
المطلب الأول: توزيع البطالة حسب الفئة العمرية والمدة الزمنية	91
المطلب الثاني توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية والجنس	95
المطلب الثالث توزيع البطالة حسب التحصيل العلمي.	98
المبحث الثاني:دراسة وصفية باستخدام المركبات الأساسية ACP لدول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017)	102
المطلب الأول: الدراسة الوصفية لبيانات الجزائر	102
المطلب الثاني دراسة وصفية لبيانات كل من تونس وليبيا	107

المطلب الثالث: دراسة وصفية لبيانات كل من المغرب وموريتانيا	115
المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسات الكمية السابقة	123
المطلب الأول: الدراسات المحلية.	123
المطلب الثاني: الدراسات العربية.	128
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية	132
المطلب الرابع: تموقع الدراسة الحالية من الدراسات الكمية السابقة	138
خلاصة الفصل الثالث	141
الفصـــل الرابع: **دراسة قياسية لاختبار علاقة Okun لدول المغرب العربي باستخدام نماذج بيانات Panel**	**186-142**
تمهيد	143
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نماذج Panel Data	144
المطلب الأول: تعريف وأهمية بيانات Panel	144
المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات Panel	146
المطلب الثالث: نماذج البيانات الطولية الديناميكية والتكامل المشترك	152
المبحث الثاني: اختبار علاقة Okun باستخدام نماذج بيانات Panel لدول المغرب العربي	162
المطلب الأول: تقديم نموذج الدراسة	162
المطلب الثاني: الاستقرارية والتكامل المشترك	163
المطلب الثالث: تقدير نماذج بيانات Panel.	166
المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر	172
المطلب الأول: تقديم نموذج ومنهجية الدراسة	172
المطلب الثاني دراسة استقرارية متغيرات الدراسة	177
المطلب الثالث: تقدير النموذج باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المبطئة ARDL	179
خلاصة الفصل الرابع	186
خاتمة	188
قائمة المراجع	197
الملاحق	208

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
.1	رسم توضيحي للفئة العاطلة	4
.2	المخطط التوضيحي لإجمالي السكان	5
.3	البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية	13
.4	تحديد مستوى التوظيف وفقا لكينز	18
.5	عرض العمل عند كينز	20
.6	البطالة حسب نظرية الاختلال	27
.7	تطور نسبة البطالة في الجزائر (1991-2018)	52
.8	تطور معدل البطالة في تونس خلال الفترة (1991-2018)	58
.9	تطور نسبة البطالة في ليبيا خلال الفترة (1991-2018)	61
.10	تطور معدل البطالة في المغرب خلال الفترة (1991-2018)	64
.11	تطور معدل البطالة في موريتانيا خلال الفترة (1991-2018)	69
.12	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي	76
.13	تطور معدل بطالة في الفئة العمرية لأكثر من 25 سنة	93
.14	توزيع البطالة في الحضر والريف حسب الجنس لدول المغرب العربي	97
.15	التمثيل البياني للمتغيرات (حالة الجزائر)	105
.16	دراسة العلاقة بين الأفراد والمتغيرات (حالة الجزائر)	106
.17	التمثيل البياني للمتغيرات لحالة تونس	109
.18	دراسة العلاقة بين الأفراد (حالة تونس)	110
.19	التمثيل البياني للمتغيرات لحالة ليبيا	113
.20	دراسة العلاقة بين الأفراد (حالة ليبيا)	114
.21	التمثيل البياني للمتغيرات لحالة المغرب	117
.22	دراسة العلاقة بين الأفراد (حالة المغرب)	118
.23	التمثيل البياني للمتغيرات (حالة موريتانيا)	121

.24	دراسة العلاقة بين الأفراد والمتغيرات (حالة موريتانيا)	122
.25	مخطط اختبار تحديد نوع النموذج (Hsiao-1986)	151
.26	درجة التأخير المثلى	179
.27	اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي	184
.28	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي	184

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
.1	أنواع البطالة وفق لنظرية الاختلال	26
.2	تطور التشغيل في الجزائر حسب القطاعات للفترة الممتدة من 2001 إلى 2018.	53
.3	تطور التشغيل في تونس حسب القطاعات للفترة الممتدة من 1991 إلى 2018.	57
.4	تطور التشغيل في ليبيا حسب القطاعات للفترة الممتدة من 1991 إلى 2018.	62
.5	تطور التشغيل في المغرب حسب القطاعات للفترة الممتدة من 1991 إلى 2018.	66
.6	تطور التشغيل في موريتانيا حسب القطاعات للفترة الممتدة من 1991 إلى 2018.	69
.7	نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي لدول المغرب العربي من سنة 2004 إلى 2017	75
.8	المؤشرات والنسب المستهدفة في أفق 2021 لاقتصاد المغرب.	80
.9	توزيع البطالة لدول المغرب العربي للفئة العمرية بين 15و24 سنة للفترة (2009-2018).	91
.10	توزيع البطالة حسب المدة الزمنية في الجزائر وتونس والمغرب للفترة (2009-2017).	94
.11	توزيع البطالة لدول المغرب العربي في الحضر والريف حسب الجنس للفترة (2014-2015).	96
.12	توزيع معدلات البطالة في الجزائر وتونس والمغرب حسب الجنس للفترة (2010-2017)	98
.13	نسبة الجامعيين والشباب من بين العاطلين الجزائر وتونس والمغرب للفترة (2009-2017).	99
.14	نسب الالتحاق الإجمالية لكل من الجزائر وتونس، المغرب وموريتانيا للفترة (2005-2015).	100
.15	المتوسطات والانحرافات المعيارية لبيانات الجزائر خلال الفترة(2017-1990)	103
.16	مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة (حالة الجزائر)	104
.17	القيم الذاتية ونسبة تمثيل المحاور (حالة الجزائر)	104
.18	المتوسطات والانحرافات المعيارية لحالة تونس	107

.19	مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة (لحالة تونس)	108
.20	القيم الذاتية ونسبة تمثيل المحاور (لحالة تونس)	109
.21	المتوسطات والانحرافات المعيارية لحالة ليبيا	111
.22	مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة (حالة ليبيا)	112
.23	القيم الذاتية ونسبة تمثيل المحاور (حالة ليبيا)	112
.24	المتوسطات والانحرافات المعيارية لحالة المغرب	115
.25	مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة (حالة المغرب)	116
.26	القيم الذاتية ونسبة تمثيل المحاور لحالة المغرب	117
.27	المتوسطات والانحرافات المعيارية (موريتانيا).	119
.28	مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة (حالة موريتانيا)	120
.29	القيم الذاتية ونسبة تمثيل المحاور(موريتانيا).	120
.30	ملخص يبرز أوجه المقارنة بين الدراسات الكمية السابقة والدراسة الحالية	140
.31	اختبارات جذر الوحدة لبيانات Panel	164
.32	نتائج اختبارات Pedroni للتكامل المشرك	166
.33	نتائج تقدير نسختي قانون Okun	168
.34	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج المقدرة	170
.35	نتائج تقدير نسخة الفروق ونسخة الفجوة.	170
.36	نتائج اختبار ديكي فولر المطورADF	177
.37	نتائج اختبار فيلبس بيروPP	178
.38	تقدير نموذج(2.0.0.0.0) ARDL	180
.39	نتائج اختبار منهج الحدود	180
.40	نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل	181
.41	تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ- UECM)	182
.42	نتائج اختبار LM	182

.43	نتائج اختبار. Pagan – Godfrey– Breusch	183
.44	اختبار LB لسلسلة البواقي	183

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
.1	بيانات دراسة اختبار علاقة Okun لدول المغرب العربي	209
.2	اختبارات استقرارية سلاسل علاقة Okun	210
.3	تقدير نماذج Panel	211
.4	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج	212
.5	استقرارية سلاسل بيانات الجزائر	213
.6	بيانات الدراسة الوصفية لدول المغرب العربي	217

قائمة الرموز والمصطلحات

الرمز أو المصطلح	المعنى
ACP	طريقة تحليل بالمركبات الأساسية هي المركبات التي تحتوي على نسبة كبيرة من المعلومات في البعدين الأول والثاني بعد تخفيض الأبعاد من K وإعطاء القيم الذاتية وأهم المحاور لتمثيل أكبر كمية للمعلومات.
Panel Data	نموذج قياسي يستخدم في تحليل السلاسل الزمنية المقطعية ويمتاز هذا النوع من البيانات بطبيعة البعد الثنائي، فهي عبارة عن تركيب لبيانات السلاسل الزمنية وبيانات مقطعية.
ARDL	نموذج قياسي للفجوات الزمنية الموزعة (المبطأة) نموذج ديناميكي للأجل القصير والطويل
مرشح *HP*	Hodrick-Prescott وهو شائع الاستعمال في الدراسات التطبيقية العالمية، ويعمل هذا مرشح على فصل المركبة الدورية c_t عن مركبة الاتجاه العام g_t في السلسلة الزمنية الأصلية ولتكن y_t ، ويكون ذلك يحل مشكلة التدنية للتغيرات في المركبة الدورية، وهذا تحت قيد خفض التباينات في الفروق الثانية لمركبة الاتجاه العام.
د.و.إ.ت	الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط

مقدمـــــة

يُعد موضوع ارتباط البطالة بالنمو الاقتصادي من أهم اهتمامات الخبراء والاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية، لما لها من أثر على تطور المجتمع، كما تُعد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة مشكلة عالمية تعاني منها جُل اقتصاديات العالم التي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات، لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ثم الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية، بتصنيفها بعدم النشاط ضمن الطاقات المعطلة، وبالتالي فاستغلال هذه الطاقات من شأنه أن يدفع عجلة التنمية إلى الأمام وتحقيق التنمية المستدامة، كما تُعتبر مشكلة البطالة من أبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، إذ تسعى معظم الدول لوضع استراتيجيات وخطط، تسمح لها بتوفير أكبر عدد من مناصب الشغل في ظل الارتفاع الكبير لعدد طالبي الشغل.

إنّ دول المغرب العربي –كغيرها من دول العالم– ما زالت تعاني من البطالة التي خلّفت آثاراً سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، ما دفع إلى القيام بإصلاحات اقتصادية شملت العديد من المتغيرات الاقتصادية سواء كانت جزئية أو كلية، حيث تسعى دول المغرب العربي من خلال سياساتها التنموية المنتهجة إلى تحقيق التنمية الشاملة، ويأتي التشغيل على رأس الأولويات للحد من البطالة، حيث تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها وتواجه اقتصاديات دول العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية، وبمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، فقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم على مر الأزمنة.

تنتج ظاهرة البطالة من تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة، وكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستويات التوظيف الكامل للعمالة، يؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة وإنْ كان من السهل على الاقتصاديين إدراك هذه الظاهرة، إذ حاول بعضهم تطوير العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات تراجع مستويات النمو الاقتصادي، حيث وجدت علاقة عكسية بين هذين المتغيرين وسميت باسم مطورها، ويحدد قانون Okun العلاقة ما بين معدلات البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وهي عبارة عن علاقة عكسية بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة، وتحدد العلاقة نسبة مئوية معينة للنمو أو التراجع الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوياته الكامنة واللازمة لخفض معدلات البطالة، وتتراوح هذه النسبة بين 2% و3% نموا للناتج المحلي الإجمالي لكل خفض مقداره 1% من معدلات البطالة، والعلاقة مشتقة من المشاهدة العملية لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه النسبة غير ثابتة وتتغير حسب البلدان التي تجري فيها عمليات المشاهدة وحسب الفترة الزمنية أيضاً.

الإشكالية:

لمعالجة موضوع البحث يُمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى تتوافق العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي مع تلك التي أقرّها Okun ؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية المطروحة تم وضع وصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهي المفاهيم والسياسات الخاصة بالبطالة والنمو الاقتصادي عند مختلف المدارس الاقتصادية؟
- ✓ هل نجحت استراتيجيات التشغيل المنتهجة في دول المغرب العربي للحد من ظاهرة البطالة ورفع معدلات النمو؟
- ✓ ما هي اتّجاهات البطالة وتمركزها في دول المغرب العربي؟
- ✓ هل تتحقق علاقة Okun في دول المغرب العربي باستخدام معطيات Panel ؟
- ✓ هل هناك علاقة طويلة الأجل بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في حالة الجزائر؟

فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي وعلى التساؤلات الفرعية قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات والتي سوف نعمل على اختبارها من خلال دراستنا وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

1- هناك اختلاف جوهري بين النظريات الحديثة والتقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي؛

2- هناك فعالية لاستراتيجيات التشغيل المنتهجة في دول المغرب العربي، للحد من ظاهرة البطالة ورفع معدلات النمو؛

3- تتمركز البطالة في الفئة الشبانية الأقل من 30 سنة في دول المغرب العربي؛

4- عدم صلاحية علاقة Okun في اقتصاديات دول المغرب العربي؛

5- توجد علاقة طويلة الأجل بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في حالة الجزائر.

أهمية البحث:

تنبع أهميّة هذه الدراسة من خطورة ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على كافة المجالات سواءً الاقتصادية والاجتماعية، وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وهذا من خلال صعوبة تحقيق الأهداف الاقتصادية، والتي من بينها تحقيق التشغيل الكامل، وهذا في إطار رفع كفاءة ونجاعة سياسات تشغيل لتكون أكثر فعالية ضمن السياسات الاقتصادية، وهذا لتحقيق الأهداف التي تنسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، وبما يساهم في تطور الاقتصاد الوطني وهذا من خلال عدة نقاط أهمّها:

- ❖ فهم كيفية التأثير على ظاهرة البطالة والتحكم فيها؛
- ❖ ربط البطالة بالتغير الحاصل في قدرات الاقتصاد الوطني وارتباطها مع النمو الاقتصادي؛
- ❖ اكتشاف مرونة البطالة بالنسبة للناتج الحقيقي لاختبار أثر النمو الاقتصادي على البطالة.

أهداف البحث:

إنّ الأهداف المرجوة من دراستنا لهذا الموضوع نختصرها في النقاط التالية:

- ❖ إبراز أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبطالة والنمو الاقتصادي على ضوء المدارس الاقتصادية؛
- ❖ معرفة واقع البطالة وسياسات التشغيل المنتهجة للحد من البطالة، ورفع معدل النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي؛
- ❖ الاستكشاف التجريبي القياسي للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.
- ❖ معرفة دور النمو الاقتصادي في الحدّ من البطالة في دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017)؛
- ❖ الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية.

حدود الدراسة:

تضمنت الدراسة الحدود المكانية والحدود الزمانية كما يلي:

- ❖ **الحدود المكانية:** وتخص الجانب الاقتصادي لدول المغرب العربي؛
- ❖ **الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدراسة القياسية بالنسبة للدول المغرب العربي خلال الفترة 1990-2017، وبالنسبة لحالة الجزائر في المدة الممتدة من 1985 الى غاية 2018.

مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع الى الأسباب التالية:

- ارتباط الموضوع بمجال العلوم الاقتصادية التي يندرج ضمنها تخصصي، والفضول لمعرفة حقيقة وطبيعة هذه العلاقة؛
- إن موضوع البطالة من المواضيع التي تؤرق الدول والمجتمعات، لما له من انعكاسات سلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يكون البحث فيه مفيداً نظرياً وعملياً.
- كون أن مشكلة البطالة في دول المغرب العربي تعتبر مسألة جوهرية تبقى مطروحة للدراسة والعلاج؛
- معرفة الآلية التي تحكم سوق العمل على المستوى الكلي في دول المغرب العربي؛
- الانخراط في مسار حلم اتحاد المغرب العربي، والمساهمة ببحث علمي ضمن هذا المجال.

منهجية وأدوات الدراسة

تحقيقاً لأهداف البحث ولدراسة ديناميكية البطالة والنمو الاقتصادي، لغرض فهمها واختبار العلاقة وإيجاد تفسير وحلول لها؛ وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه واختبار صحة الفرضيات، فقد اعتمدنا على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يعتمد على جمع المعلومات ودراستها، بهدف استيعاب الإطار النظري للموضوع وفهم عناصره وتحليل أبعاده، ويتجلى ذلك في جميع الفصول من خلال وصف المفاهيم الخاصة بالبطالة والنمو الاقتصادي وسياسات التشغيل المنتهجة في دول المغرب العربي، وكذا وصف علاقة أوكن بين البطالة والنمو الاقتصادي، كما تم التطرق إلى تحليل متغيرات الدراسة في الفترة المدروسة فيما يخص الجزائر وبقية الدول المغاربية؛ وباستخدام برنامج xl-stat، تم استخراج الجداول الوصفية والأشكال البيانية لمتغيرات الدراسة، كما تناولنا أيضا **أسلوب المقارنة** من خلال عرض الدراسات الكمية السابقة لموضوع الدراسة، حيث تم مقارنتها مع دراستنا الحالية، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على أدوات التحليل القياسي باستخدام برنامج EViews 10، حيث يُتيح هذا الأسلوب تحليل وقياس واختبار علاقة أوكن لدول المغرب العربي باستخدام نماذج Panel.

الدراسات السابقة

هناك دراسات متنوعة تناولت موضوع علاقة Okun بين البطالة والنمو الاقتصادي، وهناك دراسات أخرى ارتبطت بالتشغيل والبطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وكل باحث درسها بطريقته، فمنهم من ربطها بمتغير آخر ومنهم من درسها منفردة، ويُمكن إبراز **الدراسات الكمية السابقة في الفصل الثالث**، حيث نتناول فيه مجموعة من الدراسات الكمية السابقة لعلاقة Okun، وفي نفس السياق سنذكر البعض من هذه الدراسات بشكل وجيز فيما يلي:

1- مقالة للباحث (كمال، بوصافي، 2006)، بعنوان: تقدير آثار النشاط الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال المرحلة (1990-2002)،في مجلة Revue des reformes Economique et intégration dans l'économie mondiale ، المجلد (1) العدد(1).

هدفت الدراسة الى تفسير التطاير المتزايد للبطالة في منتصف التسعينات من القرن الماضي وتطور المركبة الظرفية، وتوصلت النتائج أنّ معدل المدى الطويل كان موجبا وتعني القيمة الموجبة لمعامل Okun أنه عندما يزيد الإنتاج فإن معدل البطالة يزيد أيضا ويرجع تفسير هذه الحالة التي تصبح فيها العلاقة طردية بين النمو الاقتصادي والبطالة إلى صدمات العرض الظرفية التي تحول دون فعالية السياسة الاقتصادية الظرفية وهذا النوع من النتائج تم تسجيله من طرف sargent et wallace 1989 اللذان يريان فيها أن أزمات مؤقتة للعرض يمكن أن تؤثر على الإنتاج وتبقى البطالة دون تغير أو أيضا التأثير على المتغيرتين في نفس الاتجاه أين تكون عدم قدرة السياسة الاقتصادية الظرفية.

2-أطروحة للطالب مولاي بوعلام، موسومة بـ "**عنوان البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2014**"، للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم اقتصادية جامعة المدية سنة 2016. حيث **هدفت** هذه الدراسة الى تحليل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتم استخدام أسلوب التحليل بالمركبات الأساسية، حيث وجد أن المتغيرات لها علاقة ارتباط وسببية فيما بينها، حيث استنتج أنّ نمو الناتج المحلي الإجمالي المحقق هو الذي ساهم في الرفع من معدل التشغيل وخفض معدلات البطالة، واستخدام تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM، VECM، وتبين وجود أثر سلبي لمعدل البطالة بإبطاء لسنة واحدة مع النمو الاقتصادي، وفسّر ذلك بأنّ السياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو والتي يفترض أنها تسمح بخلق فرص عمل إضافية، هي غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. **وخلصت** إلى ضرورة مراجعة السياسة الموجهة لخفض معدلات البطالة في الجزائر، التي من شأنها أن تؤثر في النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

3-مقالة للباحثين Daniel Gravino, Wayne Apap بعنوان: A sectoral approach to Okun's Law، مجلة رسائل الاقتصاد التطبيقي المجلد 24 العدد5، بريطانيا، سنة 2017، **تهدف** هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الناتج والبطالة في مالطا باستخدام موصفات وبيانات قطاعية لقانون Okun، وهذا للوقوف على الحساسية التفاضلية لمعدل البطالة تجاه تطورات الناتج في قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية، وهذا باستخدام بيانات فصلية للفترة (2000-2012). **وخلصت** هذه الدراسة أن معدل البطالة في مالطا كان أكثر حساسية لتطورات الناتج في قطاع الخدمات منه لتلك الموجودة في قطاع التصنيع، ومن خلال استخدم مواصفات لمعدلات مختلفة لمعدل بطالة بين الشباب، أظهرت أن التأثير الناتج عن التطورات في قطاع التصنيع يحدث بشكل رئيسي من خلال تسريح العمال، في حين تؤثر التطورات في قطاع الخدمات على معدل البطالة من خلال توظيف الداخلين الجدد في سوق العمل.

موقع البحث من الدراسات السابقة

تميزت درستنا عن مجمل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين البطالة والنمو بأسلوب وطريقة العرض، حيث اختلفت عن هذه الدراسات من زاوية طرحها للموضوع، وفي عينة مجتمع الدراسة، وفي المتغيرات التي أدرجت فيها، حيث تميزت دراستنا من خلال محتوى العرض في الجانب النظري والتحليلي، وهذا بوصف وتحليل واقع البطالة واتجاهاتها وتمركزها وسياسات التشغيل المنتهجة في برامج دعم النمو، وهذا من أجل الحد من البطالة ورفع معدل النمو الاقتصادي، وفي الجانب التطبيقي من خلال اختبار علاقة أوكن لدول المغرب العربي الخمسة (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا)، وهذا باستخدام نموذج البانل، ومن خلال التخصص في دراسة حالة الجزائر وهذا بإدراج بعض المتغيرات الاقتصادية، وذلك ببناء نموذج قياسي لعلاقة بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المبطئة ARDL.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الصعوبات أثناء إنجاز هذا البحث، ولقد ارتأينا الإشارة إليها ليس رغبة في إعطاء مبررات لنا عن القصور الذي يمكن أن يشوب هذا العمل، وتتمثل في صعوبة الحصول على المعطيات الصحيحة بسبب تضارب الإحصائيات واختلافها من مصدر لأخر، سواء كانت هيئات رسمية أو غير رسمية.

هيكل البحث

سعياً منا لتحقيق الأهداف المسطرة، وقصد إعطاء الموضوع القدر الكافي من الاهتمام والتركيز على محور الدراسة، وللإجابة على إشكالية هذا الموضوع، تم تقسيم البحث الى أربعة فصول جاءت هيكلتها كالتالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة والنمو الاقتصادي.

نتطرق في الفصل الأول إلى إبراز المفاهيم الأساسية للبطالة والنمو الاقتصادي، حيث نقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، ويتم في مجملهم إبراز أهم التعاريف المعتمدة لكل من البطالة والنمو الاقتصادي، إضافة الى تطورهما في ضوء المدارس الاقتصادية المختلفة، كما نتطرق بالتفصيل لأصل علاقة Okun بين البطالة والنمو الاقتصاد.

الفصل الثاني: سياسات الحد من البطالة ورفع معدلات النمو في دول المغرب العربي.

نتناول في هذا الفصل الاطار النظري لسياسات التشغيل، وأهم المقاربات النظرية المتعلقة بسياسات التشغيل، والتي تعتبر حلقة ربط بن السياسات الاقتصادية وسوق الشغل، وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي من بينها البطالة، حيث نُقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول الاطار النظري لسياسات التشغيل، والمبحث الثاني نتناول فيه واقع البطالة وسياسات التشغيل لكل دولة من دول المغرب العربي، وفي المبحث الثالث نستعرض تأثير ودور سياسات التشغيل من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة، وهذا من خلال إبراز استراتيجيات دعم النمو في الدول المغرب العربي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي وعرض الدراسات السابقة

نتطرق في هذا الفصل الى تحديد حدة وحجم ظاهرة البطالة التي تقتضي أن نميز بين الفئات السكانية التي تمسها البطالة، ومعرفة أين تتمركز، وفي أي منطقة ريفية أو حضرية، وفي أي فئة معينة، ومن جهة أخرى وصف وتحليل إحصائي للبيانات وللمتغيرات الاقتصادية، ولمعرفة هذه الدراسة ارتأينا في هذا الفصل أن نتناول دراسة تحليلية وصفية للبطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، تمثلت في توزيع البطالة في دول المغرب العربي، مع دراسة وصفية باستخدام المركبات الأساسية ACP لدول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017)، وفي المبحث الأخير عرض وتحليل بعض الدراسات الكمية السابقة للموضوع الدراسة.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لاختبار علاقة Okun لدول المغرب العربي باستخدام نماذج بيانات Panel

نسلّط الضوء في هذا الفصل على أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي لبيانات بانل، من حيث التعريف والأهمية، وكذلك مختلف النماذج والاختبارات الإحصائية الخاصة ببيانات بانل، ونجري من خلال المبحث الثاني دراسة تطبيقية قياسية لاختبار علاقة Okun لدول المغرب العربي، أما المبحث الثالث فيخصّ حالة الجزائر، وذلك ببناء نموذج قياسي لعلاقة بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المبطئة ARDL.

الفصـــل الأول

الإطار النظري للبطالة

والنمو الاقتصادي

تمهيد

أصبحت ظاهرة البطالة تهدد استقرار الدول، لما لها من انعكاسات سلبية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولما لها من ارتباط وثيق بينها وبين النمو الاقتصادي، حيث تعرضت الحياة الاقتصادية للكثير من التغيرات التي أثرت سلباً على عدد العمال المشتغلين، حيث زادت أعداد العاطلين عن العمل، وهذا بزيادة نسبة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة.

ومن خلال هذا الفصل، سيتم التطرق والتعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، حيث تسعى جميع الدول في برامجها الاقتصادية إلى تحسين مستويات الأداء الاقتصادي، وبالتالي تحقيق أعلى معدلات النمو، وهذا ما ينعكس بالإيجاب على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال التعرف على أهم جوانب هذه الظاهرة، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة البطالة؛**
- **المبحث الثاني: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي؛**
- **المبحث الثالث: لمحة نظرية للنمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة البطالة.

إنّ الاهتمام الكبير بالبطالة يأتي من أهمية هذه الظاهرة وما يترتب عليها من آثار جسيمة تمسّ ببنية المجتمع، وبخاصة تلك المتعلقة بالآثار الأمنية والاجتماعية والصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته، كما تعدّ البطالة من بين أهم المشكلات التي تعاني منها معظم المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية، فتظهر هذه المشكلة في الدول المتقدمة والعربية والنامية على حد سواء، على رغم من فوارق التطور بين هذه الدول على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. ومن خلال هذا السياق سنتناول في هذا المبحث ماهية البطالة وسماتها وخصائصها، وأنواعها وتصنيفها.

المطلب الأول: المفاهيم المتعلقة بالبطالة.

تعددت التعاريف التي خصت بها ظاهرة البطالة، حيث تعتبر البطالة من المصطلحات الأكثر تداولا بين مختلف الشرائح الاجتماعية وفي شتى المجالات والميادين، فتعريف البطالة يرتكز على عدة معايير سيتم التطرق إليها من خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي ومن خلال تعريف منظمة العمل الدولية وتعريف الديوان الوطني للإحصاء، ومن خلال المنظور الإسلامي.

1.التعريف اللغوي: تعني البطالة التعطل، الضياع، الهدر والخسارة، فقد جاء في لسان العرب بَطَل الشيءُ، يَبْطُل بُطْلاً وبُطُولاً وبُطْلانًا: ذهب ضيَاعًا وخُسْرًا، فهو باطل. ويقال: ذهب دَمُه بُطْلاً أي هَدَرًا. وبَطِل في حديثه بَطَالة وأَبطل: هَزَل، والاسم البَطل. وبَطَل الأَجيرُ، بالفتح، يَبْطُل بَطالة وبِطالة أي تَعَطَّل فهو بَطَّال وبطل، يبطل، بطالة، العامل تعطل لم يجد عملاً، جعله بلا عمل[1].

2.التعريف الاصطلاحي للبطالة: تعددت مفاهيم البطالة فمنهم من عرفها على أنها التعطل أو الانقطاع الإجباري أو الإرادي لعدد معين من أفراد القوة العاملة، برغم القدرة والرغبة في العمل وهناك من اعتبرها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل[2]، وفي الواقع مفهوم البطالة مرتبط بوضعية وواقع كل دولة واستخدام موارد إحصائية مختلفة لتفسير البطالة وبأخذ بعين الاعتبار التفسير الدولي وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية والديوان الوطني للإحصاء.

---

[1] جميل أحمد محمود خضر، وآخرون، **البطالة الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2013، ص 16.

[2] صلاح محمد عبد الحميد، **أزمة البطالة دراسة مقارنة (مصر السعودية الكويت)**، ط1، هيئة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2007، ص 7.

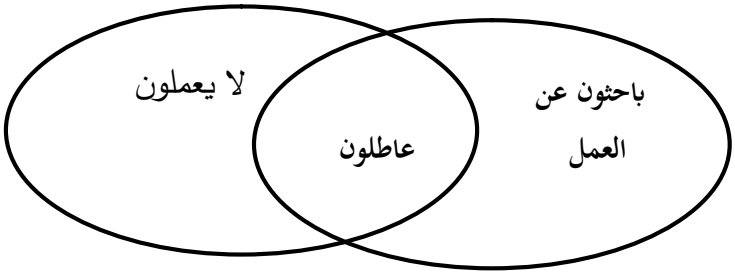
3.البطالة وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية: هو كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى[1]. ينطوي هذا التعريف على **ثلاثة شروط** أساسية[2]:

- عدم وجود عمل: أي لا توجد وظيفة أصلا سواء مدفوعة الأجر أو بدون أجر كمن يعمل لنفسه في الأعمال الحرة أو لدى رب الأسرة؛
- البحث عن العمل: بمعنى اتخاذ إجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، مثل التسجيل بالمكاتب الخاصة والعامة للتشغيل ومتابعة الإعلانات في الصحف والمجلات أو إجراء مقابلات من أجل العمل أو الوظيفة؛
- الرغبة في قبول الوظيفة: وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

حيث تعتبر البطالة هدرا في مورد من موارد الإنتاج، وهو مورد العمل، وتعطل جزء من أفراد القوة العاملة، وتخليهم عن العمل يحرم المجتمع من الاستفادة من هؤلاء العاطلين عن العمل، ويضعف فرصة زيادة الناتج المحلي، وفرصة تحسين مستوى الدخل الفردي[3].

تكون البطالة في حالة وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه، ولكن لا تتوفر لهم فرصة الحصول عليه"[4]. ولتوضيح أكثر نقدم الشكل التالي رقم (01):

شكل رقم (01): رسم توضيحي للفئة العاطلة



المصدر: رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر1998، ص 15.

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1998، ص 15.

[2] فتحي عطية السيد مصطفى، **الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة في مصر**، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 10.

[3] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، جامعة آل البيت، عمان، سنة 2002، ص 298.

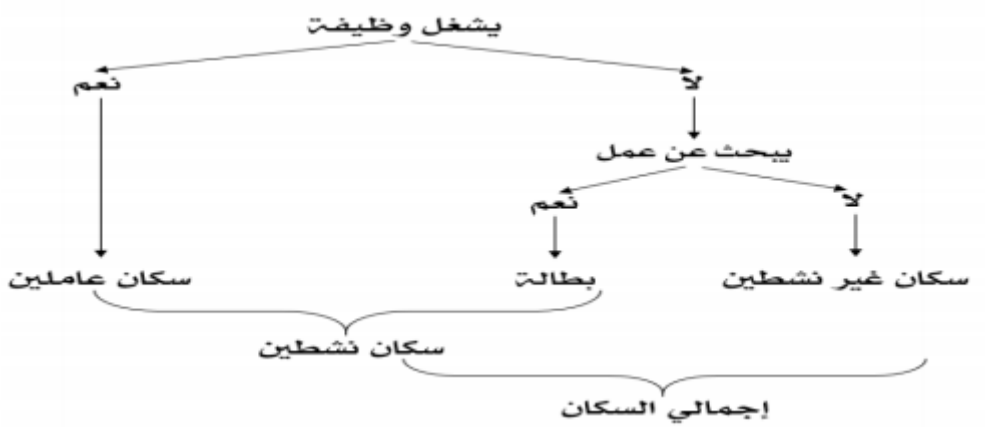
[4]- Chris Mulhearn, Howard R. Vane and James Eden, **Economics for Business,** Palgrave, 2001, P209.

4.تعريف الديوان الوطني للإحصاء ONS: حسب الديوان الوطني للإحصاء فإن البطالة تنحصر في تلك الفئة من الأشخاص الذين هم في سن العمل وهم غير مشتغلين ولو لساعة خلال الفترة المرجعية ويصرحون بأنهم يبحثون عن عمل، حيث يُعتبر البطال بأنه كل شخص توفرت فيه المواصفات التالية[1]:

- ❖ أن يكون في سن يسمح له بالعمل من 15 إلى 60 سنة؛
- ❖ ألا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لا يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة التحقيق؛
- ❖ أن يكون في حالة بحث عن عمل، على الشخص المعني أن يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛
- ❖ أن يكون على استعداد تام للعمل، وأن يكون مؤهلا لذلك.

وتُعرف البطالة على أنها تعطل (توقف) لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما بالرغم من القوة والرغبة في العمل والإنتاج[2]، وهي ظاهرة تؤثر بانتظام في قوة العمل بالمدى طويل الأجل وخاصة في الدول الصناعية أثناء فترات الكساد الأعظم[3]. ويمكن توضيح مفهوم البطالة بالمخطط التالي رقم (02):

شكل رقم (02): المخطط التوضيحي لإجمالي السكان.



Source : Jaques Freyssinet, **« Le chômage »** ,11ème édition, éditions la découverte, paris, 2004, p11.

[1] L'office national des statistiques**, l'emploi et le chômage**, donnée statistiques, n 226, éditions ONS, Algérie, 1995, p 08.

[2] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي في النظرية والتطبيق**، عمان، دار وائل للنشر، طبعة 1999، ص 265.

[3] Michael p Todaro, **Economic Development**, Seventh Edition, LongMan, 2000, P 215.

5.العمل والبطالة وفق المنظور الإسلامي

وفق هذا المنظور فإن البطالة تعرف بأنها حالة الشخص القادر على العمل ولا يجد عملا يكتسب منه ما يكفي حاجته وحاجة أسرته، أما إذا كان الإنسان يعمل عملا يسد من خلاله حاجة من يعولهم وكان هذا العمل يستغرق ساعة أو ساعتين من يومه فلا يعد في بطالة، ولو ظل باقي يومه بلا عمل، فالإسلام يشغل الإنسان بكثير من المتطلبات كالعبادات والدعوة إلى الله، كما لا يعد في بطالة الغني الذي لا يحتاج إلى طلب رزق حتى وان كان لا يعمل، فالمشكلة لا تثور عند الإسلاميين إلا بالنسبة للرجل الذي يكون قادرا على العمل ولا يجد قوت يومه[1].

بينما **المبادئ الإسلامية** تثبت أمرين غايةً في الأهمية[2]:

- ✓ **الأول** :أنّ العمل هو ما يجرُّ نفعًا سواء كان ماديًّا (دنيويًّا)، أم كان قيمة (أخروية)، لذا لا يستبعد المنظورُ الإسلامي للعمل والعاملين ربَّاتِ البيوت وأفرادَ العائلة الذين يعملون في المنازل بدون أجرٍ، ولا يضمهم للعاطلين كما تفعل التعريفات الاقتصادية والسياسية؛

ومن الأحاديث النبوية المثبتة لهذا الأمر: (كلُّكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته؛ الإمام راعٍ ومسؤول عن رعيته، والرجل راعٍ في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راعٍ في مال سيّده ومسؤول عن رعيته) وقال: وحسبت أن قد قال: والرجل راعٍ في مال أبيه ومسؤول عن رعيته (وكلكم راعٍ ومسؤول عن رعيته)؛ (أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر).

فالمرأة والأبناء إذا كانوا يعملون في البيت، ويقومون على خدمات لوجستية، فهم يضيفون قيمة، ويُوفِّرون دخلًا، ويتحمَّلون مسؤولية، وهم عاملون، ولعملهم قيمة في ميزان الإسلام، وإن لم ينالوا على ذلك أجرًا ماديًّا (دنيويًّا).

- ✓ **الثاني** :أن العاطل من منظور إسلامي هو القاعد عن العمل، سواء رغب فيه أم لم يرغب، بسبب توافر القدرة المادية على الإنفاق بدون أن يعمل، لكنه يظل في نظر المبادئ الإسلامية عاطلًا، ولا يعذر الإسلام في القعود عن العمل إلا القاصرين والعاجزين، فلا تقوم البطالة ولا تنسحب على الأطفال والشيوخ والعجزة؛ فقد رفع عنهم الحرج في هذا الباب.

[1] فتحي عطية السيد مصطفى، **الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة في مصر**، مرجع سابق، ص9.

[2] أحمد مخيمر، موقع الألوكة، تاريخ الدخول الى الموقع 20 /2018/12 ، على الرابط https://www.alukah.net/social/0/111900/#ixzz5awEa2qid

ومما سبق، نستنتج **التعريف الإجرائي** بأن البطالة هي كل إنسان قادرا على العمل، باحثا عنه وراغبا فيه، يقع في دائرة القوى المنتجة أي أن يكون عمره ما بين 15 و60 سنة مدربا على العمل أي له حرفة أو خبرة ما، ولا تتوفر لديه فرصة للعمل ولا يملك رأس مال نقدًا كان أو عينًا.

المطلب الثاني: قياس البطالة

معدل البطالة هو عبارة عن البطالة المعبر عنها كنسبة مئوية من القوى العاملة، وهو يعتبر أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما، وأن السياسة الاقتصادية الكلية لكل بلد تركز على بقاء هذا المعدل منخفضا معظم الوقت وقدر الإمكان[1]، ويمكن التميز والتفرقة بين مقياسين للبطالة هما: المقياس الرسمي، والمقياس العلمي.

1.المقياس الرسمي: عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية بنسبة قوة العمل غير الموظفة، أي مجموع عدد المتعطلين إلى قوة العمل المتاحة بالمجتمع، عند نقطة زمنية معينة[2].

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / عدد قوة العمل) x 100

حيث تمثل القوى العاملة جزءا معينا من الموارد البشرية في سن العمل الذي يرغب ويقدر على العمل، وبالتالي هي كل من يستطيع المساهمة في الناتج الوطني سواء كان يعمل فعلا أو لا يعمل[3].

أما قوة العمل غير الموظفة أي البطالين فهي تمثل الأشخاص القادرين على العمل الراغبين فيه، الباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه، ويعتبرون ثروة ضائعة تمتص ثروات الآخرين، دون إنتاج ثروة خاصة بها[4]. ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أنّ: **قوة العمل = حجم العمالة +حجم البطالة**

أما نسبة مشاركة قوة العمل فهي قوة العمل كنسبة من السكان القادرين على العمل[5].

نسبة مشاركة قوة العمل =قوة العمل/عدد السكان القادرين x 100

-العناصر التي تستبعد من القوى العاملة: هناك عدة عناصر تستبعد من القوى العاملة وتتمثل فيما يلي:

[1] مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، **الاقتصاد الكلي**، جامعة كيل إنجلترا، سنة 2004، ص 327.

[2] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي في النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص 265.

[3] حمدي أحمد العناني، **مقدمة في الاقتصاد**، دار المصرية اللبنانية، جامعة حلوان 95، ص 87، 88.

[4] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 265.

[5] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2009، ص186.

- ✓ الأفراد دون سن معينة وتختلف هذه السن من دولة إلى أخرى، ففي مصر يستبعد الأطفال دون السادسة، وفي الو.م. أ تستبعد الأفراد دون 16 سنة؛
- ✓ الأفراد فوق سن معينة وهي سن التقاعد والتي غالبا ما تكون بين 60 إلى 65 سنة؛
- ✓ الأفراد الذين لا ينافسون غيرهم في مجال العمل ولا يطالبون المجتمع بوظائف مثل ربات البيوت؛
- ✓ الأفراد من فئات معينة غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة كالمرضى والعجزة والمساجين[1]؛
- ✓ أن تتوفر لدى المتعطل الرغبة والاستعداد الجدي للعمل سواء كان العمل بالأجرة أو لحسابه الخاص؛
- ✓ أن يقوم المتعطل بالبحث الجدي عن العمل، وهذا يوضح الرغبة الحقيقية في العمل من عدمها.[2]

2. المقياس العلمي: وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا يقل إنتاجية العامل عن الحد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة، وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات المجتمع وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 5٪ مثلا قوة العمل وفقا لهذا للمفهوم العلمي تساوي0.95 من قوة العمل الكلية[3].

معدل البطالة =1–الإنتاجية المتوسطة الفعلية/ الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

حجم البطالة =معدل البطالة * قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي.

وفقا للمقياس العلمي فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع، إذا كان الناتج المحتمل يساوي الناتج الفعلي وإذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل، فإن هذا يعني وجود بطالة، إما لعدم الاستخدام الكامل للعمالة أو لعدم الاستخدام الأمثل لها الذي يتطلب نقل إنتاجية العمل عن حد أدنى معين سوف نطلق عليه الإنتاجية المحتملة، وهذه الأخيرة هي الإنتاجيات المتوسطة بين قطاعات المجتمع، ومنه يمكن القول أن:

- ✓ **الناتج المحتمل = قوة العمل x الإنتاجية المتوسطة المحتملة؛**
- ✓ **الناتج الفعلي = قوة العمل x الإنتاجية المتوسطة الفعلية؛**

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **نظرية اقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ص ص 310 311.

[2] صالح خصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، عمان، سنة 1995، ص 103.

[3] محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا، عفاف عبد العزيز عايد، أسامة أحمد الفيل، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، جامعة الإسكندرية، 2014، ص262.

✓ **كما أن فجوة الناتج = الناتج المحتمل ـ الناتج الفعلي.**

وتعرف على أنها قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم الاستخدام لموارد المجتمع استخداما كاملا وأمثلا، ويمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل أي:

فجوة البطالة = فجوة الناتج / الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

المطلب الثالث: أنواع البطالة

تظهر البطالة في المجتمعات المختلفة بأشكال عديدة، ويميز الاقتصاديون بين أنواع متعددة للبطالة تختلف من شخص لآخر ومن دولة إلى أخرى، ويمكن تلخيصها كما يلي:

1. البطالة الإجبارية: هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره، وهي التي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل، وقادر عليه لمستوى الأجر السائد، وقد تحدث عندما لا يجد الداخلون إلى سوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه أو قبولهم لمستوى الأجر السائد، وهذا النوع من البطالة يظهر بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية وقد تكون احتكاكية أو هيكلية[1].

2. البطالة الفنية (الهيكلية): تحدث نتيجة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، تؤدي إلى إلغاء بعض الأعمال في الاقتصاد، وفي نفس الوقت تؤدي إلى إحداث أعمال و وظائف جديدة، إلا أن المشكلة هي أن المتعطلين عن العمل لأسباب هيكلية تنقصهم المهارات اللازمة لإشغال الوظائف الجديدة، وأنها تتمثل في وجود عدد من الأشخاص المتعطلين عن العمل، بسبب حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد أي بوجود حالة عدم التوازن بين العرض و الطلب على الأيدي العاملة في المهن و النشاطات الاقتصادية التي تواجه الازدهار الاقتصادي، حيث يكون هناك فائض في عرض العمل في أسواق المهن و القطاعات التي تواجه كساد[2].

3. البطالة الاحتكاكية (الانتقالية): تعني وجود أشخاص يعانون من البطالة خلال الوقت الذي يبحثون فيه عن وظيفة جديدة، سواء كان الشخص له وظيفة سابقة أو أنه يبحث عن وظيفة لأول مرة، فهذه ظاهرة مؤقتة تحدث إما نتيجة لأن الباحثين عن العمل، لم يجدوا الفرص المناسبة، وأن أصحاب العمل لم يجد بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم، وعليه هذه البطالة هي بطالة اختيارية لأنها تتم على رغبة الأفراد

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق، ص 327.

[2] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 327.

بهدف التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل، ويتوقف طول فترة البطالة هاته على عدة عوامل منها درجة استقرار الاقتصاد[1]، ومدى تقلب الاقتصاد بين فترات الرواج والكساد، ومعدل الأجر المقبول والذي يتوقع الأفراد الحصول عليه.

4. البطالة الدورية (العابرة): تنجم عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة، وفقا لمراحل الأزمة الاقتصادية، وينشأ هذا النوع كنتيجة لمرور اقتصاد أي دولة بمراحل تمثل الدورة الاقتصادية، فعند مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد والركود الاقتصادي يقل طلب الإنتاج، وهو يعني تعطيل جزء من قوة العمل إلى أن ينتقل الاقتصاد مرة أخرى إلى حالة النمو والازدهار، وبالتالي فإن نسبة البطالة سوف تنخفض والمتمثلة بإعادة تشغيل قوة العمل المتعطلة مرة أخرى[2].

5. البطالة الجزئية: تتمثل في بعض الأشخاص الذين يعملون لبعض الوقت فقط، في حين أنهم متعطلون في باقي الأوقات، حيث يضطرون لقبول هذا العمل الجزئي عند انعدام فرص العمل في الوقت الكامل، ورغم اعتبار العمل لبعض الوقت بطالة جزئية بالنسبة لبعض الأفراد، فإن له مزايا بالنسبة لأفراد آخرين، فهو يسهل اندماج الشباب في الحياة المهنية، كما يسهل للفرد التوفيق للقيام بعدة أعمال خاصة النساء، حيث يجمعن بين عمل البيت والعمل في الخارج، ويكفي أنه وسيلة لتمكين الشباب من العمل أي أنه حل جزئي لمشكل البطالة.[3]

6. البطالة الجامدة: تتمثل هذه البطالة في الأشخاص القادرين على العمل والعاطلين عنه، ولكنهم لا يسعون وراءه في الوقت الذي توجد فيه فرص عمل لمن يبحث عنه، ومن أمثلة ذلك نجد أن العديد من أغنياء الدول النامية غير مستعدين للعمل مع وفرته مكتفين بالعيش بما يملكونه[4].

7. البطالة الموسمية: تظهر بعض النشاطات الاقتصادية أو تزدهر بشكل موسمي، مثل الزراعة وبعض أنواع المنتجات التي تستهلك أساسا في أحد فصول السنة، سواء كانت صيفًا أو شتاءًا، و في الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها و يزدهر، الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوى العاملة المستخدمة لتلك الصناعات، بيد أن ذلك الطلب ينحصر أو يختفي أحيانا، عند انتهاء موسم الإنتاج، و هنا تظهر

---

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، سنة 1997، ص 288.

[2] هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2000، ص 148.

[3] بشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس هيكلية والمحيطة منها خلال عقد التسعينات**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، سنة2004، ص 166-167.

[4] عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 187.

البطالة الموسمية، حيث يواجه بعض العمال في مواسم معينة، و يمكن تفادي مثل هذا النوع بانخراط العاملين أو تدريبهم على أعمال أخرى [1] يمكن مزاولتها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساساً.

8. البطالة المقنعة: هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال، بشكل يفوق الحالة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث إذا ما سحبت من مكان أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، فنحن هنا إزاء فئة من العمال تبدو ظاهريا أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة و تتقاضى عنها أجرا لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل و لا تضيف شيئا إلى الإنتاج، و هو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات، إذ نجد هذا النوع بكثرة في القطاع الزراعي في البلاد النامية، حيث توجد عمالة فائضة، بالنظر إلى الأراضي الزراعية المتاحة، كذلك نجد هذا النوع بكثرة في القطاع العام التابع للدولة، و المرافق و المصالح الحكومية[2].

9. البطالة الاختيارية: هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوف عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر أخر للدخل) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وطرق عمل أحسن، فقرار التعطل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل[3].

10. البطالة التقليدية: وهي التي تحدث عندما يتغير الأجر فوق المتوسط الذي يتقاطع عنده منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل، ويمكن أن يتحقق أيضا بسبب القوة والنفوذ والاتحاديات العمالية أو التشريعات التي تحدد المستوى الأدنى للأجور فوق مستوى الأجر التوازني، حيث افترض نموذج التقليديين أن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بالمحافظة على الاستخدام الكامل في الاقتصاد[4].

12. البطالة الجماعية: هي التي كانت تظهر من حين لآخر في الدول الصناعية خلال القرن الأخير، وكانت أحدث بطالة جماعية تلك التي وقعت في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، والتي شملت العالم كله، وفي الواقع ثمة حالة خاصة للبطالة الجماعية يمكن حدوثها في الدول تتوقف رفاهيتها على حد كبير على التجارة الأجنبية، وفقدان أسواق التصدير قد يكون من الشدة بحيث يتأثر الاقتصاد كله.

---

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 252-253.

[2] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 33.

[3] نفس المرجع، ص 34.

[4] قاسم عبد الرضا الدبيلي، علي عبد العاطي الفرجاني، مرجع سابق، ص 383.

المبحث الثاني: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي

تحتل البطالة مكانة متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي باختلاف مذاهبه واتجاهاته حيث تعددت النظريات والاجتهادات الفكرية التي تصدت للنظرية بالبحث والتنقيب، فأصبحت محل جدل كبيرين، غير أن أغلب هذه الاتجاهات تنحصر في قطبين منفصلين، الأول يستند على الفكرة القائلة بأن البطالة هي نتاج اختلالات وظيفية متواجدة في سوق العمل بينما يحصرها الثاني في الكيفية التي يتم من خلالها سير العمل في الدائرة الاقتصادية في مجملها[1]، ومن خلال هذا المبحث سنتناول التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي والتحليل الكينزي وصولا الى النظريات الحديثة.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي للبطالة

من خلال هذا المطلب سنوضح البنيان الفكري للكلاسيك والنيوكلاسيك، والإحاطة بموقف الاقتصادين وهذا من خلال التحليل الكلاسيكي للبطالة، والتوازن في سوق العمل ومن ثم تفسير البطالة عند النيوكلاسيك.

1. التحليل الكلاسيكي للبطالة: حتى يمكن الإحاطة بموقف الاقتصاديين الكلاسيك من ظاهرة البطالة، من المفيد توضح البنيان الفكري لهذه النظرية والمناخ العام الذي ظهر فيه أولئك الاقتصادين، ثم تحليل سوق العمل عند الكلاسيك، إن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود البطالة الإجبارية، وإن وجدت هذه البطالة، فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية، نظرا لرفض العاطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية تلك التي تحصل نتيجة لانتقال العمال من وظيفة الى أخرى[2].

تأسيسا على قانون ساي، فان التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل، وأي توازن دونه فهو توازن غير مستقر، ومعنى ذلك أنهم افترضوا استحالة حدوث بطالة على نطاق واسع، فلو حدثت بطالة بين العمال بمعنى عرض عمل أكبر من الطلب عليه، فان علاج ذلك سيكون سهل من خلال تخفيض الأجور، حيث تؤدي وجود بطالة إلى تنافس بين العمال للحصول على فرص للتوظيف مما يجعلهم يقبلون أجور اقل، وهذا يعني انخفاض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الأرباح، ومن ثمة زيادة الحافز

[1] يحيات مليكة، **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2007، ص01.

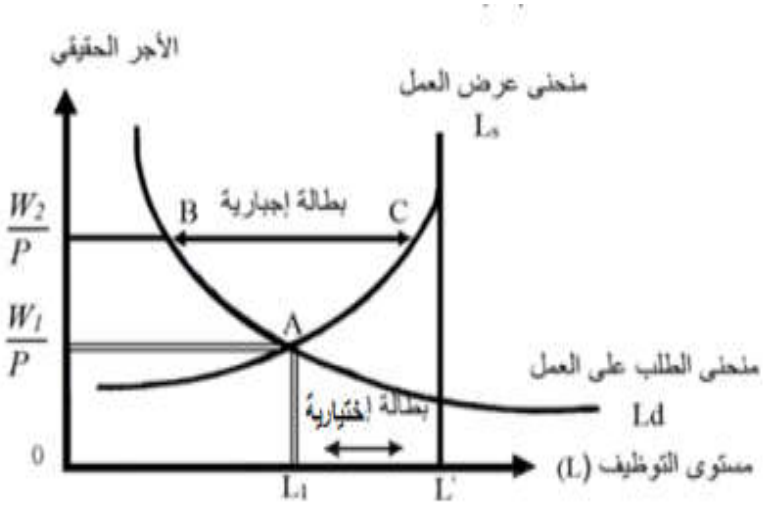
[2] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، دراسة تحليلية وتطبيقية، دار الجامعية للنشر، جمهورية مصر العربية، 2005، ص35.

على زيادة الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الطلب على العمال إلى إن تختفي البطالة، أي معالجة البطالة من خلال مرونة الأجور بالانخفاض.

وهذا التوازن المستقر رهن بمدى مرونة تغيرات الأسعار والأجور، ومن هنا يرى الكلاسيك ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار والأجور وتجنبها لتحديد مستويات الأجور، كما يجب على النقابات العمالية ألا تقف ضد تيار انخفاض الأجور حينما تحدث بطالة.

2. التوازن في سوق العمل والبطالة الكلاسيكية: يحدث التوازن في سوق العمل عندما يتساوى الطلب على العمل مع عرض العمل $L_S = L_D$، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي رقم (03):

شكل رقم (03): البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية



المصدر: مصطفى يوسف كافي الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي ،2014، عمان ص230.

يتوازن سوق العمل عند تلاقي الطلب على العمل مع عرض العمل (النقطة A)، والذي يتوافق مع أجر التوازن($\frac{w_1}{p}$)، وكمية العمل التوازني (OL_1)، وهذا لا يعني التوازن في سوق العمل أن كل الأفراد يعملون وإنما كل القادرين على العمل والراغبين فيه عند مستوى أجر($\frac{w_1}{p}$) سيجدون مؤسسات تقبل توظيفهم، وعليه لا يوجد في الاقتصاد سوى بطالة اختيارية تقدر بالمسافة (L_1L) تمثل الأفراد القادرين عن العمل وغير الراغبين فيه عند أجر التوازن، وعليه يعود سبب البطالة الإجبارية في طلب بعض العمال أجوراً أعلى من الإنتاجية الحدية، حيث أنّ ارتفاع الأجر الحقيقي من مستوى التوازن إلى المستوى($\frac{w_1}{p}$)، يؤدي إلى تخفيض التوظيف لأن المؤسسات تطلب وحدات أقل من العمال عند مستوى الأجر الجاري، ومن ثم تظهر بطالة إجبارية تقدر

بالمسافة (BC)، لكن آلية مرونة الأجور سرعان ما تؤدي لانخفاض الأجر الحقيقي لمستوى التوازن فالبطالة الناجمة عن ارتفاع الأجور تؤدي إلى التنافس بين العمال على تخفيض أجورهم، وبانخفاض تكاليف العمل سترفع المؤسسات طلبها على العمل، ويستمر هذا التعديل الألي إلى غاية العودة الى التوازن بين الطلب على العمل وعرضه والامتصاص الكلي للبطالة الإجبارية. وعليه يقرر الكلاسيك أن السبب الرئيسي لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجر يفوق أجر التوازن، مما يؤدي إلى عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب عليه لانخفاض معدلات الأرباح. ووفقا للفكر الكلاسيكي ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة، إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية، مما يؤدي إلى حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة وبذلك يلقى الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال[1].

3. تفسير البطالة عند النيوكلاسيك: ترى مدرسة النيوكلاسيك عدم وجود بطالة إجبارية كما يرى كينز، فأنصار هذه المدرسة يرون أنه إذا توافرت عدة فروض منها:

- ❖ تطابق ظروف المنافسة الكاملة في سوق العمل؛
- ❖ العلم التام بأحوال السوق؛
- ❖ حرية انتقال العمل؛
- ❖ التجانس التام في عنصر العمل.

فضلا عن المرونة التامة للأجور، فإن البطالة الإجبارية سوف تختفي وسيتضمن التخصص الأمثل للموارد وتوزيع قوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة توزيعا أمثلاً.

يتحقق التوازن في سوق العمل، بواسطة الأجر الحقيقي التوازني وعليه إذا كان الأجر السائد W/P أكبر من الأجر الحقيقي التوازني، أو عندما يكون الطلب على العمل اقل من عرض العمل وهذا حتى يتحقق التوازن وتختفي البطالة، تنخفض الأجور الحقيقية إلى أن تصبح تساوي الأجر الحقيقي التوازني، حيث كل من يقبل بهذا الأجر سيجد منصب عمل، وهذا يكون عندما يكون الاقتصاد في حالة التوازن، الذي يحقق التشغيل الكامل[2].

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص231 -232.

[2] Arthuis Patrick Muet Pierre Alain, **Théories Du Chômage**, Economica, Paris1999, P18.

لكن حتى بداية ثلاثينيات القرن العشرين، كان هناك شعور عام بين أعلام الاقتصاديين لهذه الفترة، بأن الأجور تفشل في الهبوط تجاوبا مع هبوط الأسعار في فترة الكساد ومن ثمة تنتشر البطالة.

ولم يكن أمام الباحثين الكلاسيك المحدثين من أمثال بيجو من وسيلة لعلاج مشكلة البطالة سوى خفض معدلات الأجور(ولأن كان من المسلم به بينهم أنه من الصعب عمليا تحقيق الانخفاض في الأجور بسبب معارضة النقابات العمالية)، وقد ركز بيجو في تحليله لعلاج البطالة على خفض الأجور، إذ أن ذلك يؤدي إلى هبوط نفقة الإنتاج الحدية تجاوبا مع هبوط الأسعار، الأمر الذي يقضي إلى احتفاظ المنظمين بالمعدلات السائدة للأرباح أو زيادتها في بعض الأحوال (إذا كانت نسبة خفض الأجور كبيرة نوعا ما)، وبالتالي إلى أن يعمدوا إلى تشغيل العمال المتعطلين، وقد أطلق على هذا التحليل في الأدبيات الاقتصادية" أثر بيجو" نسبة إلى أفكار التي قدمها في علاج البطالة.

وهنا يبدي كينز اعتراضين جوهريين، **الاعتراض الأول**: هو أن العمال يهتمون أساسا بالأجور النقدية، وفي داخل حدود معينة لا يهتمون بالأجور الحقيقية، ويتضح هذا من أنهم لا يسحبون عملهم إزاء أي انخفاض الأجور الحقيقية بسبب ارتفاع بسيط للأسعار، ولكنهم يعارضون بشدة أي خفض أجورهم الحقيقية بسبب خفض في أجورهم النقدية، أما **الاعتراض الثاني** فهو خطأ في الاعتقاد بأن العمال هم عادة في وضع يسمح لهم بتحديد أجورهم الحقيقية وذلك عن طريق أجورهم النقدية. وتعترض النظرية الكلاسيكية أن الهبوط المتفق عليه في الأجور النقدية من جانب العمال يجعل الأجور الحقيقية تنخفض بنفس النسبة، ولكن هذا يحدث فقط، إذا بقيت الأسعار ثابتة بينما تنخفض الأجور النقدية، ولكن النظرية الكلاسيكية نفسها تعتقد أن الأسعار تنحدر بالنفقة الحدية، ومن الحقائق المسلم بها أن نفقة الأجور تكون نسبة كبيرة منها، وهذا يعني أن هبوط الأجور النقدية يسبب انخفاض الأسعار في ظل المنافسة إلى درجة ما إن لم يكن بنفس النسبة، ويتضح من ذلك أن هبوط الأجر النقدي لا يسبب هبوط الحقيقي وبهذه الطريقة تفشل مساومات الأجور في تحديد الأجور الحقيقية. ومن ثمة الأجر الحقيقي W / P تبقى ثابتة ويصبح العامل في حالة البطالة إجبارية[1].

[1] حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**، دار الكتاب الحديث للنشر، ج 2، مصر، بدون سنة نشر، ص 858.

المطلب الثاني: المدرسة الماركسية والتحليل الكنزي

حتى يمكن الإحاطة بموقف الاقتصاديين من ظاهرة البطالة، من المفيد توضح البنيان الفكري لكل من المدرسة الماركسية والتحليل الكينزي، ثم تحليل أحد أهم المفاهيم والمرتكزات التي يقوم عليها التحليل الكنزي وهذا من خلال الطلب الفعال ونقد قانون ساي والعرض والطلب على العمل.

1.المدرسة الماركسية: يرى كارل ماركس وكل المنتمين لمدرسته الفكرية، أن الرأسماليين هم السبب في مشكلة البطالة عندما يقومون بزيادة أرباحهم وتخفيض النفقات، من خلال تسريح العمال أو تخفيض الأجور للحصول على ما يسمى بفائض القيمة[1]. وإن تحقيق أقصى ربح في ظل النظام الرأسمالي يدفعهم إلى زيادة الاستثمارات وتطوير التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج، هذا يؤدي لزيادة الإنتاج بشكل كبير في حين أن الأجور والدخول الموزعة لا تزيد بنفس المعدلات، والنتيجة أنه يحدث قصور في الطلب الفعال، مما يؤدي لوجود فائض في عرض السلع أو أزمة إفراط إنتاج وتزايد للمخزون، وتراجع نسبة المبيعات مقارنة بحجم الإنتاج، مما يؤدي في لحظات الأزمة إلى توقف أعداد كبيرة من المصانع نتيجة عجزها عن تصريف إنتاجها، فيقود بالتالي إلى تفشي ظاهرة البطالة الاجبارية بصورة غير عادية. ويعتقد المفكرون المنتمون للمدرسة الماركسية أن لحظات الأزمة الاقتصادية الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي وما يترافق معها من تفشي للبطالة، تشكل لحظات ضعف استثنائية للنظام الرأسمالي وتعد من الأوقات المناسبة للطبقة العاملة على تغير هذا النظام[2].

فضلا عن تفشي البطالة بمعدلات مرتفعة أثناء أزمات افراط الإنتاج الدورية في النظام الرأسمالي، فإن المدرسة الماركسية ترى أن التحولات الاجتماعية التي تترافق مع تطور النظام الرأسمالي تؤدي لنزوح أعداد كبيرة من الريف إلى المدن بحيث يمثل غير المشتغلين بينهم جيشا من المتعطلين الذين يشكلون احتياطيا ضروريا للرأسماليين حتى يسهل عليهم الضغط على أجور العمال والتهديد باستبدال هؤلاء المتعطلين أو الذين يعملون في القطاع غير الرسمي بهم، كالباعة المتجولين والمتسولين والعاملين في الأسواق السوداء بكل أنواعها.

وبصفة عامة ينظر الفكر الماركسي إلى البطالة باعتبارها تجسيدا لعجز النظام الرأسمالي، خاصة عندما تتحول إلى ظاهرة واسعة الانتشار وذات أثار سلبية على حياة نسبة كبيرة من السكان، مما تنجم عنه بالضرورة أثار سياسية مهمة.

---

[1] جميل أحمد محمود خضر وآخرون، مرجع سابق، ص 18.

[2] ابراهيم حسن وآخرون، **مشكلة البطالة في الوطن العربي دراسة استطلاعية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1992.ص 34.

2. التحليل الكنزي: عانى الاقتصاد خلال مرحلة الكساد الكبير (1929-1932) من أزمة بطالة حادة، مما زعزع ركائز الاعتقاد بالنظرية الكلاسيكية التي تبشر بالتصحيح الذاتي في ألية السوق، فقد بلغت البطالة في بعض الدول أكثر من 25 ٪[1] وكان أمام كينز الذي أيقن بحقيقة إخفاق النظرية الكلاسيكية تقديم نظرية مقنعة لتواجد البطالة اللاإرادية التي تمثل ظاهرة يعيشها العالم الحقيقي لكن لا محال لها في النظرية الاقتصادية وعليه ارتكز التحليل الكنزي في تحليل الإنتاج والتوظيف لتفسير البطالة اللاإرادية[2].

رفض كيز في نظريته العامة فكرة البطالة اللاإرادية للتحليل الكلاسيكي وإمكانية الوصول إلى حالة التوازن في كل الأسواق منها سوق العمل، ويرى أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل وأن البطالة من الممكن أن تستمر إلى الأبد في ظل غياب سياسة اقتصادية ملائمة[3].

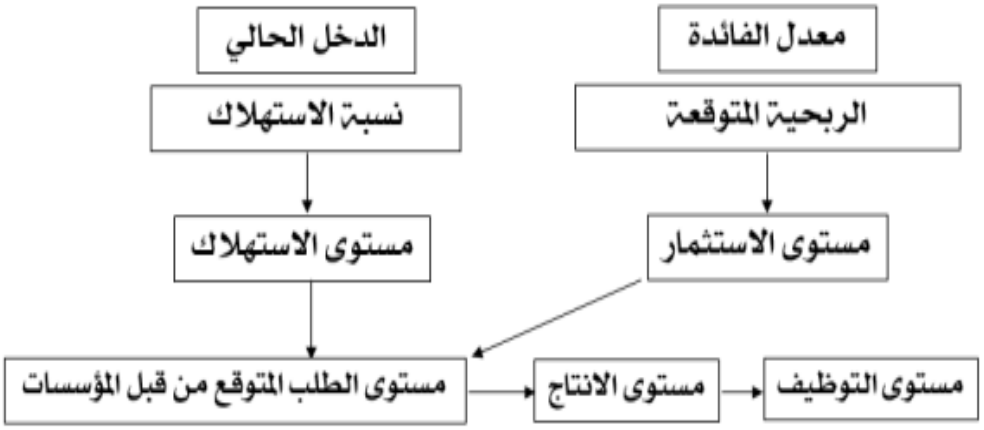
1.2 الطلب الفعال ونقد قانون ساي: يمثل مفهوم الطلب الفعال أحد أهم المفاهيم والمرتكزات التي يقوم عليها التحليل الكنزي، يعرفه كينز بأنه قيمة الإنتاج المتوقع عند نقطة تلاقي منحنة الطلب الكلي والعرض الكلي[4]، كما يقصد بالطلب الفعال الطلب على السلع والخدمات المتوقع من قبل المؤسسات عندما تقرر الإنتاج، الاستثمار، واحتمال التوظيف، بالنسبة لكينز فإن الإنتاج ومن ثم مستوى التوظيف يعتمد على الطلب الفعال، فالمؤسسات ستوظف العمال بناءا على حاجياتها الإنتاجية، وإنتاج المؤسسة يعتمد على الطلب المقابل له وعليه الطلب المتوقع على السلع والخدمات يحدد مستوى التوظيف[5].

يتكون الطلب الفعال من مكونين الميل للاستهلاك، والميل للاستثمار، وفقا لكينز يميل الميل للاستهلاك للزيادة بزيادة الدخل لكن الزيادة في الاستهلاك تكون أقل نسبيا من زيادة الدخل، وبالنسبة للجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الاستهلاك فإنه يتوجه للادخار. أما الميل للاستثمار فيعتمد على الإيراد المتوقع لهذا الاستثمار (الكفاية الحدية لرأس المال) والذي تقارنه المؤسسات بسعر الفائدة لتقوم بالاستثمار في حالة كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة ويعتمد هذا الإيراد المتوقع على مناخ الاستثمار (موجات التفاؤل أو التشاؤم)، ففي حالة التفاؤل حين تكون التوقعات حول الاقتصاد والأرباح ملائمة ومحفزة يقوم

[1] Fréderic S Mishkin, **Monnaie et marchés financier**, 8ème édition, Pearson éditions, France, 2010, p788.
[2] Brana, Marie-Claude et autre, **Macroéconomie**, 5ème édition, Dunod, Paris, 2015, p 4.
[3] Jaques Freyssinet, **Le chômage**, 11ème édition, éditions la découverte, Paris, 2004, p 75.
[4] Cyriac Guillaumin, **Macroéconomie**, Dunod, Paris, 2014, p 201.
[5] سمية بلقاسمي، **اشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،2017، ص22.

الرأسماليون بالاستثمار والإنتاج والتوظيف، أما في حالة التشاؤم يستثمر الرأسمالي أقل مما يؤدي لظهور البطالة يمكن تمثيل ما سبق من خلال الشكل التالي رقم (4):

شكل رقم (04): تحديد مستوى التوظيف وفقاً لكينز



Source : Laurent, Braquet, **L'essentiel pour comprendre le marché du travail**, Lextenso édition, Paris, 2014, p57.

وعليه عارض كينز قانون ساي للمنافذ، حيث يرى أن الطلب هو الذي يخلق العرض وليس العكس كما يرى ساي، فالطلب على السلع والخدمات يحدد عرضها، والطلب على القروض من قبل المؤسسات يحدد عرض الودائع من قبل الأسر، وبنفس الطريقة الطلب على الاستثمارات يحدد عرض الادخار، كما نفى مسألة التساوي الدائم بين الطلب والعرض وبين أنه من الممكن حدوث بطالة غير إرادية وذلك راجع لنقص الطلب على سلع الاستهلاك بسبب انخفاض دخول العاملين، أو نقص الطلب على سلع التجهيز بسبب توقعات غير محفزة حول الإنتاج، حيث عارض كينز افتراضات قانون ساي بأن النقود حيادية (وسيلة للتبادل ووحدة حساب) ويرى أن النقود تطلب لذاتها من أجل الاحتياط أو المضاربة بالإضافة إلى إتمام المعاملات وقد تبين أن النقد فعال وليس حيادي هذان الحافزان الأخيران للطلب على النقود (الاحتياط والمضاربة) أثرا سلبا على قانون ساي، كما أن فضل كينز بين عمليتي الادخار والاستثمار، وأكد أنه من الممكن حدوث اختلاف بين حجميهما، فبالاعتماد على القانون النفسي لكينز نجد أن الارتفاع المطلق والمستمر في مقدار الدخل يسهم في توسيع نطاق التباعد بين الدخل والاستهلاك مما يعني تزايد الادخار، الأمر الذي يستدعي استثمارا متزايدا لامتصاص هذا الادخار المتزايد، لكن المعضلة الأساسية التي أشار إليها كينز وتتمثل جوهر نظريته تتمثل في أنه مع تزايد الدخل القومي يتزايد الميل الحدي للادخار مما يستدعي زيادة في الميل للاستثمار، حتى يتحقق التوازن، ولكن مع زيادة الدخل وتزايد الاستثمار، تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال مما يجعل الميل للاستثمار

ينخفض، وهنا تلوح في الأفق مخاطر عدم التوازن بين الاستثمار والادخار، مما يؤدي إلى تقلب الدخل التوازني صعودا أو هبوطا حسب الحالة[1].

فلو افترضنا مثلا، أنه في فترة ما زاد حجم الادخار على الاستثمار، فإننا نجد حسب المنطق الكينزي أن الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكلي، في هذه الحالة سنجد أن المخزون السلعي في قطاع الأعمال سيتزايد، وتنخفض الأسعار ومن ثم تقل الأرباح والإنتاج، تتزايد الطاقة العاطلة، تحدث بطالة وينخفض مستوى الدخل القومي. ولما كانت هناك علاقة دالية (علاقة ارتباط) بين مستوى الدخل القومي ومستوى الادخار القومي، فإن انخفاض الدخل سيؤدي لانخفاض الادخار خلال الفترة الجارية إلى أن يتعادل مع حجم الاستثمار في نهاية الفترة. وبذلك يتحدد توازن الدخل القومي عند مستوى السابق، وعليه فإن توازن الدخل القومي قد تحقق عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل عكس ما يتخيله الكلاسيك والنيوكلاسيك[2].

2.2 الطلب على العمل:

يرى كينز أن الطلب على العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال الذي يتحدد بالميل للاستهلاك والميل للاستثمار، ومن ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية وليس العكس، فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور، إلا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار، بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية إلا أنه أقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي[3].

3.2 عرض العمل: بالنسبة لدالة عرض العمل اختلف كينز مع الكلاسيك في نقطتين:

- ❖ يعارض كينز الكلاسيك بأن انخفاض الأجور الحقيقية يؤدي إلى مفاضلة يقوم بها عارض العمل بين الراحة والعمل، ويؤكد كينز أن الوكلاء يفكرون من ناحية نقدية عند عرضهم للعمل وبالتالي فإن عرض العمل مستقل عن الأسعار، حيث يرى كينز أن الكلاسيك فشلوا في ملاحظة عدم مقاومة العمال لتخفيضات الأجور الحقيقية إذا لم تكن مترافقة مع انخفاض في الأجور الاسمية، كما أنهم لا يقبلون انخفاض أجورهم الاسمية حتى إذا كانت مترافقة مع انخفاض في السعر، ما يعكس خضوعهم

[1] سمية بلقاسمي، مرجع سابق، ص24.

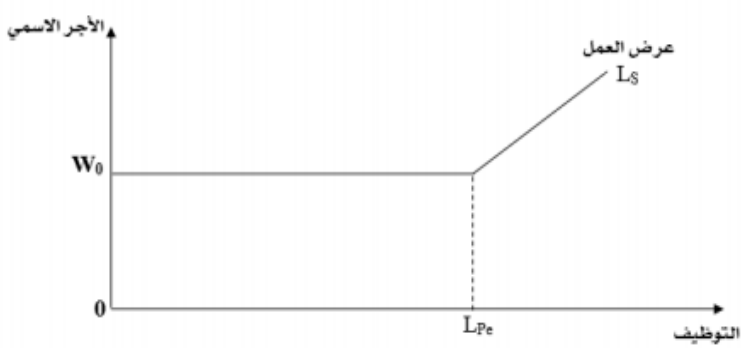
[2] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق ذكره، ص.301

[3] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص242.

للوهم النقدي، وبالتالي فإنّ عرض العمل دالة متزايدة للأجر الاسمي، ويمكن كتابة عرض العمل من الشكل: $L_S = \emptyset(W) / \emptyset < 0$

- ❖ يتمثل الاختلاف الثاني في إمكانية جمود الأجور نحو الأسفل، أي أنّ هناك حدا أدنى لمعدل الأجر الاسمي لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أقل منه، وذلك مبرر بوجود التنظيمات والنقابات العمالية، وأضاف إلى أن عرض العمل مرن مرونة لا نهائية مادام عاطلا بدون إرادته[1]، ويمكن توضيح منحنى عرض العمل لدى كينز من الشكل التالي رقم (5):

شكل رقم (05): عرض العمل عند كينز



Source : Thierry Tachiex, « **L'essentiel de la macro-économie** », 7ème édition, Lextenso éditions, 2014, p35.

وعليه فإن دالة عرض العمل تتكون من جزئين

- ✓ **الجزء الصاعد** على يمين نقطة التوظيف الكامل شبيه بمنحنى عرض العمل عند الكلاسيك، فعندما يتم

توظيف كل من يقبل العمل عند الأجر W_0فإن زيادة العمل تتطلب رفع الأجور، ويطلق على الأجر W_0بأجر الاحتياط وهو الأجر الأدنى الذي يقبل الفرد العمل عنده، والأجر الأقصى الذي تقبل المؤسسة التوظيف عنده.

- ✓ **الجزء الأفقي** على يسار نقطة التوظيف الكامل أين الأجر الاسمي مستقل عن التوظيف.

[1] Thierry Tachiex, **L'essentiel de la macro- économie**, 7ème édition, Lextenso éditions, Paris, 2014, p34.

المطلب الثالث: البطالة في النظريات الحديثة

لم تعد النظريتين الكلاسيكية أو الكينزية بمقدورها تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينيات وظهرت بذلك نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة، إذ تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها، ولعل أهم هذه النظريات هي:

- ❖ نظرية البحث عن العمل؛
- ❖ نظرية تجزئة سوق العمل؛
- ❖ نظرية الأجور الكفأة؛
- ❖ نظرية اخلال سوق العمل.

1.نظرية البحث عن العمل: جاءت هذه النظرية كنتيجة للعديد من المحاولات التي استخدمت مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم وتحليل المتغيرات الكلية، وقد أسقطت هذه النظرية فرضية المعرفة التامة بأحوال سوق العمل الذي اعتمد عليها النموذج التقليدي لسوق العمل، حيث يكون جميع المتعاملين في سوق العمل على معرفة وعلم كاملين بما يحدث فيه.

من منظور هذه النظرية، ترجع معدلات البطالة الى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها[1].

وعليه فإن نظرية البحث عن العمل تنطلق من الوقائع التالية:

- ❖ تباين كبير في توزيع الأجور مصحوبا بتنوع كبير في المناصب المعروضة.
- ❖ تحصيل المعلومات خلال البحث عن العمل من طرف الأفراد أو بحث المؤسسة عن العامل الكفء هي عملية مكلفة ماديا لأنها تحتاج إلى نفقات بحث وانتقال من جانب العاملين وتكاليف الاختبارات من جانب رجال الأعمال، هذا من جهة ومن جهة أخرى هي عملية تحتاج لوقت طويل وإلى تفرغ كامل من الأفراد لجمع المعلومات اللازمة.
- ❖ تزامن وجود كم هائل من العاطلين جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، دون أن يعني هذا وجود أي نوع من الاختلال في أليات سوق العمل.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن البرامج التعديل الهيكلي للاقتصاد حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، ص33.

ووفقا لهذه النظرية، فإن الباحث عن العمل يستفيد من عملية البحث، حيث أنه تمكنه من الحصول على وظيفة مناسبة وبأجر مناسب، وترتبط عملية البحث بتكلفتين: الأولى مباشرة تتمثل في إعانات البحث عن الوظيفة، ورسوم مكاتب التشغيل الخاصة، وتكاليف الانتقال إلى المقابلات الشخصية... الخ، وأما التكلفة الثانية فتتمثل في تكلفة الفرصة البديلة والمقصود هنا ذلك الاجر المضحى به خلال التفرغ لعملية البحث عن الوظيفة الملائمة[1].

ولقد انطلقت هذه النظرية من الفرضيات التالية[2]:

- ❖ إن البحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛
- ❖ كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه مرتفعا؛
- ❖ العاطلين عن العمل هم الأشخاص الأوفر حظا في الحصول على المعلومات، من خلال حراكيتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثمارا؛
- ❖ وجود حد أدنى للأجور، لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه، يسمى بالأجر الاحتياطي أو أجر القبول، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع.

إنّ هذه النظرية تفسر سبب البطالة بقصور معلومات وعدم توفرها بدرجة كافية عن السوق العمل، وعلى الرغم من العناصر الجديدة التي أدخلتها نظرية البحث عن العمل عند تحليلها للبطالة، وتركيزها بين فئات معينة دون الأخرى، إلا أنها محل انتقادات، نذكر أهمها[3]:

- ❖ عدم اتفاق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد لأنها تغزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل، ومن ثم فإن هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية، غير أن الواقع العلمي

[1] رابح بلعباس، **إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966–2010**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012، ص72.

[2] مهدي كلو، **الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص70.

[3] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 49.

يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال، ومنه البطالة تكون إجبارية وليست اختيارية؛

- ❖ أثبتت غالبية الدراسات التطبيقية التي أجريت في العديد من الدول خاصة المتقدمة أن فرصة حصول الأفراد عن عمل أفضل ترتفع في حالة كونهم موظفين، وتنخفض بدرجة ملحوظة في حالة بقائهم عاطلين؛
- ❖ من منطلق البحث عن عمل، احتمال الخروج من البطالة يرتفع بارتفاع فترة البطالة، ولكن الواقع والدراسات التجريبية أثبتت العكس، فكلما ارتفعت مدة البطالة، قلت الحظوظ في الفوز بمنصب جديد؛
- ❖ عجزت هذه النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

تُخلص نظرية البحث عن العمل، إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية اختيارية تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل، وفرص عمل أكثر موائمة، كما أنها ضرورية من اجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة، وقد ساعدت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدة البطالة، وينطبق هذا بصفة خاصة على الشباب الداخلين الجدد في سوق العمل، فنظرا لانعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد حراكيتهم ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من اجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وهكذا يتسم هؤلاء بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يزيد من حدة البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم[1].

2.نظرية تجزئة سوق العمل: ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصاديين (B Doernberg, M. Piore) وذلك بعد الدراسات العديدة التي قاما بها على الاقتصاد الأمريكي وهم من الأوائل الذين قاموا بتطوير معنى السوق الداخلي، حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن والمستوى التعليمي. وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى[2].

وتفترض هذه النظرية وجود نوعين من السوق:

[1] يحيات مليكة، مرجع سابق، ص39.

[2] ناصر دادي عدون عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص32.

- **سوق أولي:** يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة وآفاق مستقبلية مهيأة لامعة، تستخدم في هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة الاحتفاظ بها، كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها. لكن أصبح يميل في السنوات الأخيرة إلى نهج التوظيف غير الدائم؛
- **سوق ثانوي:** عكس السوق السابق، فأجوره منخفضة، ونجد فيه عدم استقرار العمل (حركية عالية لليد العاملة) وفي عدم إمكانيات الترقية، فالعمال في هذا السوق معرضون للبطالة، إذ تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل والتي تتأثر بسهولة للتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، نتيجة لذلك تحتاج هذه السوق إلى فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الأولي.

تُعتبر الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي، هذا لا يعني أن البطالة لا تمس القطاع الأولي، بل يمكن أن يحدث ذلك في فترة الركود الاقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة، فإذا مست البطالة عامل ينتمي إلى السوق الأولي ويرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي، فإن مثل هذه البطالة تكون "إرادية "ولا تشكل خطراً عليه لأن احتمال بقاءه فيها ضعيف خصوصاً إذا دخل المنافسة عمالاً لديهم خصائص فردية غير مفضلة للإدماج السهل في سوق الشغل كتلك المتواجدة في السوق الثانوية.

بشكل عام، فإن المرور من السوق الثانوي إلى الأولي عملية صعبة، لأن العامل المنتمي إلى السوق الثانوي يتطلب منه قضاء فترة بطالة ليست بالقصيرة حتى يتم إدماجه في سوق العمل الأولي وهنا تكمن الخطورة.

3.نظرية أجر الكفاءة: تقوم نظرية أجر الكفاءة على أنه في حالة التوازن نجد أصحاب العمل من المربح لهم أن يدفع أجورا أعلى من مستواها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم، مع الإشارة أن هذه المبادرة يترتب عنها حدوث فائض في عرض العمل، وحسب النظرية يكون سلوك أرباب العمل والعمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم المردودية بالنسبة لأصحاب الأعمال، وتعظيم المنفعة والإشباع بالنسبة للعمال حتى لو كانت الأجور مرتفعة وظهور بطالة.

إنّ إنتاجيات العمال تعتمد بشكل موجب على الأجر عبر مدى معين، ففي هذه الحالة قد يتردد أصحاب العمل في تخفيض الأجور حتى في مواجهة فائض في عرض العمل مادام أن الأجور قد تنخفض

بنسبة أكبر مما يعكسه التخفيض في رصيد الأجور، وفي هذه الحالة يمكن أن يكون التوازن متسقا مع وجود بطالة إجبارية مستمرة. يمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية[1]:

- ❖ الرغبة في جذب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية وهذا ما نلمسه في البلدان النامية؛
- ❖ تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه ضف إلى ذلك أن المؤسسة التي تدفع أجوراً أعلى تسعى من وراء ذلك التقليص من وتيرة الانصراف الإرادي للعمال، كذلك الاقتصاد في المال والوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين وتوظيف عمال جدد خلفاً للفئة العمالية الأولى؛
- ❖ زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهوداً كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، فيحدث تقليل لضياع الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات العمال وإخلاصهم.

هناك عدد كبير من نماذج أجر الكفاءة نكتفي فقط بالإشارة إلى أربعة منها[2]:

- ❖ ثمة نموذج من هذه النماذج لقى اهتماما كبيرا ويفترض فيه أن أصحاب العمل يدفعون أجورا عالية بغية رفع مستويات الجهد من جانب العمال، فإذا دفع للعمال تكلفة الفرصة البديلة فلن يكون لديهم حافز على الاشتغال بالطاقة العالية مادام فقدهم لوظائفهم لن يكون مكلفا لهم. لذلك فإن زيادة الأجور تجعل عملية التسريح بالنسبة للعمال مكلفة. وهنا تعتبر البطالة سلاحا لضبط العامل في هذا النموذج.
- ❖ يفترض شكل ثان من أشكال نماذج أجر الكفاءة هو أن الأجور المرتفعة تدفع لتخفيض دوران العمل، فإذا كان على أصحاب العمل أن يتحملوا جزءا من تكاليف هذا الدوران، وإذا كان معدل الطرد أو التسريح دالة متناقضة في الأجور المدفوعة، فإن الأجور العالية قد تجنب تكاليف التوظيف والاستغناء والتدريب للعمال الجدد.

[1] Tremblay. R, **Macroéconomique modernes : théories et réalité**, Edition Etudes vivantes, Québec, 1992, p 286.

[2] ابراهيم حسن وآخرون، **مشكلة البطالة في الوطن العربي دراسة استطلاعية**، مرجع سابق، ص 39.

- ويركز نموذج ثالث على أثار الاختيار، فالأجور العالية من شأنها جذب تجمع أفضل من الراغبين في فرص العمل مادام العمال الأعلى إنتاجية تكون لديهم فرص خارجية أفضل، فإذا كان ليس من السهل أمام اصحاب العمل تقييم كفاءة العمل عند اختياره لعمال جدد، فإن أجورا عالية قد يكون مرغوبا فيها.
- ثمة نوع رابع من النماذج يفترض أن معنويات العامل ومشاعره تجاه الولاء للأصحاب العمل، وكذلك معدلات أدائه تعتمد على المعقولية المتصورة للأجر. وقد قدم ايكرلو ويالين نموذجا للعمل فيه تصور ما عما يراه أجرا معقولا، حيث يخفض العمال مجهودهم عندما يقل الأجر الفعلي عن هذا الأجر المعقول والنموذج مبنى على ملاحظة أنه عندما لا يحصل الناس على ما يتصورون أنه يستحقونه فأنهم يحاولون الحصول عليه بطريقة ما، هنا تحدث البطالة إذا كان الأجر المعقول أعلى من الأجر الذي ينطوي على نفاد السوق.

4.نظرية اختلال سوق العمل: ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي (E. Malinvaud) عندما حاول تفسير ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية خلال فترة سبعينيات القرن العشرين، وفقًا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير ويرجع هذا الجمود إلى عجزها في التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير نتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية [1]. وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع، حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة ونظرًا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع، ونوضح ذلك في الجدول التالي رقم (01):

جدول رقم (01): أنواع البطالة وفق لنظرية الاختلال

سوق العمل	سوق السلع	
	العرض> الطلب	العرض< الطلب
العرض< الطلب	بطالة كنزية	بطالة نيوكلاسيكية
العرض> الطلب		تضخم مستمر

المصدر: سمية بلقاسمي، مرجع سابق، ص34.

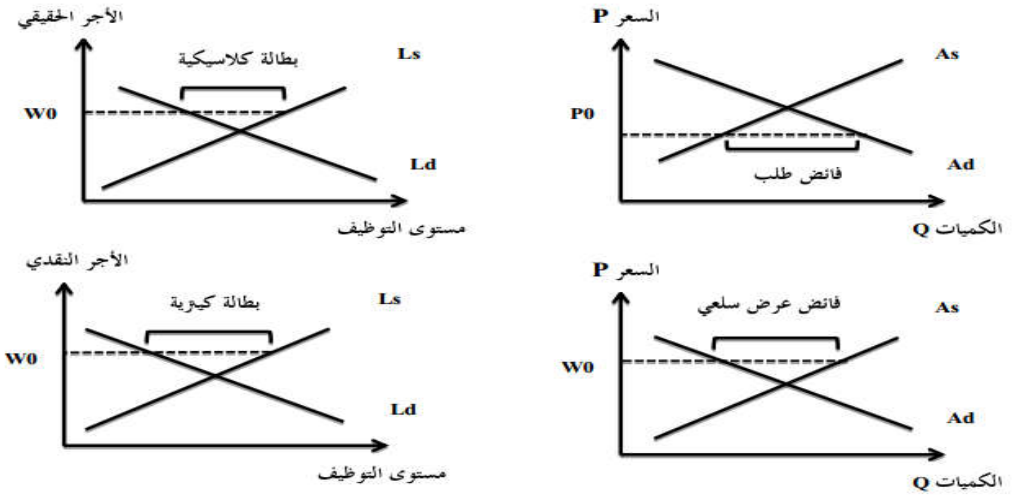
[1]E. Malinvaud, **Théorie Macroéconomique**, édition: conjoncturelles bondas, Paris ,1982, p 60.

تَدرس هذه النظرية العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل، وبتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة.

- **البطالة الكنزية:** يصف حالة وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل، حيث أن أصحاب العمل لا يقومون بتشغيل عمالة إضافية نظرا لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه، وسميت بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع وحالة وجود قصور الطلب الفعال لكينز.
- **البطالة النيوكلاسيكية:** تظهر عندما يكون سوق العمل في حالة عرض فائض وسوق السلع في حلة طلب فائض، وسميت بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة عند الكلاسيك والنيوكلاسيك التي ترجع إلى زيادة الأجور عن التوازن[1].

وإذا كانت هذه النظرية قد نجحت في التعريف بأسباب البطالة من الناحية النظرية، فإنها لم توفق في تقديم السياسة الاقتصادية التي يجب اتباعها لمواجهة هذه المشكلة، لأن تحليلها يعتمد على المدى القصير، كما أنه يصعب تحقق فرضية كل من تجانس العمل ووجود سوق واحدة للسلع من ناحية أخرى[2]. ونوضح ذلك في الشكل التالي رقم (06):

الشكل رقم (06): البطالة حسب نظرية الاختلال



المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة أثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها، مرجع سابق ص55.

[1] سمية بلقاسمي، مرجع سابق، ص34.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص 36.

يمكن تفسير الشكل السابق كما يلي:

-ارتفاع وجمود الأجور الحقيقية للعمال في سوق العمل يؤدي إلى فائض عرض في الأيدي العاملة، ومن ثم ظهور بطالة نيوكلاسيكية، مما يدفع رجال الأعمال إلى تخفيض الإنتاج والتشغيل بسبب ارتفاع التكلفة وانخفاض الربحية، وبالتالي حدوث فائض طلب في سوق السلع، وعليه فإن اختلال التوازن في هذه الحالة انتقل من سوق العمل إلى سوق السلع، ويتمثل الحل لمواجهة هذا النوع من البطالة في تخفيض الأجور من أجل امتصاص البطالة، أو رفع الأسعار من أجل توازن سوق العمل (ربحية ← إنتاج ← توظيف ← البطالة)؛

- أما بالنسبة للتحليل الكينزي، ينطلق الاختلال من سوق السلع إلى سوق العمل، حيث يؤدي قصور الطلب في سوق السلع إلى زيادة المعروض والمخزون السلعي بمعنى حدوث فائض عرض في سوق السلع، وطالما أن المنتجين لا يستطيعون بيع كل الإنتاج سيقومون بتخفيض الطلب على العمل، مما يؤدي إلى ظهور بطالة كينزية، ويكمن الحل لمواجهة هذه البطالة في اتباع سياسات الإنعاش من خلال تدخل الحكومات من أجل تحفيز الطلب لكل من سوق السلع والعمل (الطلب ← إنتاج ← توظيف ← البطالة).

يُعتبر الجديد في نظرية الاختلال هو استخدامها لنفس الإطار التحليلي لتفسير كل من البطالة الكينزية والكلاسيكية على حد سواء، وهو ما يعني أن نوع لبطالة وأسبابها ليس من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة، أي أن هذه النظرية توضح أن البطالة الاحتكاكية ترجع في البلدان الصناعية المتقدمة إلى انخفاض مستوى الانتاج ولكن هذا الأخير قد يكون ناتجا عن انخفاض معدل ربحية الاستثمارات أو لعدم وجود قدر كافي من الطلب الكلي[1].

-**الانتقادات الموجهة للنظرية**: على الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة إلا أنه يوجه إليها العديد من الانتقادات[2]:

- ❖ أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل.
- ❖ افتراض تجانس عنصر العمل الأمر الذي يعني إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية : وهذا لا يعكس الواقع، حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، ومن ثم يمكن أن يتزامن نوعي البطالة معا وبالتالي فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها لمواجهة مشكلة البطالة نظرا

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل (التجربة الجزائرية)**، مرجع سابق، ص247.

[2] مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، **مكتبة المجتمع العربي**، عمان،2014، ص244.

لوجود النوعين من البطالة آنيا ، حيث يمكن تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكنزية هي سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي من زيادة النفاق الحكومي أو الأجور بهدف زيادة الاستهلاك، إلا أن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم البطالة الكلاسيكية نظرا لتناقص معدل ربحية الاستثمارات.

المبحث الثالث: لمحة نظرية للنمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة

يُشكّل النمو الاقتصادي أهمية كبيرة بالنسبة لجميع اقتصاديات العالم، وهو لا يزال يشغل حيزا كبيرا من أبحاث ودراسات الاقتصاديين الأكاديميين والممارسين على حد السواء وذلك لأنه يساعد في دعم الاقتصاد، وزيادة مستوى الدخل، والمساهمة في علاج مشكلة البطالة، من خلال ما سبق، سنتطرق من خلال هذا المبحث الى ماهية النمو الاقتصادي وقياسه، وكذلك الى النظريات ونماذج النمو في الفكر الاقتصادي، وفي الأخير سنتطرق الى علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي وقياسه

يُعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.

1.**مفهوم النمو الاقتصادي:** معنى النمو الاقتصادي يمكن أن يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية[1]. ويعني النمو الاقتصادي أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن والذي يمثل بالعلاقة الرياضية التالية:

متوسط دخل الفرد الحقيقي = الدخل الكلي / عدد السكان

ومما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي[2]، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسمًا على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، ويلاحظ مما سبق أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي–النظرية والمفهوم**، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص07.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2003/2002، ص11.

2.**قياس النمو الاقتصادي:** يرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي في أي اقتصاد كان يقاس عادة بما يعرف بالناتج الوطني الخام الحقيقي وليس الاسمي، بمعنى ذلك التغير في مستوى الدخل الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار. ويمكن عرض مقاييس النمو الاقتصادي كالآتي[1]:

أ. **المعدلات النقدية للنمو:** وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، وهذا بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها أيضا بالعملات النقدية، وبالرغم من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، أو إلى اختلاف الأنظمة والأساليب المحاسبية المعتمدة دوليا، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات تبعا لتجنب الملاحظات السابقة.

ويظم هذا النوع من المقاييس ما يلي: معدلات النمو بالأسعار الجارية، معدلات النمو بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو بالأسعار الدولية.

ب. **المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:** مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ومنها على سبيل المثال: معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية الأخرى التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثلا نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية...إلخ.

ج. **مقارنة القوة الشرائية:** تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس. ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط " بطريقة تعسفية " بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، طبعة 1998، ص 118.

يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في بلدان أخرى[1].

المطلب الثاني: نظريات ونماذج النمو في الفكر الاقتصادي

سنتطرق في هذا الجزء إلى دراسة النظريات المختلفة للنمو الاقتصادي التي تمهد الطريق لوضع السياسات المعالجة والأساليب المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار بأنه لا يمكن اليوم تطبيق تلك النظريات مباشرة على الدول النامية، إنما يتطلب الأمر استيعاب تلك النظريات وتطويرها بما يخدم صالح هذه الدول.

1.النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي: شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، بحيث عاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه. ومن أهم تلك الأفكار التي كانت في كتابات كل من: آدم سميث، دافيد ريكاردو وتوماس ومالتوس، ويعتبر "آدم سميث" أبا لعلم الاقتصاد الحديث من خلال كتابه الشهير ثروة الأمم «"Welth of Nations» والذي نشر سنة 1776 وترجم إلى عشرات اللغات، بحيث أنه يرى بأن النظام الاقتصادي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا وعليه لا بد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، فقد ركز على زيادة الإنتاجية من خلال التخصص وتقسيم العمل وبالتالي زيادة الكفاءة، واعتبر أن الأرباح المحققة في الزراعة والصناعة تسهم في زيادة الادخار ممّا يقود إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو بشكل مباشر .

إن القاسم المشترك للنظريات التي غطت الفترة منذ "آدم سميث" حتى المدرسة الحديثة هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي، بحيث جاء في فكر "آدم سميث" أن دور الدولة وتدخلها في الشأن الاقتصادي يجب أن يكون محدودا، إذ يؤدي الادخار إلى زيادة رأس المال كما أن حالة التوازن السوقية مرجعها قوى خفية، ولتوسيع السوق المحلية يجب العمل على تسويق الإنتاج إلى الخارج، فيحصل تقسيم العمل تلقائيا ومن ثم زيادة الإنتاج تنمي الدخل الوطني. ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن الاقتصادي "آدم

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص120.

سميث" استخلص بأن "إشكالية النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، فتقسيم العملّ يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال.

2.تحليل "دافيد ريكاردو" للنمو الاقتصادي: بعد تحليل "آدم سميث" جاء "دافيد ريكاردو" ليوضح أهم الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود في كافة الاقتصاديات وانتشاره، فقد اختلف "ريكاردو" عن "سميث" في منهاج بحثه من خلال تحدثه عن قيمة الربح والأجور والتجارة الخارجية، ففي نظره يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي والهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى، بحيث أن ندرة الأراضي الزراعية هي السبب في حصولها على الربح إذ تتزايد كلما زاد الطلب على منتجاتها، وحتى بافتراض أن رأس المال قد يستخدم بدلا من العمل في الإنتاج الزراعي فإن الأمر لن يغير شيئا في رأيه وذلك لأن رأس المال ما هو إلا عمل مخزون. كما أعطى "ريكاردو" كذلك أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي، بالإضافة إلى التركيز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها بالمساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل[1].

3.نظرية "شومبتير" للنمو الاقتصادي: إن العالم"J. Schumpeter" لم يكن مقتنعا بأن عملية النمو ذات طبيعة منسقة تدريجيا كما يعتقدها النيوكلاسيك، بحيث يرى هذا المفكر، بأن النمو الاقتصادي يأخذ مكانة في بعض الحالات أخذا سلسا، فقد كان متأثرا بالمدرسة النيوكلاسيكية باعتباره أنّ النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، كما تأثر أيضا بأفكار "مالتوس" فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها إنما تنبّأ بانهيار النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي.

ظهرت أفكار شومبتير في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية سنة 1911 وطورها في كتاب له عن الدورات في 1939، وتتمثل أهمها فيما يلي[2]:

[1] الحبيب فايز إبراهيم، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985، ص 27.

[2] سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، جامعة الموصل، 2000، ص 321.

- ✓ يلعب الابتكار دور أساسي في النمو الاقتصادي حسب تحليله، بحيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة بالتغيير في دالة الإنتاج، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي؛
- ✓ جاء شومبتير بفكرتي مبدأ التدمير الخلاق والمنافسة من أهم عوامل النمو، فحسب تحليله فإن التدمير الخلاّق يتم وفق منافسة كاملة ومستوى ثابت من التكنولوجيا من أجل توظيف الموارد؛
- ✓ لا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنّه يتبّع تطور الابتكارات التقنية، بحيث أنّه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات تتمثل في الكساد خلال فترة معينة ثمّ الازدهار وذلك بصفة دورية، ففي نظره يتوقف النمو على عاملين أساسين الأول هو المنظم والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار، يصف شومبيتر المنظّم بأنّه مفتاح النمو أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية، وذلك وفق الإمكانيات المتوفرة إذا كان غرضه تحقيق التقدم والنمو بشكل أسرع، إلا أن عرض المنظمين يعتمد أساسا على معدل الأرباح والظروف الاجتماعيةّ التي تمكنهم وتحفزهم على أداء عملهم.

4.نموذج "Harrod-Domar": يعتبر نموذج هارود–دومار للنمو من أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعا بحيث أخذ النموذج اسمي الاقتصاديين البريطاني "روي هارود" والأمريكي " إيفري دومار"، فقد كان لها الفضل في إدخال الرياضيات في حساب معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تركيز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، بالإضافة إلى أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، لذلك يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج الوطني الإجمالي كحد أدنى سنويا، لغرض استبدال الرأسمال الثابت ومن أجل زيادة معدل النمو الاقتصادي.

وقامت هذه النظرية على عدة افتراضات تمثّلت فيما يلي[1]:

- ❖ علاقة اقتصادية مباشرة وثابتة بين الحجم الكلي لرصيد رأسمال القومي والناتج الوطني.
- ❖ ادخار الاقتصاد القومي بنسبة معينة وثابتة من دخله الوطني.
- ❖ الاستثمار القومي هو مقدار الإضافة في رأس المال القومي

5.نموذج Solow: يعتبر سولو المؤسس لهذه النظرية فقد كانت له الأسبقية سنة 1956 في اقتراح نموذج مطلق للنمو مستوحى من النظرية النيوكلاسيكيةّ فقد رد على الفكر السابق من خلال بعض الفرضيات بأن

[1] دريان محمد ناصف وآخرون، **النظرية الاقتصادية**، جامعة الإسكندرية، 2003، ص147.

معدل النمو يتحدد عن طريق معدل نمو السكان والتقدم التقني أو التكنولوجي وكلاهما عامل خارجي بالنسبة لتابع النمو، فوفقا لهذا النموذج يمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقا من دالة الإنتاج كما يلي[1]:

$$\mathbf{Y = A.F\ (K, L)}$$

بحيث تمثل"**y**" :الإنتاج، "**A**"معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية أي التطور التكنولوجي.

"**K**" مستوى رأس المال و"**L** "مستوى العمل، وهكذا فإن الزيادة في عوامل الإنتاج تؤدي دوما إلى نمو أضعف، وبالتالي فإنّ التقدم التكنولوجي هو القادر على إخراج الاقتصاد من حالة السكون، وتحقيق نمو طويل الأجل، ويبين نموذج سولو بأن تراكم رأس المال وحده لا يكون هو المحرك للنمو، فقد أظهر التقدم التقني بأنه المحرك الحقيقي للنمو فهو يحتل مكانة هامة في عملية دفع عجلة النمو الاقتصادي[2]، لكن على الرغم من إثبات أهمية التطور التقني أو التكنولوجي في النمو فإن سولو لم يحاول تفسيره، بحيث كان يحلّله كباقٍ، وهو يقيم تلك الأهمية بعد حساب مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو، ومن ثم فإن جزءا مهما من النمو يبقى بدون تفسير، وهذا ما أدى إلى تسمية نظرية سولو "بنظرية النمو الخارجي"، والانتباه الذي أخذته نظرية النمو الاقتصادي ينقسم إلى ثلاث مراحل متتالية خلال نصف القرن الماضي، الأولى تخص أعمال هارود ودومار، أما المرحلة الثانية فتخص تطور النموذج النيوكلاسيكي وأخيرا المرحلة الثالثة فهي نشأت عم فشل فيه النموذج النيوكلاسيكي[3].

6.نظرية النمو الداخلي: حاول الكثير من الاقتصاديين إيجاد منشأ داخلي للنمو وأسموها بنظرية النمو الداخلي "Endogenous growth theory" وتسمى أيضا بالنظرية الحديثة للنمو، وكان " Paul Romer " الأول الذي قام بذلك في سنة 1986 متبوعا بروبرت لويس " Robert Barro "في سنة 1988 بالإضافة إلى روبرت بيرو في سنة 1991 بحيث يشير هذا التيار الفكري الجديد إلى الدور القوي الذي تلعبه أربعة عوامل أساسية في زيادة الاقتصادية والمتمثلة في الرأسمال الطبيعي، التكنولوجيا، الرأسمال العمومي، وقد انطلق" Romer" من مبدأ أن المردود المتناقض يعتبر مميّزا سيئا للاقتصاد الحالي، إذ بين بأنه انطلاقا من الآثار الجانبية الخارجية، يمكن الحصول على مردودات ثابتة أو حتى متزايدة، وهو ما يعتبر مصدرا للتطور التقني، كما يَعتبر بأن المحدد الأساسي لنمو مستدام على المدى الطويل يكون سببه الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة،

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة الباحث، عدد 2012/10، ص 150.

[2] Murat Yildizoglu**, Note sur la croissance économique à partir de (Easterly 2002)**, Octobre, 2003, p03.
[3]Solow. R. M**, Les évolutions de la théorie croissance**, revue problèmes économiques N° 2432, 19 Juillet, 1995, p 01 - 04.

بحيث تكون الغلاّت متناقضة، أي أن الاستثمار من هذا النوع لا يرفع من مستوى المعرفة، فتزايد المستوى المعرفي لن يكون ملكية خاصة للمؤسسة، لأن إنشاء معارف جديدة عبر مؤسسة قد يرفع من إنتاج مؤسسات أخرى منافسة، وبالتالي فإن المعرفة تعطي إنتاجية حدية متزايدة والتوسع في الإنتاج بسبب تحسن المستوى المعرفي، والذي يعطي ما يسمى الغلة المتزايدة، ومن ناحية أخرى هناك الأعمال المقدمة من قبل (Grossman Helpman) سنة 1991، (Howth،Aghion) سنة 1992، بحيث اعتبر متغير التقدم التقني كمتغير داخلي مشيرين إلى مساهمة هذا المتغير في النمو الاقتصادي انطلاقا من سلوكيات الأعوان الاقتصادين ذاتهم، كما تسلط هذه النماذج الضوء على دور الابتكارات التكنولوجية وعلى أهمية المصادر المخصصة لبحوث التطوير.

وأخيراً، يمكن القول بأن أهم مبادئ هذه النظرية تتمحور حول دمج مفهوم رأس المال البشري كالمهارات والمعارف التي تجعل الأفراد أكثر إنتاجية، وبخلاف رأس المال المادي فإن رأس المال البشري يتميز بتزايد معدلات عوائده، بحيث لا يتباطأ النمو عندما يتراكم رأسمال البشري (التعليم) أو ترفع من مستوى التقدم التقني (الابتكارات)[1]، وبذلك يرتبط النمو وفق نظرية النمو الداخلي إضافة إلى عنصري رأس المال المادي والبشري بعوامل داخلية أهمها كفاءة قوة العمل من مهارات ومعارف، أو ما يزيد من مستوى التقني كالابتكارات والاختراعات، أما النظريات المعاصرة فركزت على عوامل متعددة تؤثر في مستوى النمو كالعامل المعرفي والديني والجغرافي والمؤسساتي والسياسي.

المطلب الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة

يُعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات التي يُفترض أن تؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد المحلي، فتحقيق المزيد من المخرجات (الناتج الوطني) يتطلب توافر المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج)، ومن ثم فإن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة، وبالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التوظيف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض أعداد العاطلين من العمل.

أولا: التأثير المتبادل بين البطالة والنمو الاقتصادي

إنّ محاولة فهم كيفية التأثير على البطالة، يجب أن ينطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنمو، الاستثمار، معدل الأجور ونسبة التضخم. وبما أن العوامل السابقة تتداخل فيما بينها وترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية، فإن تحليل التغيير ينطلق أساسا من ربط البطالة بالتغير الحاصل

[1] ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2004، ص9.

في قدرات الاقتصاد على التغير أي مع النمو الاقتصادي، باعتباره أهم مؤشر ومقياس لتغيير الاقتصادي الكمي، ولهذا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة لنمو هي نفسها سياسات القضاء على البطالة في نظر البعض، غير أن التحليل الاقتصادي عن طريق المقاربة القياسية يبين أن العلاقة بين البطالة والنمو تتغير وفق عدة عوامل، قد تعتبر في بعض الاقتصاديات من العوامل الخاصة.

إنّ السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة، تنطلق من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطا مباشرا مع النمو، فكل زيادة في معدلات النمو لابد أن تتوافق مع انخفاض نسبة البطالة، وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي[1]:

ارتفاع معدل النمو ⟵ ارتفاع نسبة التشغيل ⟵ انخفاض معدل البطالة

ويبدو أنّ الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة.

ثانيا: علاقة Okun

إنّ علاقة Okun الذي جاء به الاقتصادي الأمريكي (Arthur Okun) سنة 1962 بمثابة الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، حيث بين أن هناك ارتباط بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، حيث أن أغلب الاقتصاديين يفسرون هذه العلاقة عن طريق قانون Okun وهذا القانون هو عبارة عن علاقة عكسية تبادلية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة، وقد اقترح Okun في سنة 1970 وجود شكلين لهذه العلاقة[2].

والصيغة الرياضية موضحة في العلاقتين التاليتين على التوالي:

$$\Delta U = \alpha - \beta \Delta Y + \mu$$

$$U - U = -\beta\ (Y - Y) + \mu$$

حيث تمثل U معدل البطالة الفعلي، U معدل البطالة الطبيعي،Y النمو الاقتصادي معبر عنه بمعدل نمو بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،Y مستواه الممكن، α وβمعالم النموذج،μ المتغير العشوائي.

[1] عقون سليم، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف ،2010، ص 40.

[2] Villaverde, Jose and Maza, Adolfo, **The robustness of Okun's law in Spain, 1980-2004: Regional evidence**, Journal of Policy Modeling, 31, issue 2, 2009, p 2-3.

من خلال هذه الصيغتين لقانون Okun[1]، يمكن القول أنّ هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، حيث يزداد معدل البطالة مع انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي والعكس صحيح، لكن ليس بشكل متناسب بحيث أن كل ارتفاع بـ1%، للنمو الاقتصادي يقابله انخفاض بأقل من 1%، لمعدل البطالة وهذا ما يفسره معامل Okun، الذي يقيس أثر انحراف معدل نمو الناتج الحقيقي عن مستواه الكامن على معدل البطالة[2].

كذلك نجد أنه من أجل تخفيض معدل البطالة، يجب أن يكون معدل الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل الناتج الكامن، ومن أجل ثبات معدل البطالة.

[1] Findlay. D. et College. C, **Guide de l'étudiant en macroéconomie**, Pearson Education France, 4 eme édition, 2007, p 109.
[2]Blanchard. O et Cohen. D, **Macroéconomie**, Pearson Education France, 4 eme édition, 2007 p 221 .

خلاصة الفصل الأول

تُعتبر البطالة من أكثر المشكلات التي استحوذت على اهتمام الباحثين، لأنها مشكلة ذات أبعاد سياسية واقتصادية كما هي نفسية واجتماعية، ومن العرض السابق يتبين لنا عدم الاتفاق والجدل المستمر بين الاقتصاديين فيما يخص التحاليل المختلفة للبطالة، حيث تختلف مفاهيم وطرق القياس هذه الظاهرة، كما يختلف تفسير هذه الظاهرة باختلاف النظريات الاقتصادية فالكلاسيك والنيوكلاسيك يتفقون أن سوق العمل في حالة توازن دائم، ولا يعترفون إلا بوجود البطالة الاختيارية.

أما النظرية الماركسية تؤمن أن البطالة جزء لا يتجزأ من طبيعة النظام الرأسمالي، وهي ناتجة عن الشروط الرأسمالية للتراكم وبنية نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، المتعارض بين الطابع الفردي للسيطرة على أدوات الإنتاج وبين الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج. وقد جاءت النظرية الكينزية على نقيض المدرسة الكلاسيكية، حيث أقرت بوجود البطالة الإجبارية الناجمة عن نقص الطلب الفعال، وكان لهذه النظرية دور جوهري في محاربة الكساد الكبير من خلال سياسات توسعية مالية ونقدية ترفع الطلب الكلي.

ونظرا لتأثير ظاهرة البطالة بالنمو اقتصادي، والعلاقة المتبادلة بينهما، وذلك لكون النمو الاقتصادي في مدلوله يرمي إلى أن الدولة وصلت إلى وضع اقتصادي، يمكنها من الاستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فائضها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي من بينها البطالة، كما أن الدراسة القياسية التي جاء بها Okun، وسميت باسمه "علاقة Okun"، التي تدل على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد. فتغير معدلات النمو الاقتصادي، يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة، وتفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق، وكذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة قد تُؤثر على النمو الاقتصادي، بشكل تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدى ارتباطها بالقطاعات الأكثر تأثيرا على النمو في الاقتصاد، ومن جهة أخرى نجد كذلك الترابط والتأثير المتبادل بين البطالة وسياسات التشغيل المنتهجة في مختلف الدول. ومن خلال ما سبق سنتناول من خلال الفصل التالي استراتيجيات الحد من البطالة وسياسات التشغيل في دول المغرب العربي.

الفصـــل الثاني

سياسات الحد من البطالة

ورفع معدلات النمو في دول

المغرب العربي

تمهيد

يُعتبر الاهتمام بالسياسات الحد من البطالة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، من صميم استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم، حيث أنّ الاهتمام بسياسة التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة، من أهم التحديات التي تواجهها، وتُعتبرُ هذه السياسات جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى إلا بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل، والباحثين عنه، ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.

وفي هذا السياق نتناول في هذا الفصل، استراتيجيات الحد من البطالة وسياسات التشغيل في البلدان المغاربية وذلك من خلال ثلاث مباحث وهي:

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل؛**
- **المبحث الثاني: واقع البطالة وسياسات التشغيل في دول المغرب العربي؛**
- **المبحث الثالث: استراتيجية دعم النمو في الدول المغرب العربي.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل

تكتسي سياسة التشغيل أهمية كبرى في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر جزء من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم، من خلال التوجيه الفعال للموارد البشرية.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التشغيل

تعددت التصورات والمنطلقات المرجعية في تحديد مفهوم التشغيل، فمنهم من تناوله من زاوية قانونية ومنهم من درسها في ضوء ما يمليه الاقتصاد من تطورات، كما تناولها علماء الاجتماع في ضوء الانعكاسات الاجتماعية التي تترتب عن هذه العملية والعوامل التي تتحكم فيها.

1 ماهية سياسية التشغيل: وتتكون سياسة التشغيل من كلمتين[1]:

- **سياسة:** وهي مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية؛
- **التشغيل:** وهو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.

وهناك تباين وتعدد كبير في شرح مفهوم التشغيل سواء لدى الاقتصاديين أو الباحثين في علم الاجتماع، وهذا التباين نابع من اختلاف الزوايا التي يتم من خلالها النظر للموضوع، حيث يُعرّف التشغيل لدى بعض الباحثين بأنه " تلك العملية المعقدة التي تتخذها المنظمة من استقطاب لليد العاملة وتعيينها في مناصب عمل في هيكلها التنظيمي بغية تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية[2].

كما يُعرّف لدى الاقتصاديين بأنه " استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يُشترط أنّ يشارك الشخص المشتغل في العمل، وأنّ يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين، وكذا حقه في الامتيازات المترتبة عن مساره المهني[3].

2 سياسة التشغيل: إنها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة أصحاب الأعمال العمال)، الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما أنها منهاج

---

[1] مسيحة يونس، **اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الأدب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2007، ص 76.

[2] بوجمعة. كوسه، **سياسات التشغيل في الجزائر: عقود ما قبل التشغيل كحل مؤقت للحد من البطالة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، 2005، ص 15.

[3] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، **البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص46.

يتمثل في مجموعة من البرامج، تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية[1]. كما يشير مفهوم سياسات التشغيل إلى مجموع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق العمل[2]، بغرض التحسين في أداءه والتقليص من الاختلالات التي يمكن أن يبرز أو يظهر في هدا السوق.

يُقصد بعملية التشغيل استخدام القوى العاملة في إحدى القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية أو الإدارية أو التجارية أو الخدماتية، فهذه العملية ترتبط بعنصر تخطيط القوى العاملة من خلال تلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية من اليد العاملة المتاحة[3]، ولهذا تعرف سياسة التشغيل على أنها الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص عمل للقوى العاملة المتاحة، وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين، وتعكس سياسة التشغيل أيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه، كما أنها تربط ارتباطا وثيقا بمفهوم وظاهرة البطالة والتي من أسبابها النمو المتراكم لقوة العمل، يقابله طلب ضعيف على يد العاملة، فخلق فرص العمل وتحقيق التشغيل الكامل من الأمور التي يجب أن تتكفل بها اقتصاديات الدول ومن أجل ذلك فإن جل الخطط التنموية تهدف إلى تحقيق الاستخدام الكامل لكل طاقات المجتمع بجميع فئاته، ولذلك عملت الحكومات على تطبيق استراتيجيات تنموية وسياسات تشغيلية لضمان الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد البشرية[4].

المطلب الثاني: أنواع واهداف سياسة التشغيل

إنّ تبيان أنواع وأهداف سياسة التشغيل نابعة من الأهمية التي تتمحور حول خلق مناصب أكثر إنتاجية، مما يحقق مداخيل واستخدام أكفأ لقدرات العمال وتطبيق استراتيجيات تنموية وسياسة تشغليه لضمان الاستغلال الأمثل والرشيد.

1.أنواع سياسة التشغيل: يمكن تقسيم سياسات سوق العمل إلى تدابير سلبية وأخرى إيجابية. وتشمل الأولى تحويلات المداخيل الرامية إلى تعويض فقدان الدخل لبعض الأشخاص أو الفئات من القوى العاملة مثل إعانات البطالة والتعويض عن التقاعد المبكر. وتشمل الثانية مجموعة من السياسات الرامية إلى تحسين قدرة العاطلين على الدخول إلى سوق العمل مثل المساعدة في البحث عن عمل والتدريب وفقا لاحتياجات سوق

[1] مصطفى بوضياف، **تحديات التشغيل في أسواق العمل خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي**، 21 نوفمبر، 2008، منظمة العمل الدولية المركز الدولي للتدريب، ص09.

[2] Gilles Ferreol, Philippe Deubel, **Economie du travail. Armand colin**, Paris, 1990, P 12.

[3] fried man et navaille, **trauit de sociology de travaille,** 2eme édition, tome 1 paris p14

[4] ليليا بن صويلح، **دور برامج التشغيل في ترقية العمل وتطوير الكفاءات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد علم اجتماع، جامعة عنابة، 2003، ص21.

العمل، والخلق المباشر للوظائف، وإعانات الاستخدام، والأشغال العامة، ومساعدة الذين يعملون لحساب أنفسهم، وتدابير تشجيع الحراك. وبصفة عامة تعتبر تدابير دعم الدخل والتقليل من إمدادات العمال سياسات سلبية، بينما تعتبر إيجابية البرامج الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل[1].

دعت العديد من المؤسسات في السنوات الأخيرة، ومن بينها منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي الى زيادة استعمال السياسات الإيجابية لسوق العمل، ويرجع ذلك إلى اعتبارات تتعلق بالإنصاف والكفاءة. فأفقر العمال وأقلهم حظا هم عادة الذين يتعطلون عن العمل لمدة طويلة وتكون مهاراتهم محدودة، وكانت هذه السياسات شائعة بوجه خاص خلال الفترات التي شهدت تزايدا كبيرا في البطالة واستمرارها لأجل طويل، ومن الأسباب الأساسية للفقر في البلدان الصناعية استمرار البطالة لفترة طويلة، مما يؤكد أهمية الأخذ بسياسات إيجابية، والعلاقة المباشرة بين الفقر والبطالة هي الأساس الذي تقوم عليه حجة الإنصاف، وفي كثير من البلدان النامية لا يتحمل الناس البقاء بدون عمل، ويضطرون إلى البحث عن نشاط اقتصادي في القطاع غير المنظم، وهناك نسبة كبيرة من الشباب بين العاطلين في هذه البلدان ومن المتعلمين ينتمون إلى أسر ذات مستوى مادي مناسب، وهم يبحثون عن وظائف مستقرة في القطاع العام أو في الشركات الكبيرة التي كثيرا ما تكون مملوكة لأجانب، وقد يستغرق ذلك مدة طويلة يعتمدون خلالها على المساعدة التي تقدمها لهم أسرهم. ويؤخذ بالسياسات الإيجابية لسوق العمل كذلك لأسباب تتعلق بالكفاءة، وذلك لأنها قادرة على تصحيح أوجه الفشل المفترضة في سوق العمل، ذلك أنه من الممكن أن تحول هذه السياسات دون الضغوط السلبية التي تفرضها عوامل خارجية على الأجور، والناجمة عن ارتفاع نسبة البطالة طويلة الأمد، فالسياسات الإيجابية لسوق العمل يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على سوق العمل، بالإبقاء على حجم القوة العاملة خلال الفترات التي ترتفع فيها نسبة البطالة، فبرامج التدريب يمكن أن ترفع من إنتاجية العمال المستهدفين، كما أن خدمات التوظيف يمكن أن تحسن من عملية الاختيار الملائم، من خلال إعادة تخصيص العمال والكشف على العاملين، ومن شأن الخلق المباشر للوظائف أن يحدث نوعا من الاستقرار، كما أن التدريب وحوافز الحركة وغيرها من خدمات التوظيف من شأنها تقليل الاختلالات البنيوية عن طريق تحسين التناسب بين الوظيفة وشاغلها، كما تؤدي السياسات الإيجابية كذلك إلى زيادة مستوى المهارات والإنتاجية، ويمكن لهذه السياسات

[1] مولاي لخضر عبد الرازق، **تقيم أداء سياسات سوق الشغل في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 2012/10، ص 192.

أن تيسر عملية التكيف الاقتصادي البنيوي التحولات بين القطاعات، الخصخصة، دورات الأعمال، متطلبات إعادة تكوين المهارات...الخ.

ويتفاوت أثر السياسات المختلفة على سوق العمل، ولكن من الناحية العملية فإن برامج محدودة هي التي تستهدف المتعطلين لفترة طويلة من أجل ربطهم على نحو أكبر بالقوة العاملة، والهدف الأساسي لجميع البرامج هو تشجيع إعادة توظيف الأشخاص العاطلين، بينما يمكن أن يكون لبعض البرامج، مثل الأشغال العامة، هدف اجتماعي قوي ونفع اقتصادي للمجتمع، وفضلا عن ذلك، فإن السياسات الإيجابية يمكن أن تحسن من العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، عن طريق تحقيق الاستقرار في التوظيف خلال فترات الدورة التناقصية وبإزالة الاختناقات في سوق العمل خلال الفترات التصاعدية.

2.أهداف سياسة التشغيل: تتمحور سياسة التشغيل حول تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية، ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي[1]:

توفير فرص عمل والرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي؛

- ❖ تحقيق استقرار العمل والذي يعني دوام استخدام العامل في عمله وحمايته من التعسف بكل انواعه؛
- ❖ تكوين واعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني واكتساب مهارة في الأداء؛
- ❖ ضبط أساليب ومواعيد التحسينات بشكل لا يؤثر على القوى العاملة وتعينها؛
- ❖ تنظيم علاقات العمل ووضعها في اطارها القانوني والتشريعي.

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1982، ص125.

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية للتشغيل ومكافحة البطالة.

تختلف النظرية الاقتصادية في تحديد السياسات الأنجع لمكافحة البطالة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش ودعم النمو عن طريق دعم الطلب الكلي، وهو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين، والاتجاه الثاني يركز على تحسين كفاءة العرض من حيث دعم ملكية ومردودية المشاريع وتحسين كفاءة عنصر العمل، وهو اتجاه المدرسة النيو كلاسيكية. ومن بين السياسات الاقتصادية لدعم التشغيل وتوفير المزيد من فرص العمل نذكر ما يلي:

أ. سياسة تنشيط جانب الطلب في سوق العمل: تهدف هذه السياسة إلى زيادة فرص العمل، من خلال تحسين مناخ الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والتحفيز على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي أهم السياسات لتنشيط جانب الطلب في سوق العمل[1]:

- **سياسة تحسين مناخ الاستثمار:** وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية كاستقرار سعر الصرف، وخفض سعر الفائدة، والتحكم في الإنفاق الحكومي، وخفض عجز الموازنة العامة، وتخفيض التضخم، وتطوير أسواق رأس المال، وخفض الإجراءات والقيود المتعلقة بالاستثمار، ومنح الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين، وتشجيع الصادرات، وتشجيع الاندماج والتكامل معا العالم الخارجي، وتشجيع دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخوصصة؛
- **سياسة التشغيل من خلال تنمية المشروعات الصغيرة:** تُعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى آليات لتوفير المزيد من فرص العمل حيث توظف هذه المشروعات أكثر من 75 %من حجم التشغيل في الكثير من الدول المتقدمة، من بين وسائل تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقديم المساعدات الفنية كالتدريب والأجهزة والآلات، والاهتمام بتسويق منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- **برنامج التشغيل في قطاع الخدمات:** يتمثل في تصميم برامج للمتعطلين في قطاع الخدمات من خلال ما يسمى ببرامج العمل الجماعي، فقد قامت بولندا بابتكار برنامج لتشغيل الشباب في خدمات النظافة.

[1] لخصر مولاي عبد الرزاق، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 193.

ب. سياسة تحسين كفاءة جانب العرض: تُستخدم هذه السياسة عندما لا تتوافق خصوصيات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل، عن طريق سياسات التدريب والتعليم، وتتفرع هذه السياسة إلى[1]:

- **سياسة التدريب:** تُعتبر سياسة التدريب كسياسات تأهيل قوة العمل وتحسين كفاءة العرض، ويتوقف نجاحها على الوصف الدقيق للمتعطلين وخصائصهم لتتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل، وقد يكون التدريب في أماكن حكومية أو خاصة؛
- **سياسة التعليم:** تُعتبر العملية التعليمية من أهم عوامل تحسين المهارات وقدرات قوة العمل، ومن ثم فان تكييف وتطوير سياسات التعليم يُعد عاملا أساسيا لتقليص البطالة الهيكلية.

ج. سياسة تحسين نظم المعلومات سوق العمل: تهدف هذه السياسة إلى إحداث مقابلة بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، أي التوفيق ربين الوظائف الخالية والباحثين عن العمل ومن بين أدوات هذه السياسة ما يلي:

- تكوين هيئات مؤسسية مسئولة عن توفير خدمات التوظيف؛
- إقامة معارض تساعد على التقاء الباحثين والعرضين للعمل؛
- تطوير البنية التحتية لسوق العمل من خلال شبكات ربط مكاتب التوظيف.

د. سياسة تقديم إعانات مالية للمتعطلين واصطحاب العمل: تقوم هذه السياسة على تقديم منح للمتعطلين أثناء فترة تعطلهم حتى التحاقهم بسوق العمل، بالإضافة إلى منح مالية لشركات وأصحاب الأعمال، لتحفيزهم على تدريب وتشغيل المتعطلين.

هـ. سياسة سوق العمل النشطة: تهدف برامج سوق العمل النشطة إلى زيادة كفاءة العمالة المعروضة، وزيادة الطلب على العمل وتحسين آليات المواءمة بين كل من العمالة المعروضة والوظائف الخالية.

و. سياسة زيادة مرونة سوق العمل: تهدف إلى تخفيض القيود في سوق العمل كخفض الحد الأدنى للأجور أو الحجم القانوني لاسعات العمل تكاليف فصل العمل غير الماهرة والتخفيض من قوة النقابات.

ز. سياسة الاستقرار الوظيفي: وتتمثل في تحقيق أو تشجيع الاستقرار الوظيفي وخفض دوران العمل وتخفيض عقود العمل المؤقتة، ومن بين أدواتها خفض نسبة مساهمة أصحاب العمل في التأمينات الاجتماعية.

[1] لخصر مولاي عبد الرزاق، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 193.

المبحث الثاني: واقع البطالة وسياسة التشغيل في الدول المغاربية

تُعتبر سياسة التشغيل دوماً جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتحقق بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل، والباحثين عنه، ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالداخلين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة. حيث نقدم في البداية واقع البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر، ثم نستعرض النماذج الأساسية لتحليل بيانات Panel ، كما نتناول نماذج البيانات الطولية الديناميكية والتكامل المشترك.

المطلب الأول: واقع البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر

نستعرض من خلال هذ المطلب المجهودات المبذولة من طرف الحكومات وآليات وسياسات التشغيل المعتمدة، والتدخلات العمومية في سوق العمل، التي تهدف الى تحسين الأداء وتخفيض الاختلالات التي يمكن أن تظهر فيه.

1. واقع سياسة التشغيل: إنّ سياسات التشغيل لبد أن تكون متجانسة ومنسجمة مع السياسة الاقتصادية العامة، وتراعي التوازنات الكلية للنمو، فإذا كانت سياسة التشغيل من اختصاص الحكومات باعتبارها تقليديا الجهة المخولة للتدخل في السوق، وتعديله، فإنّ نجد أيضا أنّ المنظمة العالمية للعمل، تُساهم كذلك بجملة من المقترحات والأهداف التي تساهم في إثراء التجارب بمضامين عملية على غرار الأجندة العالمية للعمل والاتفاقات، لبلورة سياسات التشغيل بين المنظمة العالمية للعمل والدول من بينها اتفاقية سنة 1964 التي صادقت عليها الجزائر سنة 1969، والتي تضمنت كهدف أساسي وشعار رسم سياسة نشطة ترمي الى تعزيز العمالة والإنتاجية واحترام حرية اختيار الوظيفة، وانطلقت الجزائر مع اعتماد قانون العمل 11/90 في مقاربة جديدة لتسيير سوق العمل ترتكز على إعطاء سياسة التشغيل البعد الاقتصادي، وإضفاء صفات عصرية على علاقات العمل بما يتماشى والتوجيهات الجديدة صوب اقتصاد السوق، ومع أن هذا القانون جاء ليراعي خصوصية المرحلة الانتقالية، الا أنه تضمن العديد من التوجيهات المتعلقة بتحرير سوق العمل واضفاء البعد الاقتصادي في تنظيمه.

ومن جهة أخرى اعتمدت الحكومة ابتدأ من سنة 2002 على سياسة نمو تراهن على الانفاق الكثيف في البنية التحتية التي ستدفع نحو خلق ربحية في الاقتصاد الوطني، لأنها في الأخير ستحرك مكونات التوازن الاقتصادي والتي من بينها طبعا سوق العمل، ومع هذا فإن التفضيلات المتعلقة بسياسة التشغيل متعلقة

بخصوصية كل مرحلة، حيث يمكن معاينة مرحلتين في رسم سياسة التشغيل مرحلة تبدأ مع بدايات التسعينيات والى غاية سنة 2000، تميزت بهيمنة الطابع الإصلاحي الذي نتج عنه تسريح عدد معتبر من العمال، ولم يكن أمام الدولة لكثير من الأدوات والخبرات لمعالجة اعداد البطالين المتراكمة، والمرحلة الثانية التي تمتد من سنة 2001، والى غاية 2016 أين عرفت الجزائر تحسنا ملحوظا، ومعتبرا في حالتها المالية واستقرار في المؤشرات الاقتصادية العامة مما شجع على تشجيع مباشرة سياسة طموحة للتشغيل[1].

2. استراتيجية سياسة التشغيل للحد من البطالة في الجزائر:

إن ارتفاع معدلات البطالة منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، أدى بالدولة الى التدخل عن طريق إنشاء هيئات لدعم التشغيل والتي ارتكزت على عدة أبعاد أهمها[2]:

أ. ترقية التكوين التأهيلي بهدف تسهيل الإدماج في سوق العمل من خلال: تشجيع التكوين في الوسط المهني من خلال دعم الدولة للمؤسسات التي تشارك في نشاطات التكوين، لا سيما في التخصصات التي تعرف عجزا في سوق العمل، وتطبيق اتفاقيات الشراكة ما بين المؤسسات والمرفق العمومي للتشغيل الأشخاص المستفيدين من التكوين. وكذا تكييف مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني مع متطلبات سوق العمل.

ب. دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي القادر على خلق مناصب العمل عن طريق: تنفيذ استراتيجية صناعية هادفة والإسراع في إصلاح العقار الصناعي، وكذا تنفيذ كافة المخططات التوجيهية لتنمية مختلف القطاعات ودعم تنمية مختلف المؤسسات.

ج. ترقية سياسة محفزة باتجاه المؤسسات لتفضيل خلق مناصب العمل: عن طريق تحسين مستوى التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات، وتتمثل هذه التحفيزات أساسا في كل من تخفيف أعباء الضمان الاجتماعي وتخفيض الضريبة على الدخل الإجماليIRG والضريبة على أرباح الشركات (IBS)[3].

د. تحسين وتحديث إدارة سوق العمل من خلال: مواصلة برنامج إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، بواسطة إتمام إنجاز المخططات المبرمجة وإعادة تأهيل مديريات التشغيل الموجودة في الفترة 1999-

[1] أحمد بيرش، **فعالية سياسة التشغيل ودورها في النمو الاقتصادي**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، العدد 5 /2، ص13.

[2] بن عمار حسيبة-موساوي عبد النور، **سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة والسياسات النشيطة في الفترة (1999-2016)**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص 190.

[3] سعودي بلقاسم، **استراتيجية الحكومة في تطوير التشغيل والمساهمة في محاربة البطا**لة، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15 و16نوفمبر، 2011، ص:02-03.

2011، واعتمدت الدولة في تنظيمها لسوق العمل، على إنشاء إدارات مركزية وفرعية توكل لها مهام محددة، بما يتناسب مع الأهداف التي أنشئت لأجلها[1].

هـ. ترقية تشغيل الشباب: يكون ذلك عن طريق تنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب من خلال اتخاذ إجراءات لتعزيز عملية مرافقة المبادرين، وتجسيد أكبر قدر ممكن من المشاريع القابلة للتمويل لاستحداث أكبر قدر ممكن من مناصب العمل على مجموعة من الأجهزة المرافقة لها.

و. انشاء أجهزة للتنسيق ما بين القطاعات: تُتمثل في كل من اللجنة الوطنية للتشغيل برئاسة رئيس الحكومة وتضم وزراء القطاعات المعنية، وكذا لجنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل يرأسها الوزير المكلف بالتشغيل ذات امتدادات على مستوى الولايات برئاسة الوالي متابعة ومراقبة وتقييم ميكانيزمات تسيير سوق العمل، ويتم ذلك بواسطة نفس الأجهزة الموضوعة للتنسيق ما بين القطاعات، ضف لذلك الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل بواسطة هياكلها غير المتمركزة[2].

3.سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر: ظهرت سياسات التشغيل وفق ثلاثة أشكال بحسب تصنيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهي: دعم إنشاء المؤسسات أو التشغيل الذاتي والإدماج في سوق العمل بواسطة عقود العمل المحددة المدة أو مناصب عمل الانتظار، وكذا تحسين تشغيل العاطلين عن العمل بواسطة التكوين وإعادة الإدماج والمساعدة على البحث على العمل، ويمكن تصنيف الآليات في **ثلاثة أجيال** وهي[3]:

أ. الجيل الأول (1989-1997): وقد نشأت نتيجة أحداث أكتوبر سنة 1988، ولقد جاءت للتخفيف من الآثار السلبية لبرامج التعديل الهيكلي على مستوى سوق العمل التسريح الكبير للعمال، انهيار القدرة الشرائية، مما نتج عنه إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ووكالة التنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولقد ساهمت هذه الهياكل في إنتاج أولى الآثار على مستوى سوق العمل.

ب. الجيل الثاني (1998-2007): نتجت عن هذه المرحلة الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كتكملة لوكالة التنمية الاجتماعية.

---

[1] ناصر دادي عدون وعبد الرحمن العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (حالة الجزائر)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص27 .

[2] عبد القادر لحسن، **سياسة التشغيل واشكالية معالجة البطالة خلال الفترة (2000-2009)**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 13و 14أفريل، 2011، ص: 189.

[3] بن عمار حسيبة-موساوي عبد النور، مرجع سابق، ص: 190.

ج. الجيل الثالث (2016–2008): تميزت هذه المرحة بإرساء السياسة الوطنية للتشغيل ومكافحة البطالة، وقد تم اتخاذ عدة إجراءات بعد أحداث جانفي 2011، حيث تم تعزيز سياسات التشغيل، حيث تم مراجعة عقود عمل الانتظار، ولقد تكفلت كل من وزارة العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي، ووزارة التضامن الوطني والأسرة عن طريق الأجهزة المكلفة التابعة لهما بتعديل سوق العمل.

ولقد اتبعت الجزائر عموما نوعين من سياسات التشغيل وهي[1]:

أ. سياسات التشغيل السلبية (الخاملة) : تتكفل وكالة التنمية الاجتماعية حيث تتمثل وظيفتها في تقليص الفقر عن طريق شبكة لضمان الاجتماعي بعد إرساء برنامج التعديل الهيكلي في سنوات 1990 برامج التشغيل المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية وتنقسم إلى كل من:

- ❖ تعويض النشاطات ذات المنفعة العامة IAIG؛
- ❖ برنامج نشاط الإدماج الاجتماعي DAIS؛
- ❖ برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة؛
- ❖ برنامج إدماج ذوي الشهادات.

ب. سياسات التشغيل النشيطة الفعالة: تعتمد الجزائر في مكافحة البطالة أيضا على مجموعة من الآليات الفعالة للتشغيل، وتتمحور أساسا في كل من[2]:

–ترقية العمل المأجور: من خلال برامج التشغيل المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل، وإضافة إلى الصلاحيات الموكلة للوكالة الوطنية للتشغيل ANEM ، كتجميع المعلومات الإحصائية وكذا تنظيم وتعديل وتسيير العرض والطلب على العمل في سوق العمل، باعتباره وسيطا في سوق العمل لتنظيم الوضعية السائدة وكذا تطور سوق العمل الوطني، فهي ومنذ سنة2008، أضيفت لها مهمة تسيير برامج التشغيل الموجهة للشباب في إطار السياسة الوطنية للتشغيل ومكافحة البطالة PNEC ، إثر إدخال الجهاز الجديد للمساعدة على الإدماج المهني للشباب DAIP ، تحت وصاية وزارة العمل التشغيل والضمان الاجتماعي، والذي يهدف إلى تفضيل الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة وترقية تشغيل الشباب .

[1] بن عمار حسيبة–موساوي عبد النور، مرجع سابق، ص190.

[2] نفس مرجع سابق، ص 190.

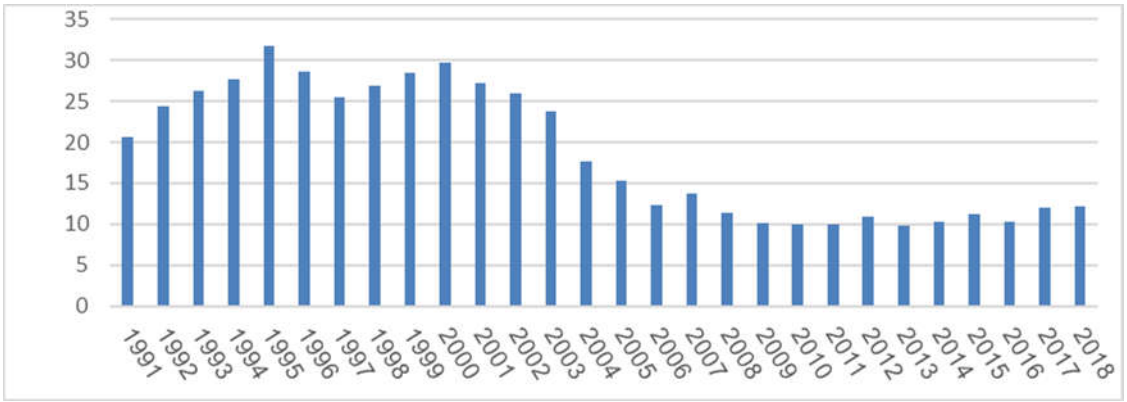
-تشجيع المبادرات الفردية للمقاولة: يتمّ ذلك عن طريق المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة، والتي تهدف أساسا إلى خلق مناصب العمل الدائمة، وتنقسم برامج واليات التشغيل المعتمدة في إطار هذه السياسات إلى:

- ❖ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ؛
- ❖ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC؛
- ❖ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: ANGEM.

4. أثر آليات التشغيل على البطالة في الجزائر

يتضح أنه كلما تطورت آليات التشغيل، كلما زاد عدد أفراد الفئة النشيطة، وتنقص بذلك عدد أفراد الفئة البطالة، حيث شهدت نسب التشغيل تحسنا في الفترة (2000-2016)، حيث انها ارتفعت من 30.5%سنة 2000 إلى 37.2 %سنة 2006ثم 39%سنة 2013، لتستقر عند 37%سنة 2016، كما شهدت معدلات البطالة تراجعا معتبرا في الفترة 2000- 2016 من 28.89%سنة 2000إلى 10.5%سنة 2016 أي تراجعت بثلاثة مرات.[1] ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي رقم (07):

شكل رقم (07): تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1991-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

شهدت الجزائر ارتفاعا حادا في نسبة البطالة منذ التسعينيات، ففي سنة 1990 كانت النسبة 17% ثم ارتفعت إلى حدود 30% في سنة 1999، وذلك بعد تراجع الاستثمارات وعجز المؤسسات الاقتصادية فتقلصت فرص العمل المتاحة، وقد أدى مخطط إعادة الهيكلة إلى غلق الكثير من المؤسسات وتسريح العمال

[1] بن عمار حسيبة وموساوي عبد النور، **سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الحاملة والسياسات النشيطة في الفترة (1999-2016)**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص196.

وكانت نسب البطالة في تزايد إلى أن وصلت في سنة 1999 نسبة 28.44%، ثم تراجعت إلى 10% في سنة 2010، ثم وصلت سنة 2017 الى 11.99%، حيث شهدت البطالة منذ سنة 2008 نسقا ثابتا ومستقرا ولتنخفض في سنة 2013 الى 9.83%، والذي يمثل مؤشرا إيجابيا يعكس السياسة التنموية المنتهجة، لكن ما يميز سنة 2014، هو ارتفاع معدل البطالة الى 10.6%، حيث شهدت أسعار النفط تدهورا حيث وصل سعر النفط 50 دولار سنة 2016 ، إنّ استمرار انخفاض أسعار النفط قد انعكس سلبا على العمالة في الجزائر، نتيجة للسياسة التقشفية المنتهجة، وقد تم تسجيل ارتفاع لمعدل البطلة سنة 2015 بنسبة 11% وفي سنة 2017 بلغت 11.99%. والذي قابله نقص في التشغيل في قطاع الخدمات وقطاع الصناعة مقارنة بسنة 2016، ونوضح ذلك من خلال تطور التشغيل حسب القطاعات في الجدول التالي رقم (02):

جدول رقم (02): تطور التشغيل في الجزائر حسب القطاعات للفترة الممتدة من 2001 إلى 2018.

السنة	1991	1995	2000	2001	2005	2008
العاملون في الخدمات (%)	50.69	51.89	52.86	53.28	55.04	56.87
العاملون في الزراعة (%)	23.60	22.79	22.04	21.71	18.66	14.40
العاملون في الصناعة (%)	25.70	25.33	25.10	25.01	26.31	28.73
السنة	2012	2013	2014	2016	2017	2018
العاملون في الخدمات (%)	58.83	59.27	59.69	60.47	59.86	59.98
العاملون في الزراعة (%)	10.20	9.66	9.15	8.34	9.39	9.30
العاملون في الصناعة (%)	30.97	31.07	31.17	31.18	30.75	30.73

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

نُلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن قطاع الزراعة يشهد تراجعا ونقص في التشغيل من سنة إلى أخرى مقارنة بقطاع الصناعة الذي تراوحت نسبت التشغيل فيه من11 الى 13%، بينما نلاحظ نسب التشغيل مرتفعة في قطاعي التجارة والخدمات اللّذان يُعتبران الأكثر استقطابا لليد العاملة، وهذا ضمن سياسات التشغيل المتبعة منذ 2001، حيث تجاوزت نسبة مساهمتهما 53% من مجموع مناصب الشغل الكلية في جميع سنوات الدراسة، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاعات البناء والأشغال العمومية، بحكم إنجاز مشاريع كبيرة في السنوات الأخيرة (سواء في مجال البنى التحتية أو مجال البناء)، والمؤسف أن قطاعي الزراعة والصناعة شهدا تراجعا في درجة استقطاب اليد العاملة خلال هذه الفترة وهو ما يدل على تناقص نموهما، وهذا الوضع لا يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة والتي تقوم أساسا على القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني ألا

وهما الزراعة والصناعة، خاصة في ظل تراجع موارد الدولة جراء انخفاض أسعار المحروقات، وبالتالي لابد من إعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية الخاصة بهما.

المطلب الثاني: البطالة وسياسة التشغيل في كل من تونس وليبيا

نستعرض من خلال هذا المطلب واقع البطالة والتشغيل في كل من تونس وليبا، وأهم المنعرجات التي شهدتها سياسة التشغيل وعرض ملخص لتلك السياسات التشغيلية الهادفة لخلق واستحداث مناصب شغل وامتصاص البطالة، مع التركيز على الجهات الداخلة في هذا والسبيل الأنجع الذي يوفق بين ضرورة دفع الحراك الاقتصادي وتلبية الطلبات الاجتماعية المتعلقة بالتشغيل.

1. سياسة التشغيل في تونس: اعتمدت تونس برامج تشغيل الشباب منذ1981، ونضجت تجربتها بإصدار قانون ينظم ذلك عام 1993، وتم ذلك من خلال ثلاثة برامج:

- ❖ أهم عناصر البرنامج الأول كانت تتمثل في تنفيذ عقود تربط بين التدريب والتشغيل لذوي التعليم المتوسط، واستفاد منه قرابة 3500 شاب.
- ❖ واعتمد الثاني سنة 1988 على إعداد الشباب للحياة المهنية، حيث أدمج 60 % من الشباب من فئة التعليم المتوسط، واستوعبهم جميعا القطاع الخاص.
- ❖ أما البرنامج الثالث فهو مثل سابقه لكنه موجه إلى حملة الشهادات الجامعية، واستفاد منه قرابة 14 ألف شاب استوعب القطاعين الحكومي والخاص منهم بنسبة 38%، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء صندوق الإدماج والتأهيل المهني، بالاتفاق مع البنك الدولي ولمدة ثلاث سنوات، واستفاد منه طالب عمل، التحق الكثير منهم بصناعة النسيج والملابس الجاهزة إلى جانب ذلك نجد أن هناك أنشطة قديمة ومستمرة لدعم الصناعات الصغيرة والحرفية ولتطوير الريف.

1.1 إستراتيجية تونس للحد من البطالة

اعتمدت استراتيجية تونس للحد من البطالة على البعد التضامني التطوعي، وتستدعي مساهمة جميع الهيئات مثل مساهمة الشريك الاجتماعي، وهيئة مساعدة التشغيل، ومختلف الجمعيات، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى 14 في المئة في 2008 بعد ما كانت 15.9 في 1999، وسجلت في سنة 2010 بـ 13 بالمئة أي ما يعادل 491845 عاطل عن العمل، حيث بلغت النسبة لدى حاملي الشهادات العليا في 2009 ما نسبته 23.3بالمئة، حيث اعتمدت في استراتيجيتها في الحد من البطالة على الآليات المخصصة لدعم التوظيف في تونس وعلى الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل.

1.1.1 الوكالة الوطنيّة للتّشغيل والعمل المستقل مؤسّسة عموميّة أحدثت بمقتضى القانون عدد 11 لسنة 1993 المؤرّخ في 17 فيفري 1993 المتعلّق بإحداث الوكالة التّونسيّة للتّشغيل والوكالة التّونسيّة للتّكوين المهني وهي تخضع لإشراف وزارة التّكوين المهني والتّشغيل، وتضطلع بـ[1]:

- ❖ تنشيط سوق الشّغل وطنيا وجهويا ومحلّيا وقطاعيا خاصة عن طريق شبكة مكاتب التّشغيل؛
- ❖ تطوير الإعلام حول التّشغيل والكفاءات المهنيّة باتجاه المنشآت وطالبي الشغل؛
- ❖ تنفيذ برامج النّهوض بالتّشغيل وبإدماج الشّباب الّتي تكلّفها بإنجازها سلطة الإشراف؛
- ❖ تقديم المساندة الكفيلة بالنّهوض بالمنشآت الصّغرى وبالعمل الحرّ؛
- ❖ تنظيم عمليّات تشغيل اليد العاملة التّونسيّة بالخارج والسّهر على إنجازها؛
- ❖ تيسير إعادة إدماج العاملين بالخارج في الاقتصاد الوطني عند عودتهم نهائيا.

لعبت الوكالة الوطنية للشغل والعمل الحر (ANETI) الدور المحوري في إستراتيجية التشغيل في تونس من بين الهيئات والمؤسسات الأخرى، والتي تتلقى طلبات العمل واحتياجات المؤسسات من العمال، كما تعمل على تنفيذ برامج تنشيط وتسيير سوق العمل بواسطة نظام إعلامي متطور يمس كل مصالحها، كما توجهت إستراتيجية الحد من البطالة إلى خلق المؤسسات الصغيرة إلى جانب اعتمادها على الموارد البشرية، من خلال التكوين المهني للشباب وأنجزت عدة اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي لمده باليد العاملة، وقد وصل عدد النشاطات المشغولة3.21 مليون في سنة 2009 حيث كانت 2.48 مليون في ستة 1999 بما يعادل 73الف نشاط مشغول سنويا وهو تطور ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة حيث كان 55 ألف منصب مشغول سنويا.

ارتكزت إستراتيجية تونس على **عدة عناصر للحد من البطالة** أهمها:

أ. زيادة قدرة الاقتصاد التونسي على خلق الوظائف الجدد: يتم ذلك عبر عدة إجراءات، نذكر أهمها:

- ❖ زيادة نسبة النمو عبر الاستثمار في مختلف المجالات، وخاصة من طرف الخواص والاستثمار الأجنبي في المشاريع ذات التشغيلية العالية؛
- ❖ توجيه الاستثمارات نحو خلق القيمة المضافة كمشاريع التكنولوجيا، الاتصال والإعلام، الصحة، السياحة، النقل، اللوجستيك وغيرها؛
- ❖ استغلال فرص العمل بالخارج وذلك بمد الدول الأوروبية مع إحداث ديناميكية تعاون تقني.

[1] الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، تاريخ الدخول 14 أوت 2019، على الرابط: www.emploi.nat

ب. التكوين لسد حاجيات الاقتصاد التونسي الكمية والنوعية: من خلال توجيه الشباب نحو التكوين المهني والتقني، وزيادة حجم تكوين حاملي شهادة الماستر المهني المتخصص.

ج. إعادة صياغة سياسة التشغيل: تمت صياغة سياسة التشغيل على النحو التالي:

- ❖ تجميع برامج التشغيل وتسهيل الإجراءات؛ وإحداث تناغم بين حاجيات المؤسسات وبرامج التكوين التي تتكفل بها الدولة (التكوين من طرف الدولة من اجل المؤسسات)، ورفع علاوات التكوين بالنسبة لحاملي الشهادات العليا؛ وإعطاء صلاحيات أكبر للمجالس الجهوية في تنفيذ برامج التشغيل في إطار عقد البرامج السنوية؛
- ❖ إحداث برنامج تشغيلي خاص بحاملي الشهادات العليا الذين يعانون البطالة من مدة طويلة؛ وتحديث مصالح مكتب التشغيل وتقريبهم من طالبي العمل والمؤسسات، وفي هذا الإطار تم استخدام مكاتب تشغيل متنقلة بالنسبة للمناطق غير المغطاة بمكاتب، ومساعدة طالبي العمل في ضبط تصورتهم لمشاريعهم المهنية، وتكوينهم في تقنيات البحث عن العمل وكيفية تقديم السيرة الذاتية، وتحضيرهم للاختبارات ومقابلات التوظيف؛
- ❖ مواكبة أصحاب المشاريع في مرحلة الانطلاق، وتأطير مشاريعهم لمدة سنتين ومساعدة المؤسسات التي تعاني من صعوبات اقتصادية، بهدف المحافظة على مناصب الشغل؛
- ❖ تشخيص احتياجات سوق العمل بالنسبة للمهن والكفاءات.

2.1.1. الآليات المخصصة لدعم التوظيف في تونس: الآليات المخصصة لدعم التوظيف في تونس عديدة وننذكر من بينها عقد تدريب للاندماج في الحياة المهنية (SIVP)، عقد الإدراج من خريجي التعليم العالي (CIDES)، عقد التكيف وقابلية الاستخدام (CAIP)، عقد إعادة الإدماج في الحياة النشطة (ILRC)، برنامج تدريبي اتفاقية الخدمة الطوعية المدنية (SCV)، برنامج تدريب خاص. وكمثال على إجراءات المرافقة النشيطة التّي تمّ إقرارها، نذكر بالخصوص تمكين 10 آلاف حامل لشهادة تعليم عال من فرص التكوين لمدّة سنة بهدف إعدادهم لمناظرات القطاع العمومي لسنة 2012، ويتمّ اختيار المشاركين في هذا البرنامج حسب معايير ذات أولوية من بينها طول فترة البطالة والسن، ويمثّل برنامج "أمل" أحد المحاور الأساسية لبرنامج المرافقة النشيطة، إذ ينتفع كل طالب شغل بإمكانية رسم مسلك مهني مشخّص يهدف إلى الرفع من التشغيلية وفرص الإدماج في سوق الشغل. وفي إطار هذا البرنامج ينتفع طالبو الشغل لأول مرة بمنحة البحث النشيط عن شغل

بـ 200 دينارا هذا بالإضافة إلى التغطية الاجتماعية لمدّة سنة[1]، ويمنح برنامج أمل للعاطلين عن العمل لأكثر من 6 أشهر من أصحاب الشهادات العليا منحًا، من خلال استحداث "الصندوق الوطني للتشغيل" إضافة إلى بعض الإعفاءات من المساهمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فهذا الصندوق هو أبرز آلية للتشغيل إذ يمكِّن المستفيدين من تربص أو عمل لنصف الوقت في المؤسسات العمومية أو الخاصة وقد استفاد من هذا البرنامج 203133 شابًّا بميزانية مقدَّرة بحوالي 40.6 مليون دينار عام 2011، إضافة إلى البرامج القديمة التي استوعبت 802 ألف سنة 2011 و37629 (CAIP) كلها في سنة 2011 [2].

رغم أن إستراتيجية تونس منذ 1990 كانت تهدف إلى زيادة قدرة الاقتصاد التونسي على خلق الوظائف، في القطاعات الصناعة والخدمات وفي القطاع الزراعي، إلا أن زيادة خلق الوظائف بقيت متذبذبة كما يبينه الجدول التالي رقم (03):

جدول رقم (03): تطور التشغيل في تونس حسب القطاعات للفترة الممتدة من 1991 إلى 2018.

السنة	1991	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصناعة (%)	33.18	32.86	32.83	32.87	32.81	32.78	32.75	32.69
العاملون في الخدمات (%)	45.88	47.012	47.16	47.28	47.58	47.77	47.94	48.19
العاملون في الزراعة (%)	20.93	20.123	20	19.84	19.60	19.43	19.30	19.10
السنة	2005	2010	2011	2012	2015	2016	2017	2018
العاملون في الصناعة (%)	32.42	33.42	33.72	33.13	33.33	33.01	32.93	32.84
العاملون في الخدمات (%)	49.05	48.63	49.91	49.79	51.62	51.94	52.02	52.11
العاملون في الزراعة (%)	18.52	17.94	16.36	17.07	15.04	15.04	15.04	15.04

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

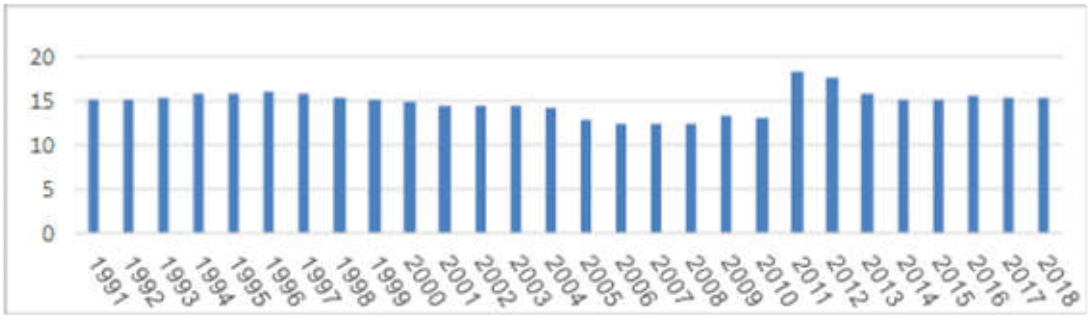
شهدت نسب التشغيل في القطاع الزراعي نسقا منخفضا منذ سنة 1991، حيث سجلت نسبة قدرها 20.93% من اجمالي التشغيل، وهذا التراجع ملحوظ في نسب تشغل القطاع الزراعي من سنة الى أخرى، حيث سجلت نسبة 15.05% سنة 2017، مقارنة بقاع الخدمات الذي يعتبر يسجل أكبر نسب تشغيل وخلق الوظائف لليد العاملة، وهذا للاعتماد تونس على القطاع السياحي في النمو الاقتصادي، حيث سجلت نسبة 45.88% سنة 1991 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 52.02%، أما في قطاع الصناعة فقت شهدت نسقا

[1] الوكلة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، **برنامج الحكومة المؤقتة في مجال التشغيل**، تاريخ الدخول 14 أوت 2019 على الرابط http://www.emploi.nat.tn/fo/ar/global.php?page=77&id=169

[2] موقع مركز الجزيرة للدراسات، **تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالي(2011-2017)** ، تاريخ الدخول 14 أوت 2019، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/2011-2017-170511062607318.html

ثابتا في تشغيل اليد العاملة من اجمالي العاملين بنسب تتراوح بين 32%الى 33%. ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي رقم (08):

شكل رقم (08): تطور معدل البطالة في تونس خلال الفترة (1991-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

شهد معدل البطالة في تونس نسقا تنازليا بطيئا منذ بداية الألفية الجديدة، حيث انخفض من 15% سنة 2000 الى 14.2 % سنة 2005، وهو ما يعتبر معدلا متواضعا، بالنظر الى المعدلات المسجلة في الدول المجاورة المغرب والجزائر، لذلك تم تسطير ضمن المخطط الحادي عشر هدف خلق 412 ألف منصب شغل جديد في الفترة الممتدة بين 2007 و2011 لتخفيض معدل البطالة إلى 13.4%.

رغم نتائج النمو الجيدة التي تم تحقيقها سنة 2008، ظل الاقتصاد التونسي غير قادر على خلق مناصب شغل كافية لامتصاص الأعداد المتزايدة من اليد العاملة، حيث ظلت البطالة مرتفعة بشكل متواصل في تونس لتبلغ 14.2 % سنة 2008[1]، ولتنعكس هذه الوضعية بشكل أكبر عل الشباب والأفراد الذين استكملوا تعليمهم ارتفعت نسبة البطالة في صفوف الشباب.

2.1 الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2013-2017): هذه الاستراتيجية التي تم اعتمادها في ديسمبر 2012 اعتمدت على عدة أهداف وفق محاور رئيسة تتمثل في[2]:

- ❖ سياسات كلية هدفها التشغيل وتعزيز قدرات القطاع الخاص على خلق مواطن شغل؛
- ❖ إطلاق قوى التشغيل والتنمية المعطلة، وتوفير موارد بشرية ماهرة وتحسين سير سوق العمل.

[1] وزارة التنمية والتعاون الدولي، **المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011**، المجلد الثالث، المحتوى الثالث، تونس،2010/09/04، ص09.

[2] أنظر الى **الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2013 – 2017)**، الصادرة عن وزارة التكوين المهني والتشغيل، تونس، ديسمبر 2012.

لم تبلغ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2013–2017) أهدافها، حيث غاب التنسيق مع الفاعلين الهامين الآخرين على المستوى الوطني، ولم تمض الاستراتيجية شوطا كبيرا لأن جميع الوزارات التقنية والقطاعية الأخرى الهامة، بالإضافة إلى المؤسسات التي تمثل أرباب العمل والموظفين لم تلعب دورا هي الأخرى في إحداث استراتيجية وطنية ناجعة للتشغيل وتنفيذها، وبحلول نهاية سنة 2013، كان من المفروض أن تستفيد المؤسسات الصغرى من مساعدات كما كان من المفروض أن يتم تحسين التكوين المهني قصد إزالة الهوة لكبيرة في اليد العاملة المؤهلة. وبحلول سنة 2015، كان من المفروض أن تنخفض نسبة البطالة بشكل ملحوظ، وخاصة بفضل الدخول في إطار مجتمع المعرفة. وبحلول سنة 2017، كان من المفروض إنشاء برنامج جديد للتشغيل، قصد تمكين المؤسسات من مواكبة النمو من خلال تشغيل موظفين مؤهلين. وتسلط الاستراتيجية الضوء بوضوح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل حوالي 95% من مجموع المؤسسات في تونس حيث أن هذه المؤسسات تلعب دورا بالغ الأهمية في خلق مواطن الشغل[1].

ولم يمكن ضعف النمو الاقتصادي واستمرار الاختلالات الاقتصادية الكلية، والتأخير الحاصل على مستوى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، من رفع التحدي الرئيسي الذي تواجهها تونس منذ عديد السنوات والمتمثل في امتصاص البطالة المرتفعة بشكل هيكلي، وتبلغ نسبة البطالة 15.5%منذ سنة 2016، وهو ما يوافق 645 ألف طالب شغل. وتشمل هذه النسبة بشكل متزايد خريجي التعليم العالي، حيث أنهم يمثلون الفئة الأكثر ضعفا مع نسبة بطالة قدرها 8,28% في سنة 2018، وتواجه الإناث صعوبات أكثر من الذكور للاندماج في سوق الشغل، مع نسبة بطالة قدرها 9,22% مقابل 5,12% للذكور[2].

2. واقع البطالة وسياسة التشغيل في ليبيا:

تعدّ البطالة إحدى التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي الذي يعد من الاقتصاديات الريعية التي تعتبر بطبيعتها غير مولدة لفرص العمل، إذ يشكل النفط النسبة الأكبر من ناتجه المحلي الإجمالي، وهوا لمصدر الرئيسي في تمويل الموازنة، إلا انه لا يستوعب سوى 1 % من قوة العمل، وأن توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة التي تدخل سوق العمل الليبي سنويًا يعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه الدولة الليبية، والتي تتطلب تنمية شاملة في الاقتصاد الليبي قادرة على رفع مستوى التشغيل، والكف عن سياسات التعيين والتشغيل

[1] **مقاربات تتعلق باستراتيجية وطنية للتشغيل في تونس**، تاريخ الدخول 14أوت 2019، على الرابط http://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/13338.pdf

[2] البنك المركزي التونسي، **التقرير السنوي 2018**، ص 40.

الأعداد الكبيرة من القوى العاملة مع تدني مستوياتهم الإنتاجية لمجرد تقديم دخول للمواطنين، وأن التعيين في وظائف غير حقيقية، قد ألحق الضرر بقوة العمل الليبية، إذ أبعدها عن بعض الأنشطة الاقتصادية التقليدية التي يمكن أن تنشأ من خلالها قطاعات اقتصادية منتجة، وأصبحت من نصيب العمالة الوافدة، بسبب عزوف المواطن عن بعض المهن وإقباله على أنشطة خدمية ريعية أو على مهن إدارية وكتابية، مما جعل العمل اليدوي يصاحبه نظرة اجتماعية دونية، الأمر الذي أعاق خطط التنمية البشرية وزاد الاعتماد على العمالة الوافدة [1].

1.2 سياسات التشغيل في الاقتصاد الليبي

ارتكزت سياسات التشغيل في الاقتصاد الليبي، على ضرورة توفير فرص عمل لكل مواطن، يبحث عن العمل وذلك من خلال خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية المختلفة التي تضمنتها سياسات وبرامج لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويع الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار والمبادرة في بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة، ووضعت لذاك الآليات المختلفة والمتعددة لمد يد المساعدة المالية والفنية، بهدف خلق اقتصاد مفتوح أمام الجميع، وهذا في اقتصاد تتغير فيه المهن بسرعة كبيرة ولا مكان فيه إلا للقادرين على التأقلم باستمرار، وتتمثل هذه السياسات في[2]:

- ❖ توجيه المؤسسات التعليمية والتدريبية ومؤسسات إعادة التأهيل لتلبية احتياجات السوق الحالية والمستقبلية وفق حوافز وبرامج جادة ومعتمدة؛
- ❖ وضع موازنة بشرية عند اعتماد أو توقيع عقود تنفيذ أو تشغيل المشاريع التنموية العامة والأجنبية، والعمل على إعداد برامج توفير القوى العاملة المطلوبة لهذه المشاريع؛
- ❖ الأولوية في تنفيذ المشروعات ذات الكثافة السكانية العالية؛
- ❖ توجيه العناصر المؤهلة والباحثة عن العمل إلى مؤسسات تنفيذ وتشغيل المشروعات، والعمل على وضع برامج تدريبية معتمدة لإعداد القوى العاملة غير المؤهلة؛
- ❖ تفعيل دور الإقراض لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة من قبل المصارف المتخصصة والأهلية؛
- ❖ تبسيط إجراءات الاستثمار وخاصة في المشروعات الصغرى والمتوسطة؛

[1] سهام يوسف علي عبد الله إبراهيم نور الدين، **أثر النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي على التشغيل في ليبيا**، مجلة جامعة سبها العلوم البحتة والتطبيقية، المجلد 14 العدد 01، 2015، ص 61

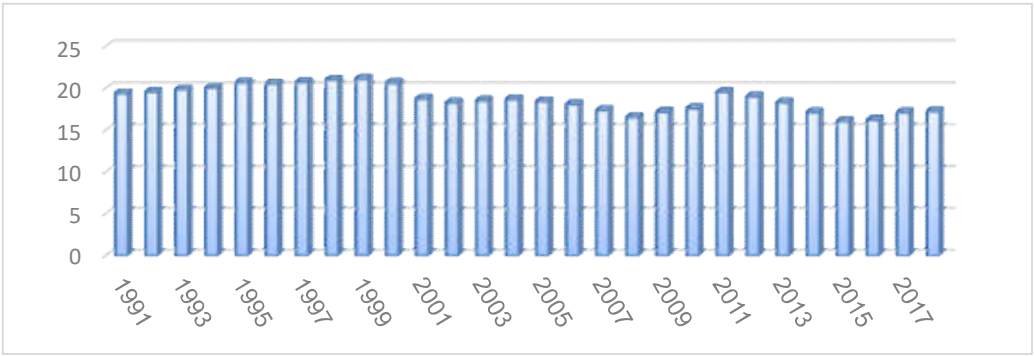
[2] علي سالم ارميص، **البطالة الشبابية في الاقتصاد الليبي**، المجلة الدولية للتنمية – المجلد 02-العدد 01 ،2013، ص134.

❖ تأسيس حاضنات الأعمال تتولى تقديم المشورة الفنية ومتابعة وتنفيذ وتشغيل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

ووضعت لتلك السياسات الآليات المختلفة والمتعددة لمد يد المساعدة المالية والفنية، حيث تم تفعيل دور مصلحة العمل والتدريب المهني ومنحها الصلاحيات القانونية، لتنظيم وتوجيه القوى العاملة دون غيرها، وهذا من أجل التحقق من أعداد الباحثين عن عمل ومنع الازدواجية في العمل، وتنظيم دخول العمالة الوافدة من خلال موافقات المصلحة ووفق الأسماء والوظائف، ومنح حوافز على ممارسة المهنة حيث تتولى المصلحة بالتنسيق مع الشركات المنفذة والمشغلة للمشاريع تدريب وتأهيل العناصر الوطنية اللازمة لتنفي، ذ المشاريع، وتدبير مصادر التمويل اللازمة للتدريب، وإعادة التأهيل وتقدير مساهمة الشركات الأجنبية المنفذة والمشغلة للمشاريع[1].

2.2 تطور نسبة البطالة في الاقتصاد الليبي: شهدت معلات البطالة ارتفاعًا حادًا، ففي ظل التراجع الشديد في الاقتصاد غير النفطي، خسر عدد كبير من موظفي القطاع الخاص عملهم. وكان واقع أزمة البطالة الأكبر على الشباب بشكل خاص، إذ انخفض معدل مشاركة الشباب في النشاط الاقتصادي من 75 في المئة في سنة 2012، إلى 48 في المئة في سنة 2015، ووصل معدل البطالة سنة 2011 بنسبة قدرها 19.56 في المئة لينخفض سنة 2015 بنسبة قدرها 16.09 في المئة، وفي سنة 2017 بلغ معدل البطالة 17.12 في المئة، ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي رقم (09):

شكل رقم (09): تطور نسبة البطالة في ليبيا خلال الفترة (1991-2018)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

[1] علي سالم ارميص، **البطالة الشبابية في الاقتصاد الليبي**، نفس المرجع السابق ص 134.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أنّ ليبيا تعاني من نسب بطالة مرتفعة، وهذا بالرغم من السياسات التي اتبعتها للتخفيف من حدتها، كما شهدت تدهورا في نسب التشغيل في القطاع الزراعي بـ 7.86 سنة 2018 مقارنة بالسنوات السابقة، حيث كانت أعلى نسبة بـ 10 بالمئة ويرجع هذا لقلة الاهتمام بهذا القطاع الهام، وهذا مقارنة بالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات الذي سجل أعلى النسب في التشغيل في حدود 64 بالمئة، ونوضح فيما يلي تطور التشغيل في ليبيا حسب القطاعات، وهذا في الجدول التالي رقم (04):

جدول رقم (04): تطور التشغيل في ليبيا حسب القطاعات للفترة الممتدة من 1991 إلى 2018.

السنة	1991	1992	1995	1998	2000	2005	2008
العاملون في الخدمات (%)	63.34	63.40	63.71	64.23	63.82	63.38	63.47
العاملون في الصناعة (%)	26.63	26.64	26.59	26.45	26.90	27.55	27.78
العاملون في الزراعة (%)	10.03	9.96	9.70	9.32	9.28	9.07	8.76
السنة	2009	2011	2012	2015	2016	2017	2018
العاملون في الخدمات (%)	63.59	65.33	65.03	65.08	65.18	65.27	65.51
العاملون في الصناعة (%)	27.91	26.07	26.66	26.63	26.62	26.70	26.62
العاملون في الزراعة (%)	8.50	8.60	8.30	8.28	8.21	8.04	7.86

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

واجهت ليبيا مشكلة هيكلية ألا وهي البطالة، فوصلت نسبة البطالة الرسمية عام 2010 الى 13.5بالمئة، وتأتي الى غياب فرص العمل هذا بشكل أساسي عن هيمنة الدولة في المجال الاقتصادي، فقد بلغت نسبة الموظفين في القطاع العام ما يقارب 75 بالمئة من القوى العاملة، كما نتج عن النقص في فرص العمل الى عدم التطابق المهارات المطلوبة في القطاع الخاص مع المهارات التي يتحلى بها العمال الليبيون، وعن وجوب تطبيق بعض القوانين الخاصة بالعمل التي تحدد من إمكانيات الشركات الخاصة على توظيف العمال، وعن انخفاض إنتاجية العمال إجمالا، لذلك شغل الأجانب في ليبيا الوظائف التي تتطلب مهارات عالية، كما التي تستلزم مهارات بسيطة، الأمر الذي أرغم المواطنين الليبيين على العمل في القطاع العام وقد عانت الدول الأخرى المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من هذه المشكلة نفسها[1].

[1] محسن خان وكريم مزران، **تحليل اقتصاد ليبيا بعد الثورة**، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، ص:4.

المطلب الثالث البطالة وسياسة التشغيل في كل من المغرب وموريتانيا

ظلت البطالة والتشغيل مشكلا يؤرق الدول المغربية في خلق مناصب الشغل ودعم الإنتاج والنمو الاقتصادي، حيث أن البطالة مشكلة بنيوية يسببها الكساد والانكماش أي أنها تأتي مع الأزمات الاقتصادية، وبعدها تختفي، إلا أنها الآن أصبحت إشكالية دولية عصية على الحلول التي تقدمها أقوى اقتصاديات العالم، وفي المغرب وموريتانيا ظلت البطالة المشكلة الأعمق والأكثر غموضا من حيث الأرقام وضبابية السياسات.

1. البطالة وسياسة التشغيل في المغرب:

لقد أولت المغرب اهتمام كبير بساسة التشغيل حيث أنشئت المجلس الوطني للشباب والمستقبل سنة 1991، وأعدت ميثاقا وطنيا لتشغيل الشباب وتنمية الموارد البشرية، وأشتمل الميثاق على ضرورة الحوار والتشاور والتفاوض والتعاقد والتضامن لتحقيق الميثاق، كما تم إعداد برنامجا استعجاليا لإدماج الشباب من حاملي الشهادات، واستثمر المجلس الوطني في الشباب من خريجي الجامعات، وأيضا توفير رؤية واضحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب، وتحسين جاذبية الاقتصاد المغربي والرفع من قدرته على خلق مناصب الشغل والعمل على تحقيق المؤشرات التالية[1]:

- ❖ معدل نمو اقتصادي يصل إلى4.2%؛
- ❖ التحكم في عجز الميزانية في حدود3.2%، والتحكم في نسبة التضخم في حدود1.5% ؛
- ❖ اعتماد استراتيجية صناعية جديدة، تقوم على تطوير وإحداث مهن عالمية جديدة؛
- ❖ تنفيذ برنامج لدعم تنافسية المقاولة.

قامت الحكومة ببلورة تصور شامل لحل إشكالية التشغيل في إطار الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وترومي هذه الاستراتيجية إحداث مناصب شغل لائقة للجميع، من خلال توفير عرض لمناصب الشغل بعدد كاف وبجودة مقبولة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، ويتجلى رهان الاستراتيجية في أفق 2025 في القطع مع المنحى الحالي للبطالة، والشروع في تفعيل سيناريو مرتكز على التشغيل المنتج واللائق، ويمر ذلك عبر وضع تصور للعمل العمومي الذي يستهدف على المدى البعيد بلوغ التشغيل الكامل والمنتج، وقد تم تحديد خمسة أهداف استراتيجية أساسية من أجل تشجيع ديناميكية خلق مناصب الشغل المنتج واللائق في إطار رؤية

[1] بركات أحمد، **البطالة والتحدي في المغرب العربي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، العدد 03، جانفي ص 226.

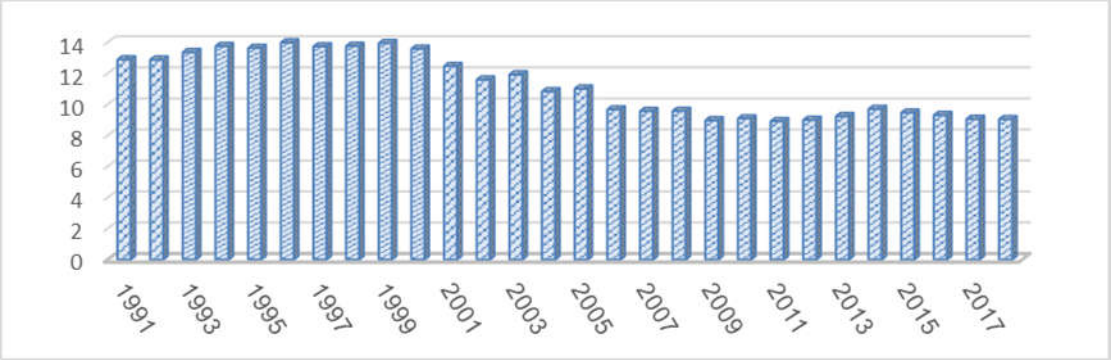
مندمجة ومنسجمة ومدمجة، والتي تستوعب مشاركة وإدماج وحركية جميع فئات المستخدمين مع ضمان الحماية والاستقرار في الشغل. ويتعلق الأمر بـ [1]:

- اندماج التشغيل بشكل أفضل في السياسات الماكرو اقتصادية والقطاعية؛
- استجابة نظام التكوين المهني والمستمر بشكل أفضل لحاجيات سوق الشغل؛
- إنعاش السياسات المشجعة لخلق المقاولات والتشغيل الذاتي؛
- تحسين حكامة سوق الشغل والتشغيل، وتعزيز الاندماج الاجتماعي والإنصاف خاصة لفائدة الشباب والنساء والعمال القرويين وغير المنظمين.

واقع البطالة والتشغيل في المغرب:

بنيت استراتيجية التنمية المغرب من البداية على أساس تشجيع القطاع الخاص، والأعمال الحرة وقد انعكس ذلك على الارتفاع النسبي بمكانة العمل غير المأجور من العمل الحرفي والعمل العائلي والأعمال الحرة، كما أن ارتفاع مستوى تشغيل الأطفال دون سن 15 يعتبر احدى خصائص سوق العمل المغربية مقارنة بباقي دول المنطقة، لقد سمحت الظروف المواتية للتمويل الذاتي والاقتراض الخارجين امتصاص جزء كبير من القوى العاملة، كما لعبت الهجرة للعمل في أوربا أحد الحلول المتبعة للتخفيف من ضغط الأعداد المتزايدة للسكان النشيطين. ومن خلال ما سبق نوضح فيما يلي تأثير استراتيجيات التنمية المغربية على معدلات البطالة، وهذا من خلال الشكل رقم (10):

شكل رقم (10): تطور معدل البطالة في المغرب خلال الفترة (1991-2018)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

[1] مشروع قانون المالية، **التقرير الاقتصادي والمالي**، وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، ص89.

شهدت معدلات البطالة في المغرب ارتفاعا في التسعينيات حيث سجلت سنة 1996 نسبة قدرها 14 %، وبعدها أخذت تنخفض حيث مكنت النتائج الخاصة بالنمو الاقتصادي المحقق بين 2002 و2006 من امتصاص البطالة في المغرب، من خلال ما يقارب خلق مليون منصب عمل إضافي، وهو ما مكنت من تراجع معدل البطالة بنسبة 1.7% ليستقر سنة 2006 عند 10.8 %، وشمل هذا الانخفاض في معدل البطالة كلا من النطاقين الحضري والريفي بنسبة 1.1% والريفي بنسبة 1.3%، وتبين المعلومات المستقاة من التحليل القطاعي لمناصب العمل المستحدثة خلال سنة 2004 (338ألف عمل)، حيث سجل القطاع الفلاحي ارتفاعا في مناصب الشغل المستحدثة بنسبة 2.7% مساهما بـ34.8%، من مجموع المناصب، وساهم القطاع الصناعي بـ19.6%، فيما ساهم قطاع الخدمات بأكبر نسبة من مناصب الشغل المستحدثة بنسبة وصلت الى 45.6%، وهو ما يدل على الأهمية النسبية لكل قطاع في خلق مناصب الشغل الجديدة.

وشهدت السنوات الموالية، تراجع معدلات البطالة لتصل سنة 2005 إلى 2005 الى 11.5%، وفي سنة 2006 انخفضت لأول مرة تحت سقف 10% لتسجل 9.7%، وكانت هذه النتائج امتداد للنتائج الإيجابية لمعدلات النمو الاقتصادي الذي سمح بخلق 2.56.7 ألف منصب عمل جديد خلال سنة 2006، وبلغت سنة 2008 معدل 9.6% لتستقر مع نهاية سنة 2009 على معدل 9.1%، رغم انخفاض عدد مناصب العمل المستحدثة الصافية من 133 ألف سنة 2008 إلى 95.1ألف سنة 2009. ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تراجع قدرة الاقتصاد المغربي على استخدام موارده من اليد العاملة، كما كان للأزمة العالمية أثر سلبي في فقدان مناصب العمل، حيث شمل فقدان مناصب العمل بالخصوص قطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية 39.7 ألف منصب عمل أي -3%، مع تراجع مهم لهذه المناصب في قطاع النسيج والجلد 11.19ألف منصب عمل أي -9.6%، وفي المقابل شمل خلق مناصب العمل قطاع الخدمات 78.8 ألف منصب عمل، وقطاع البناء والأشغال العمومية 62ألف منصب عمل. وبدأت الحلول الهيكلية تعطي نتائجها الأولية، إذ تم تسجيل تراجعا ملموسا لمستوى البطالة بنسبة 3.2%حيث انتقلت من 14%سنة 1999 إلى 10.8%برسم سنة 2011 بالمغرب.

نلاحظ أن نسبة العاملين في قطاع الصناعة سجلت 32.57% سنة 1991 مقارنة بسنة 2005، حيث سجلت نسبة العاملين فيه 35.1%، وضلت بالارتفاع حتى سنة 2018 بنسبة 40.31% من إجمالي المشتغلين. ويعود تزايد وارتفاع نسب تشغيل هذا القطاع وخلق فرص العمل الى انفتاح الاقتصاد المغربي على القطاع الخاص الذي يشغل حلقة هامة في الاقتصاد المغربي.

كما نلاحظ العكس بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يسجل تناقصاً في نسب تشغيل اليد العاملة من سنة لأخرى، حيث سجلت نسبة 47.17% سنة 1991، والتي تعتبر أعلى نسبة تشغيل لليد العاملة في القطاع الزراعي، وسجلت نسبة 38.29% سنة 2017 حيث بقية لمدة 4 سنوات ثابتة في حدود هذه النسبة، وهذا نتيجة التوجه الاقتصاد المغربي نحو القطاع الصناعي وإعطائه أهمية أكبر.

وفي قطاع الخدمات، لم تتعدى نسب تشغيل هذا القطاع 22%، حيث سجلت سنة 2017 نسبة قدرها 21.51% ، وبقيت تتراوح نسب تشغيل هذا القطاع بن 21% الى 19%، وهذا كما يوضحه الجدول رقم (05):

جدول رقم (05): تطور التشغيل في المغرب حسب القطاعات للفترة الممتدة من 1991 إلى 2018.

السنة	1991	1995	1997	1999	2000	2005
الصناعة (%)	32.57	33.72	34.00	34.69	34.96	35.01
العاملون في الخدمات (%)	20.26	19.67	19.89	19.83	19.93	19.51
العاملون في الزراعة (%)	47.17	46.61	46.11	45.48	45.10	45.48
السنة	**2008**	**2010**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
العاملون في الصناعة (%)	37.51	38.07	39.75	39.92	40.12	40.31
العاملون في الخدمات (%)	21.14	21.53	21.55	21.56	21.59	21.60
العاملون في الزراعة (%)	41.35	40.40	38.70	38.52	38.29	38.09

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

2. البطالة وسياسة التشغيل في موريتانيا

لم يدخل التشغيل في صلب السياسات العمومية للدولة الموريتانية بشكل رئيسي، إلا بعد انتهاج سياسات التكيف الهيكلي، إذ تم وضع برنامج إصلاح اعتبر آنذاك من الشروط الضرورية لإعادة وتحسين قدرة الاقتصاد الموريتاني على خلق فرص توظيف، وبالذات في ظل وقف عمليات الاكتتاب وخوصصة المؤسسات وما أدت إليه تلك الاجراءات من بطالة في الأمد القصير، ولمواجهة هذه الوضعية سعت الحكومة لإعادة توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة والخلاقة لفرص العمل، وتم في هذا الإطار إنشاء صندوق لدمج المواطنين في الحياة النشطة سنة 1985، الذي يختص بإعطاء التمويلات للمشاريع الصغيرة للمتعاقدين، ولأصحاب المؤهلات الجامعية غير العاملين، وتشجيع العامل الموريتاني المهاجر على العودة إلى البلاد.[1]

[1] الهادي عبدو أبوه، **الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانيات والواقع في موريتانيا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص242.

هذا بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع غير المصنف وتشجيع العمل الجماعي المنظم، ووضع برنامج لإحلال العمالة الأجنبية بالعمالة الوطنية، وهذا ما تطلب خلق وتطوير مؤسسات التكوين المهني وإعطاء الأولوية في هذا التكوين لحاجة السوق الوطني.

أما فيما يخص سياسة التشغيل، فقد انتهج برنامج الدعم والدفع (1989-1991) رؤية سعى من خلالها لتخفيف حدة البطالة، والقضاء على البطالة المقنعة وإعادة إصلاح نظام التعليم والتكوين المهني ليستجيب لمتطلبات السوق[1]، عن طريق دعم نظام التكوين والتخطيط وتوفير تحليل معمق لسوق العمل وتوجيه القرارات الخاصة بالقطاع الخاص وتحريضها على خلق فرص العمل، وبما أن سياسة التشغيل هي الجانب الاقتصادي والاجتماعي للبرنامج حسب نص البرنامج، فإن ذلك تطلب بذل جهود في المجالات التالية:

- ❖ إقامة مشاريع للتنمية الزراعية، ومواصلة برنامج الغذاء مقابل العمل، وهذا من أجل الدفع بالتشغيل في القطاع الريفي؛
- ❖ الرفع من التشغيل في القطاع عن طريق المساعدات الخاصة بإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والبحث عن الطريق الأمثل لتشغيل اليد العاملة الموريتانية، والرقي بالمشروعات الصغيرة الخاصة.

ومنذ التسعينيات، ونتيجة لتراكمات النزوح الكبير من الريف الموريتاني والانفجار الحضري وتدمير الآليات الاقتصادية التقليدية بسبب استمرار الجفاف، انتهجت الدولة الموريتانية سياسة التشغيل التي دارت حسب الوثائق الرسمية حول الأولويات التالية:

- ✓ تعزيز الإطار المؤسسي لقطاع التشغيل؛
- ✓ إعطاء الأفضلية لتوجيه الاستثمارات العمومية صوب القطاعات ذات الأولوية، من حيث مقدرتها في مجال إيجاد فرص العمل، كالزراعة والصيد التقليدي والقطاع الغير مصنف؛
- ✓ تنفيذ برامج كثيفة استخدام اليد العاملة، وتطوير التكوين المهني.

وتتمثل آخر وثيقة معتمدة كمرجعية لسياسة التشغيل، في الوثيقة التي أسفرت عنها المنتديات العامة للتشغيل في فبراير 1997، ولم يكن فيه التشغيل ظهور في اسم الوزارة، حيث أنّ هذه الوثيقة ارتكزت على تشخيص يتضمن معلومات غير واضحة وجزئية، وثمة وثائق أخرى أعدت بعد ذلك بكثير لكنها بقيت في طور المشروع ولم يتم تثمينها و/أو تكيفها لجعلها إطارا حقيقيا لتوجيه العمل الحكومي في ميدان التشغيل.

[1] الهادي عبدو أبوه، نفس المرجع السابق، ص 242.

أ. ترقية التشغيل: تركزت أهداف الإطار الاستراتيجي في مرحلته الأولى (2001-2004)، في مجال التشغيل حول توفير أكبر عدد من فرص العمل وتنظيم سوق العمل والتحسين في نوعية التشغيل.

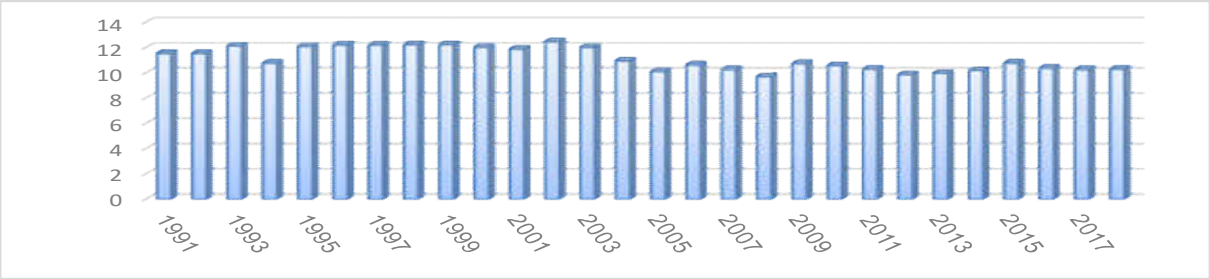
ويخضع التشغيل اليوم لوصاية الوزارة المكلفة بالتشغيل وبالتكوين المهني والتقنيات الجديدة، التي ينظمها المرسوم رقم 070-2010 الصادر بتاريخ 11 مايو 2010، المحدد لصلاحيات وزير التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة، وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه. وتتلخص **المهام العامة للوزارة** في الاتي:

- ✓ إعادة تنفيذ السياسات الوطنية في مجال التشغيل والدمج والتكوين الفني المهني؛
- ✓ تصور وملائمة التشريعات العامة في مجال التشغيل والتكوين الفني المهني؛
- ✓ تصور وتنفيذ استراتيجية وطنية لتلبية حاجات المقاولات في مجال الكفاءات، وذلك من أجل تحسين أدائها وقدرتها التنافسية؛
- ✓ تطوير عرض للتكوين المهني يستجيب لحاجات المواطنين، بغية تسهيل دمجهم في الحياة النشطة، وتحسين قابلية التشغيل لدى العمال؛
- ✓ السهر على تكيف الإطار التشريعي والتنظيمي الضابط للتكوين الفني والمهني في القطاعين العام والخاص، مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسهر على تطبيقه؛
- ✓ الاضطلاع بالوصاية على المؤسسات التابعة للوزارة.

ومن الملاحظ في مختلف الخطط ندرة تحديد الأرقام المستهدفة والاعتماد على الأهداف الواسعة غير القابلة للقياس والتقييم، مما يجعل بعضها ينتقل من خطة الى أخرى، بدون إمكانية لتحديد مكامن العجز والنقص.

ب. تطور معدل البطالة في موريتانيا: شهدت معدلات البطالة في موريتانيا انخفاضاً في نسبة البطالة، والتي أصبحت تصل في حدود 10% سنوات من 2015 الى سنة 2014، وسجلت نسبة 10.78%سنة 2015، ثم انخفضت بنسبة 10.27% سنة 2017، وقد بينت الإحصاءات أن نسبة الأفراد الذين يزاولون عملاً ضعيف المردودية تبلغ 47% في الأرياف الموريتانية، مما يجعل عدد طالبي العمل قابل للارتفاع في أي وقت، ويزداد عدد العاطلين عن العمل سنوياً، إذ لا تزيد الطاقة الاستيعابية لسوق العمل على 1200 من أصل 29000 طلب عمل سنويا، وقد قامت السلطات العمومية بتناول مسألة التشغيل من زوايا متعددة، بما في ذلك إدماج التشغيل في إطار البرنامج الوطني لمكافحة الفقر. وفيما يلي توضيح لتطور نسب معدلات البطالة وهذا من خلال الشكل التالي رقم (11).

شكل رقم (11): تطور معدل البطالة في موريتانيا خلال الفترة (1991-2018)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ومن جهة أخرى فقد شهدت نسب التشغيل في قطاع الخدمات ارتفاعا، حيث سجلت نسبة 28.37% مقارنة بالعشرية السابقة، وسجلت نسبة 26.34% سنة 1991، وضلت في الارتفاع بشكل طفيف، حيث سجلت سنة 2016 نسبة قدرها 33%، وفي سنة 2017 بنسبة 33.22% من اجمالي العاملين.

وفيما يل نوضح تطور التشغيل في موريتانيا حسب القطاعات وهذا من خلال الجدول التالي رقم (06).

جدول رقم (06): تطور التشغيل في موريتانيا حسب القطاعات للفترة الممتدة من 1991 إلى 2018.

السنوات	1991	1995	2000	2005	2010
العاملون في الخدمات (%)	26.34	27.12	28.37	29.74	31.26
العاملون في الزراعة (%)	63.72	62.82	61.73	59.89	58.31
العاملون في الصناعة (%)	9.94	10.06	9.90	10.38	10.44
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
العاملون في الخدمات (%)	32.70	33.35	33.00	33.22	33.53
العاملون في الزراعة (%)	56.20	55.43	55.96	55.71	55.36
العاملون في الصناعة (%)	11.10	11.22	11.04	11.06	11.11

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ونُلاحظ من خلال الجدول أعلاه، ضعف القطاع الصناعي في توظيف وإحداث مناصب شغل، وهذ نتيجة اعتماد الدولة الموريتانية على القطاع الزراعة، حيث نسب التشغيل في هذا القطاع مرتفعة، فسجلت نسبة 72.63 %سنة 1991، ثم انخفضت الى 58.31% سنة 2010، وواصلت الانخفاض بتسجيلها سنة 2017 نسبة قدرها 55.71% من اجمالي العاملين. ومن خلال ما سبق، نجد أنّ التشغيل من أولويات الحكومة التي رسمت أهدافاً طموحة للحد من البطالة ومحاربتها، ونريد أن نشير هنا إلى أن الحكومة تعهدت خلال إعلان السياسة العامة للحكومة سنة 2015 بالنسبة لتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للعمل، بإعداد ووضع استراتيجية وسياسة وطنية للشغل، وتوفير الوظائف وجعلها موريتانية، وتوسيع التغطية الترابية لمفتشيات الشغل، والرفع من مستوى المساهمات والتغطية الاجتماعية. وتعتبر السياسات والإستراتيجيات التي وضعت في

هذا المجال عديدة ومتنوعة وغنية، ونذكر من بينها، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وهذا في الفترة الممتدة بين 2012 إلى 2015، وهو الإطار العام المحدد لسياسات وتوجهات الدولة القطاعية، والذي تمت المصادقة عليه وتنفيذه خلال هذه الفترة، وقد تم تقييم تنفيذه بغرض معرفة نقاط الضعف والقوة، وسيتم العدول عنه وإبداله باستراتيجية النمو المتسارع الموجه إلى أجندة التنمية 2030[1].

المبحث الثالث: استراتيجية دعم النمو في دول المغرب العربي

شهد عقد الثمانينيات من القرن الماضي تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية، من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، وانعكس ذلك على الدول النامية بما في ذلك دول المغاربية، مما دفع بحكومات هذه الدول في التسعينيات إلى اللجوء الى المؤسسات الدولية، لانتهاج إصلاحات اقتصادية، وتبني استراتيجيات دعم النمو، هدفت في مضمونها إلى معالجة العديد من الاختلالات الهيكلية وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص النمو المستدام لمساندتها في هذه البرامج.

المطلب الأول: استراتيجية دعم النمو في الجزائر

تبنّت الجزائر كغيرها من دول المغاربية وكمعظم الدول العربية والنامية برنامجا للإصلاح الاقتصادي، وهذا بعد تعثرها في تسديد ديونها وأعبائها، مما جعلها تبني استراتيجية الإصلاح ورفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره.

1. استراتيجية دعم النمو والإصلاح خلال (1990-2000):

تبنّت الجزائر استراتيجية النمو وهذا بانتهاج إصلاحات اقتصادية وتبني استراتيجيات دعم النمو، هدفت في مضمونها إلى معالجة العديد من الاختلالات الهيكلية وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص النمو المستدام[2]. ومن اجل استرداد الثقة الائتمانية جعلها تلجأ إلى نادي باريس لإعادة جدولة ديونها، واشترط الدائنون ضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض، وقد تمّ التوقيع على عدة برامج تخصّ الإصلاح الاقتصادي، بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره، بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية. وتتمثل هذه البرامج في برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (1989-1990)، برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (1991-1995)، وبرنامج التثبيت الاقتصادي الثالث(1994-1995)، كما كانت هذه

[1] محمد أحمد المحبوبي، **العمل غير المهيكل موريتانيا**، على الرابط http://www.annd.org/cd/arabwatch2016/pdf/arabic/15.pdf

[2] هبة عبد المنعم، **أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين-ملامح وسياسات الاستقرار**، صندوق النقد الدولي، جانفي 2012، ص17-18.

البرامج مدعومة ببرنامج للتصحيح الهيكلي مدته ثلاث سنوات (1995-1998)، وذلك بعد اشتداد أزمة المديونية الخارجية، أين بالغت خدمة الدين الخارجي مستويات حرجة أكثر من 81 بالمئة سنة 1993[1]، وهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية يمكن استعراضها كما يلي[2]: استعادة النمو الاقتصادي، تخفيض معدل التضخم الى المستوى السائد في البلدان الصناعية المتطورة، واستعادة التوازن لميزان المدفوعات، وتحقيق مستويات مناسبة من احتياطيات النقد الأجنبي، وخفض تكاليف البرامج الانتقالية. وتجدر الإشارة، أنه تبنت الجزائر منذ سنة 2000 سياسة اقتصادية جديدة، اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي.

2. برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

هو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد على أربع سنوات، خصص له مبلغ 7مليار دولار أي حوالي 525 مليار دينار، تمحورت أساسا حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية، الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية، إلى أن وصل 16 مليار دولار ومن خلال إضفاء مشاريع جديدة له، ومن بين أهم **خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي** ما يلي[3]:

- ❖ تبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال؛
- ❖ تكييف البرنامج وفقا للظروف السائدة، حيث أن البرنامج أُعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كما رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات الهيكلية، بهدف الحصول على نتائج إيجابية ومنها عصرنة إدارة الضرائب، ووضع صندوق ترقية المنافسة الصناعية وتهيئة المناطق الصناعية.

ومن بين **أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي**، نذكر ما يلي[4]:

- ✓ الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة بما يضمن حياة كريمة للمواطنين، ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛

---

[1] Word bank-contry assistance strategy progress report for peple's democratic republic of Algeria for period 2004-06 report n°32956-dzjuly 27, 2005, p29.

[2] روابح عبد الباقي، **المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006/2005، ص ص: 215-217.

[3] ياسين بوضياف، **انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة شلف،2017، ص 194.

[4] نفس المرجع السابق، ص 194.

✓ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية، تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية، وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان، ودعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ومن حيث عدد المشاريع التي قدمها البرنامج، يأتي قطاع السكن والعمران في المرتبة الثانية، وهذا راجع إلى الفترة التي عاشتها الجزائر خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، ولقد حضي قطاع الفلاحة والصيد البحري الحصة الأوفر من مشروع الإنعاش الاقتصادي، بحكم أن هذا القطاع عاش فترة حرجة وتراجع في المداخيل، والاعتماد على السلع المستوردة، مما أعطت الحكومة الجزائرية الأولية له، ولتأتي فيما بعد المشاريع التكميلية الأخرى كالصحة والبيئة والصناعة.

3. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار استكمال السياسة الاقتصادية المدعمة من قبل الدولة، والتي جاءت بعد الانتخابات الرئاسية في 8 أفريل 2004، كنتيجة لإعادة تقويم مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر، والتي أكد عليها برنامج رئيس الجمهورية من جهة، واقتراحات المنظمة العالمية للتجارة كأحد الشروط لدخول المنظمة من جهة أخرى، والتي جاءت في إطار تحسين الوضعية المالية للجزائر، وتحسين مناخ الاستثمار لترقية الاقتصاد الوطني، ومن خلال هذا البرنامج التي سخرت له إجراءات من أجل بلوغ **الأهداف** التالية:

- ❖ وضع إستراتيجية أساسية لقطاع السياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري، من أجل الرفع من مستوى إرادتها ومضاعفة قدراتها في استحداث مناصب شغل جديدة، وترقية الاستثمار وضبطه، وذلك من خلال التعديلات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجرائها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا قانون الاستثمار، وتشجيع إيصال الغاز وغاز البوتان المميع والطاقات المتجددة، وجعله متوفر عبر كامل التراب الوطني؛
- ❖ وضع برنامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل، والمحافظة على الوسط الطبيعي، مع مواصلة إصلاح قطاع الفلاحة؛
- ❖ تحديث وتوسيع الخدمات العامة، حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي من أزمة سياسة واقتصادية أثَّر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى تكمل نشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛

❖ رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف.

4.برنامج التنمية الخماسي :2010-2014

أطلق على هذا البرنامج اسم برنامج الاستثمارات العمومية، ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تم مباشرته سنة 2001، والذي بلغ غلافه المالي 286 مليار دولار، وخصص له أكثر من 70% للبنايات التحتية، كما تعكس قيمة الاستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي إرادة السلطات العمومية في المحافظة على هذه الديناميكية الخاصة، التي تشمل جميع قطاعات النشاط—لاسيما بالنسبة للمنشأة الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة، وتوصيل الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب- كما أن الجزائر لم يسبق لها في الواقع الأمر أن خصصت مثل هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي الذي يشمل قسمين أساسيين:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجارية إنجازها على الخصوص في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130مليار دولار؛
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534مليار دينار، أي ما يعادل حوالي 156مليار دولار؛

خصص هذا البرنامج أكثر من 40% من الموارد المالية لتحسين التنمية البشرية.

ومن خلال ما تبين في هذا البرنامج من دعم مالي متكامل، شمل جل القطاعات التي أغفلتها البرامج السابقة، أو كان لها دعم قليل في البرامج السابقة الذي زاد من نفقات الدولة على المرافق العمومية، بسبب ارتفاع البترول إلى مستويات أعلى، إلى أن حدث خلل في الميزانية العامة للدول، من خلال تراجع مداخيل البترول بشكل كبير، مما أدى إلى تراجع الدعم لبعض القطاعات الكبرى[1].

5. البرنامج الخماسي 2015 -2019: باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص، إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتطوير الاقتصاد الأخضر، وتشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك، مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، مع تركيز هذه الاستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية، ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة

[1] مشري محمد الناصر بقة الشريف، **تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر دراسة اقتصادية خلال الفترة (205-2015)**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 57، 2017، ص39.

البيئية، وزيادة الدعم التنموي الذي بدأ منذ بداية القرن الواحد والعشرين في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر، وبالأخص الزراعة والمياه وإعادة تدوير النفايات، وخصص لهذا البرنامج ميزانية تقدر بـ22.100 مليار دينار أي 280 مليار دولار ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- ❖ اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز منها ما استكمل قبل نهاية 2014 بمبلغ 15100مليار دينار والتي يصب في دعم مشاريع الاستثمارات الخاصة بالسكن، الصحة، والتعليم وغيرها.
- ❖ تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172 ألف هكتار من المساحة الغابية، بغية محاربة مشكلة الانجراف.
- ❖ ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى، قررت تكثيف جهودها في البحث والتنقيب عن حقول جديدة للنفط والغاز.
- ❖ إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة، حيث أَّن أول مركز للتهجين دخل حيز العمل في 2011 بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح نهاية 2012
- ❖ تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطوير إستراتيجية الدولة للشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل، والمساواة في الحصول على السكن .

وعليه يمكن القول إن الجزائر بذلت مجهودات كبيرة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي عاشتها خلال سنوات التسعينات، وذلك بإخاذها لعدة إصلاحات اقتصادية، مما أهلها من أن تكون محل اهتمام إقليمي ودولي للاستثمار في الجزائر وفتح الباب أمام المستثمرين من أجل جلب العملة الصعبة وفتح مناصب شغل وترقية الصناعات المحلية.

6. تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر مقارنة بالدول المغاربية: عرفت اقتصادات المغرب العربي معدلات نمو متفاوتة خلال الفترة (2004-2017)، حيث شهد اقتصاد الجزائر معدلات نمو موجبة تراوحت نسبة النمو ما بين 2 % و 5.2 %، مع تسجيل انكماش في بعض السنوات نتيجة لظروف استثنائية متعلقة أساسا بالوضعية الأمنية الداخلية، وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وأيضا تراجع أسعار النفط في الأسواق

[1] سهيلة حسيب، جمال لطرش، **التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص المجلد 02، أفريل 2018. ص 308.

العالمية، بينما نجد في ليبيا تسجيل الناتج معدلات نمو موجبة طيلة هذه الفترة باستثناء سنتي2009 و 2011، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اعتماد اقتصاد ليبيا على قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى، وسجلت هذه الأخيرة أعلى نسبة نمو في سنة 2012 بلغت 108.6%، وذلك بسب أزمة الربيع العربي في المنطقة وبعدها مباشرة انكماش طيلة السنوات الموالية قدر أقصاه 52.1- %حتى سنة 2017، وذلك بسب الأزمة السياسية الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الليبي وبداية تشكيل حكومة انتقاليه مطلع سنة 2017، فقد شهدت نسبة نمو معتبرة بلغت 70.8 %[1].

ونوضح فيما يلي نسبة نمو اجمالي الناتج المحلي لدول المغرب العربي، وهذا من خلال الجدول التالي رقم (07):

جدول رقم (07): نسبة نمو اجمالي الناتج المحلي لدول المغرب العربي من سنة 2004-2017

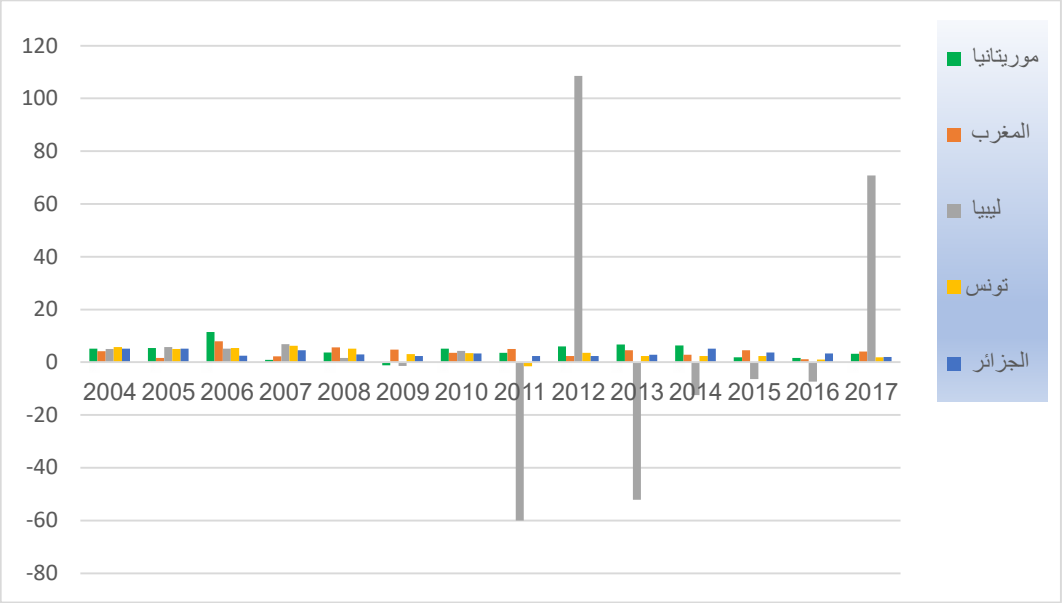
السنوات	الجزائر	تونس	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2004	5.2	5.8	5	4.2	5.2
2005	5.1	5	5.8	1.6	5.4
2006	2.5	5.4	5.2	8	11.4
2007	4.6	6.3	6.8	2.2	0.9
2008	3	5.1	1.6	5.6	3.7
2009	2.4	3.1	-1.4	4.8	-1.2
2010	3.3	3.5	4.3	3.6	5.1
2011	2.4	-1.5	-60	5	3.6
2012	2.4	3.6	108.6	2.4	6
2013	2.8	2.4	-52.1	4.6	6.7
2014	5.1	2.4	-12.4	2.9	6.4
2015	3.7	2.3	-6.4	4.5	1.9
2016	3.3	1	-7.4	1.1	1.6
2017	2	1.9	70.8	4.1	3.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، صندوق النقد العربي 2012.

يُلاحظ من خلال الجدول السابق، أنّ نسب معدلات نمو غير مستقرة في ليبيا، وهذا ناتج للأزمة التي تعاني منها ليبيا، وفيما يخص موريتانيا فقد عرفت معدلات نمو موجبة، إلا أنها غبر مستقرة ومتدهورة، وهو ما يعتبر انعكاس لتدهور مكونات هذا الناتج، خاصة فيما يتعلق بالقطاعين الفلاحي والصناعي. وفيما يلي توضح لهذه النسب من خلال الشكل التالي رقم (12):

[1] شوبار لياس، زكان أحمد، **تحديات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12/العدد01، 2019، ص166.

شكل رقم (12): نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول السابق.

كما حققت اقتصاديات كل من المغرب وتونس معدلات نمو موجبة خلال هذه الفترة، أي قبل سنة 2011 (الربيع العربي)، وذلك راجع إلى تحسن وضعية قطاع الخدمات في تونس، والذي يساهم بأكثر 40% من الناتج، وكذا تحسن القطاع الفلاحي في المغرب رغم التأثر بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة. وشهدت تونس تراجع نسبة النمو بعد 2011، حيث سجلت انخفاض في نسبة نمو الناتج، وذلك بسبب تراجع قطاع السياحة والخدمات الناجمة عن عدم استقرار الوضع الأمني[1].

المطلب الثاني: استراتيجية دعم النمو في المغرب وموريتانيا

إنّ الموقع الاستراتيجي الهام الذي تحتله كل من المغرب وموريتانيا في غرب القارة الإفريقية، وإطلالها على المحيط الأطلسي يهيئ بيئة خصبة اقتصادية، لتبني استراتيجيات دعم النمو، والتي تهدف في مضمونها إلى معالجة العديد من الاختلالات الهيكلية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز فرص النمو المستدام.

1.استراتيجية النمو والإصلاح في المغرب

يُعتبر المغرب أول بلد مغاربي ومن بين البلدان العربية التي باشرت مبكرا عمليات إصلاح هياكل اقتصادها، حيث عقد المغرب تسع اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1980-1993، واعتمد

[1] نفس المرجع السابق، ص: 166.

برنامجا للتصحيح الهيكلي سنة 1983، وذلك بعد تدهور المؤشرات الاقتصادية الأساسية بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفتها المغرب، وهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من **الأهداف** أهمها:

- ❖ تحسين التوازنات الداخلية من خلال سياسة نقدية ومالية مشددة؛
- ❖ تعبئة الادخار العمومي وتحسين تخصيص الموارد، مع ترقية الاستثمار لإعادة بعث التوازنات الخارجية بإعادة التوازن في ميزان المدفوعات؛
- ❖ تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق نمو دائم.

1.1 إستراتيجية دعم النمو: تُعد تجربة المغرب مع برامج الإصلاحات من نوع الجيل الأول بكل نتائجها وانعكاساتها، واقتصار أوجه التحسن على إطار الاقتصاد الكلي، حيث عادت المغرب مثل البلدان الأخرى إلى صيغة العمل بالتخطيط، باعتماده خطة خماسية تغطى الفترة 2004/2000 بعد أن تخلت عن هذا الأسلوب لمدة عقد كامل، وتُعتبر هذه ثامن خطة يعتمدها المغرب منذ الاستقلال، وقد جاءت لدعم نمو الاقتصاد وإقامة مشاريع تنموية خلال السنوات الخمس الموالية، وهدفت هذه الخطة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها تحقيق معدل نمو لا يقل عن 5 %، لتحسين مستوى معيشة الأفراد بنسبة 2.4 % في المتوسط بدلا من 1% خلال العقد الماضي، إضافة إلى رفع معدل الادخار إلى 27.2% مقابل 23.3% من الناتج الوطني ومعدل الاستثمار بمعدل 28%، والعمل علي رفع الدخل الفردي إلي 1600 دولار بدلا من 1300 دولار وقت إعداد الخطة، كما تهدف الخطة إلى تحقيق العديد من الأهداف تتعلق بتوفير 70الف منصب عمل، وجذب 1.4 مليار دولار في شكل استثمار وعلي الرغم من أهمية هذه الخطة التي رصد لها 150 مليار درهم (15 مليار دولار)، لتحسين الاقتصاد وإنعاش النمو، الا أنها لم تلق القبول المطلوب من طرف البنك الدولي الذي أكد آن الاقتصاد المغربي يحتاج إلى نمو اقتصادي يتراوح من 6-8 المائة، حتى يستطيع الاقتصاد المغربي تجاوز الصعوبات، والاختلالات وخاصة على المستوى الاجتماعي، واعتبر معدل النمو الاقتصادي المحقق طوال العشرية السابقة، والذي بقى في حدود 1.9% لا يساعد على تحقيق وتيرة نمو عالية تستفيد منها الفئات الضعيفة، في الوقت الذي تعرف فيه زيادة السكان نسبة 1.8%، مما يجعل من صافى النمو الاقتصادي المحقق ضعيفا، وقد أكدت دراسات أخرى أنه إذا بقيت معدلات النمو في حدودها الحالية، فإن ذلك سيكون له أثار علي الجانب الاجتماعي وخاصة البطالة التي سترتفع إلى 13.2 بالمائة سنة 2009 [1].

[1] حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، ص 17.

وفى هذا الإطار وردا على استراتيجيه النمو المعتمدة من طرف المغرب، اقترح البنك العالمي إستراتيجية للوصول بالمغرب إلى معدل نمو يفوق 6 %، من خلال مجموعة من الإجراءات تتعلق بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتسريع وتيرة تحرير التجارة ومراجعة سعر الصرف الذي يتسبب ارتفاعه في تراجع القدرة التنافسية للسلع المغربية داخل الأسواق الأوربية، بعد انخفاض سعر الأورو مقابل الدولار وزيادة حجم الصادرات، مع تحسين الجودة المحلية، من خلال اندماج أكبر في التجارة الدولية.

ومند سنة 2005، فإن البنك الدولي يتعاون مع المغرب في إطار إستراتيجية تمتد إلى سنة 2009 تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص، وتتماشي هذه الإستراتيجية مع تحقيق محاور التنمية في المغرب، معتمدة على تحقيق أربعة أهداف هي تعزيز هدف النمو الاقتصادي من خلال العلاقة بين نتائج الفقر ومناصب العمل.

وفي هذا الإطار، يجب التركيز على استقرار الاقتصاد الكلي الهادف لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ومساندة تنمية قطاع الخدمات، وخاصة ما يتصل بأنشطة تكنولوجيا المعلومات، وفي هذه الإستراتيجية تحتل برامج الإصلاحات الواسعة النطاق المرتبطة بالحوافز الزراعية، وتغيير بيئة الأعمال نفس الأهمية، بالإضافة إلي تعزيز التنمية البشرية، واستخدام مورد المياه بشكل استراتيجي وفعال، وتحسين الإدارة العامة وتحسين استفادة الفقراء، والفئات الضعيفة من الخدمات الأساسية ذات الجودة، بهدف ضمان استدامة الإجراءات التنموية السابقة على المدى الطويل، وتشمل الإدارة الحاكمة نطاقا واسعا من القضايا من اللامركزية إلي إدارة الميزانية وإصلاح الخدمة المدنية وتدعيم المجتمع المدني. وعلي الرغم من كل ما سبق، يمكن القول بأن الاقتصاد المغربي يبقى بعيدا عن الوصول إلى تحقيق هدف توظيف جميع إمكانياته خلال الخمسين سنة الماضية، حيث اتسم النمو الاقتصاد بالفتور، وبضعف تطور الدخل الفردي، بسب ارتكاز الاقتصاد علي الفلاحة التي تبقى رهن التقلبات المناخية، أما القطاعات الأخرى فلم تستطيع تحقيق مستوى كاف من النمو، ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار الماكرو اقتصادي لمدة طويلة رغم الإصلاحات المتخذة، ونظرا لتنوع الاقتصاد المغربي مقارنة بالجزائر فهو مضطر لتحسين إدارة قطاعاته الرئيسية الواعدة بالنمو وخاصة الزراعة والصناعة والسياحة وضرورة تعزيز صادرات الفوسفات وتحسين حجم عامليه في الخارج، والرهان علي كسب الاستثمار الأجنبي بالإضافة الى إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي هي عبارة عن مشروع تنموي انطلق رسمياً سنة 2005، ويستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة. وجعل المواطن المغربي أساس الرهان التنموي، وذلك عبر تبني منهج تنظيمي خاص قوامه الاندماج والمشاركة.

وتهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، ومساهمة المواطنين المعنيين في تشخيص حاجياتهم ومطالبهم وتحقيقها، إضافة إلى الحكامة الجيدة مع إشراك كل الفاعلين في التنمية وفي اتخاذ القرار. وتمحورت المبادرة في مرحلتها الأولى (2005-2010) حول أربعة برامج، استهدفت مختلف الفئات الاجتماعية، وتتمثل في إطلاق برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي، وبرنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري، برنامج محاربة الهشاشة، إضافة إلى برنامج يهم جميع الجماعات القروية والحضرية غير المستهدفة.

أما المرحلة الثانية للمبادرة (2011-2015)، فقد أعطت دفعة قوية للمبادرة، تجلت في الرفع من الغلاف المالي المخصص لها، واستهداف مئات من الجماعات القروية والأحياء الحضرية الفقيرة، إضافة إلى استهداف مليون مستفيد قاطن ب 3300 دوار، ينتمي إلى 22 إقليم معزول أو جبلي.

المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2019-2023)، التي تسعى إلى تحصين المكتسبات السابقة، وترتكز على أربعة برامج أولها، تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، من أجل فك العزلة وتحسين الظروف الاقتصادية للفئات المعوزة، فيما يهم البرنامج الثاني مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، ويهدف إلى التكفل وإعادة الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة، ويرمي البرنامج الثالث، تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، باعتماد مقاربة مبنية على مواكبة القرب وتثمين المؤهلات والثروات المحلية، بينما يهدف البرنامج الرابع إلى دعم التنمية البشرية للأجيال الصاعدة، من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري.

2.1 برنامج دعم النمو في المغرب 2000-2012

لتكريس مسار التنمية المستدامة التي دشنها المغرب خلال العقد الأخير من القرن المنصرم، تميز مشروع مخطط التنمية الذي هدف إلى تعديل مسار التطور وآليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووضع المغرب على السكة الصحيحة للتنمية، التي يستطيع من خلالها استغلال كل مكوناته وطاقته المادية والبشرية استغلالا عقلانيا، وتتلخص أهم البرامج المقترحة في هذا الإطار في تحسين أجواء الاستثمار وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي والإداري مع مقتضيات التطور وتعزيز اللامركزية، وتثمين الموارد البشرية وتأهيل الإنسان المغربي، تسريع أنساق النمو الاقتصادي، بهدف إنعاش التشغيل وتجويد وتحسين مستوى المعيشة، تأهيل نسيج الإنتاج ورفع مستوى التنافسية لتيسير إدماج البلاد في المبادلات والمعاملات الخارجية، تنمية العالم القروي

وإخراجه من العزلة والتهميش، وأخيرا دعم التنمية الجهوية وتقليص الفوارق الاجتماعية والفئوية والجغرافية والمجالية وعلى نطاق التعليم والتربية والتكوين وفيما بين الجهات والأقاليم[1].

ولتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، يبقى الاقتصاد في المغرب مطالب بإيجاد الموارد لتغطية عجز الموازنة ومواجهة المستجدات خاصة ما تعلق بارتفاع فاتورة النفط، التي أثرت كثيرا على الاقتصاد في المغرب، وأحدثت الكثير من الاختلالات في السنوات الأخيرة، زيادة على تحرير الاقتصاد وما ترتب عنه من تفكيك العائدات الجمركية، وهو ما يؤثر سلبيا على الاقتصاد، ويدفع إلى ضرورة تعويض هذا العجز عن طريق مصادر تمويل جديدة مثل حالة الجزائر، خاصة وأن المغرب يملك مؤهلات وفرص كثيرة وهامة في مجال الاستثمار.

3.1 البرنامج الحكومي (2016–2021): تضمن هذا البرنامج خطط واستراتيجيات للإصلاحات، وتناول في المحور الثالث تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، وانسجاما مع هذه التوجهات، يسعى البرنامج الحكومي إلى توطيد أُسس نمو اقتصادي قوي، مدمج ومستدام يرمي الى تحقيق المؤشرات الماكرو اقتصادية في أفق 2021، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي رقم (08):

جدول رقم (08): المؤشرات والنسب المستهدفة في أفق 2021 لاقتصاد المغرب

المؤشرات	النسب المستهدفة في أفق2021
معدل النمو الاقتصادي	بين 4,5% و 5,5%
عجز الميزانية (بالنسبة للناتج الداخلي الخام)	في حدود 3%
مديونية الخزينة (بالنسبة للناتج الداخلي الخام)	أقل من 60%
نسبة التضخم	أقل من 2%
نسبة البطالة	في حدود 8,5%

المصدر: موقع الإدارة المغربية، نص البرنامج الحكومي 2016-2021 الجزء الأول ص 37.

لتحقيق هذا الهداف وهذه المؤشرات المبينة في الجدول السابق، حيث ستعمل الحكومة على دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار من خلال محاور كبرى تتمثل في[2]:

[1] دمدوم زكريا، **الإصلاح الاقتصادي من خلال استراتيجية دعم النمو قراءة في مخططات التنمية المغربية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 09 المجلد 03، ص 42.

[2] موقع الإدارة المغربية، **نص البرنامج الحكومي 2016–2021**، الجزء الأول، ص 38. تاريخ الدخول في 14 أوت 2019 على الرابط http://www.maroc.ma/ar/system/files/documents_page/pro_gouv_1_0.pdf

- ❖ النهوض بالقطاع الصناعي والمقاولة، ومواصلة وتعزيز الاستراتيجيات القطاعية الخاصة بالقطاعات المنتجة في مجال الفلاحة والصيد البحري والطاقات والمعادن؛
- ❖ مواصلة تأهيل التجهيز وتعزيز الاستثمار في البنيات التحتية واللوجيستيكية وتطوير منظومة النقل النهوض بالصادرات المغربية؛
- ❖ إعطاء انطلاقة جديدة لقطاع السياحة.

وتمكن المغرب من رفع قدرة منظومته الاقتصادية على مقاومة الأزمات، وتحسين مساهمة عدد من القطاعات في النمو الاقتصادي الوطني، وإنجاح إقلاع قطاعات صناعية من قبيل صناعة السيارات والطائرات، فضلا عن تسجيل تقدم معتبر في المجالات المالية وتكنولوجيا الاتصالات وتدبير الثروات الطبيعية، واكتساب مقاولات مغربية للريادة على المستوى الجهوي والقاري والعالمي[1].

وبناء على هذه الخطوات المتوازنة، يتطلع المغرب إلى نسب نمو عالية لضمان اللحاق بركب البلدان الصاعدة، وإلى رفع تنافسية الاقتصاد الوطني والنهوض بالتشغيل وتدعيم التنمية المستدامة.

2. استراتيجية دعم النمو في موريتانيا: إن الاختلالات الهيكلية والمزمنة التي عاشها الاقتصاد الموريتاني خلال الفترة 1980-1984، قادت البلاد إلى الدخول في مفاوضات مع الصندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها، وانتهى ذلك بالتوقيع على برنامج للتقويم المالي يغطي الفترة (1985-1988)، وتبعه برنامج الدعم والدفع للفترة (1989-1991) كتعزيز للجهود المبذولة في البرنامج الأول، كما تبنت موريتانيا هي الأخرى كبقية الدول المغاربية برنامجا للتصحيح الهيكلي (1992-1997) جاء على مرحلتين:

1.2 المرحلة الأولى (1992-1994): ركزت هذه المرحلة على تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ تحقيق معدل نمو سنوي قدره 3.5 بالمئة في المتوسط؛
- ❖ تخفيض معدل التضخم السنوي إلى 3.6 بالمئة بحلول سنة 1994؛
- ❖ تخفيض العجز في الحساب الجاري (بدون الحساب الجاري) إلى 10.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994.

2.2 المرحلة الثانية (1995-1997): تطاد الأهداف المسطرة في هذه المرحلة أن تكون صورة مطابقة لتلك الأهداف والسياسات، التي سعت إليها ونفذتها البرامج السابقة، وتمثلت في ثلاثة أهداف رئيسة:

[1] موقع الإدارة المغربية، مرجع سابق، ص:37.

- ❖ تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ 4.6 بالمئة؛
- ❖ الحفاظ على معدلات التضخم لا تتجاوز ثلاثة بالمئة سنويا؛
- ❖ تخفيض العجز في الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية) إلى 13.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 الى 5.9 بالمئة بحلول سنة 1997، والعمل على زيادة احتياطيات البنك المركزي من العملة الصعبة.

3.2 الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر:

كانت موريتانيا من أوائل الدول التي استفادت من تخفيض مديونيتها في إطار مبادرة إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبهذه الصفة، فقد طورت الحكومة رؤية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل وأسفرت الرؤية، في سنة 2001، المصادقة على الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر الذي يمثل الوثيقة الرئيسة لتوجيه السياسة الحكومية خلال الفترة (2001-2015)، وقد جرى تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال خطط عمل متعددة السنوات والتي تركزت على المجالات ذات الأولوية.

4.2 أهداف الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر

- ❖ تحقيق معدل نمو متوسط سنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي؛
- ❖ تقليص عجز الحساب الجاري الخارجي خارج التحويلات الرسمية؛
- ❖ رفع احتياطيات الدولة الخام الى 6 أشهر من استيراد السلع والخدمات في المتوسط؛
- ❖ احتواء معدل التضخم السنوي في حدود 2.4 بالمئة.

وموريتانيا بلد في الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط. وباعتبارها بلدا مهما في إنتاج الحديد الخام، فهي تواصل تحقيق نمو سريع نسبيا لكنها تواجه تحدي التقلب في أسعار المعادن.

المطلب الثالث: استراتيجية دعم النمو في تونس وليبيا

تبنت كل من تونس وليبيا على غرار مختلف دول العالم سياسات واستراتيجيات وخطط تنموية، تهدف الى زيادة معدل النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاعه يؤدي الى ارتفاع نسبة التشغيل، ومن ثم انخفاض معدل البطالة.

1. استراتيجية دعم النمو في تونس: تبنى الاقتصاد التونسي منهج إصلاح لبرالي منذ العام 1986 بعد ثلاث عقود متتالية من التدخل المكثف للدولة، وابتداء من جانفي 2008تاريخ الانفتاح على الاقتصاديات الأجنبية

مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، يواجه الاقتصاد التونسي رهانا أساسيا يتمثل في تأهيل شامل لمختلف قطاعاته مستعينا في ذلك بنمو سنوي قوي ناهز 5% طوال العقد الماضي. وعقدت تونس اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1986 وتلاه اتفاق أربع سنوات، فقد اعتمدت تونس هي الأخرى برنامجا للتصحيح الهيكلي سنة 1986 بسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، وصنفت الأهداف المسطرة والتدابير العملية المرافقة لها إلى صنفين:

1.1 الأهداف في المدى القصير: وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- ❖ إيقاف التدهور الاقتصادي في إطار توازنات داخلية وخارجية مقبولة.
- ❖ إعادة التوازن المالي الكلي وتعبئة الموارد الذاتية من خلال رفع قيمة بعض الرسوم، ورفع سعر بعض الخدمات العمومية من جهة، والضغط على النفقات العمومية من جهة أخرى.
- ❖ تعبئة المصادر الخارجية بشروط ميسرة تمثلت في 215 مليون دولار من صندوق النقد الدولي،130 مليون دولار من البنك العالمي و85 مليون دولار من إيطاليا.

2.1 الأهداف المتوسطة وبعيدة المدى: تمثلت الأهداف المتوسطة وبعيدة المدى في بعث الصادرات باستثناء الطاقة والفوسفات، وذلك بإتباع مجموعة من التدابير بغرض بعث النمو وتحين المحيط العام الذي تنشط فيه المؤسسة، كما تعمل تونس في السنوات القادمة وخاصة فترة المخطط الحادي عشر 2007 /2016، وهو مخطط تقوم بتنفيذه حاليا في سنوات ملائمة من تكريس الاندماج الاقتصادي ضمن المحيط العالمي، وبالتالي تسريع نسق النمو للاستجابة لتحديات التشغيل.

تمكنت السياسات المتخذة في حالة تونس من تحقيق نتائج إيجابية، انعكست على نمو الاقتصاد وخاصة خلال العشرية الأخيرة، معتمدة على الانفتاح الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، واعتمدت على معادلة النمو الاقتصادي المتواصل يساوى الاستقرار الاقتصادي، وقد أعطت هذه القناعة نتائجها حتى الآن، رغم الصعوبات والتقلبات الظرفية الداخلية والخارجية، حيث أن معالم هذا التحول اتضحت من خلال إرساء قواعد السوق والانفتاح على الخارج، وبالتالي أسست لتنوع الاقتصاد وتأهيله اعتمدا علي الإصلاحات الهيكلية الواسعة والعميقة. كما أن إجراءات تنمية الاقتصاد جاءت ضمن رؤية اقتصادية اختارت الاعتماد من جديد على مجموعة من الخطط التنموية، وقد تمكنت السياسة الاقتصادية في تونس خلال هذه الفترة من المحافظة على نسق نمو مرتفع بتجديد العناية بقطاع الفلاحة، وتحسين القدرة

التنافسية وعززت دور قطاع الخدمات في مجالات تكنولوجيا الاتصال والسياحة والنقل، كما أعطت عدة حوافز لجعل تونس مركزا استراتيجيا للاستثمار.

ويتضح أن الاتجاه نحو الارتفاع في معدل نمو الاقتصاد في تونس، حيث انتقل النمو الي 6.2% سنة 2008، وقد تحققت هذه النتائج في ظل الظروف المتسمة بتكثيف جهود الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال بفضل الإجراءات المتخذة التي ساهمت في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد، رغم الظروف غير المساعدة على المستوى الدولي وارتفاع أسعار النفط[1].

تكتسي سنة 2017 أهمية قصوى في المسار الإنمائي الوطني باعتبارها السنة الثانية من تنفيذ مخطط التنمية (2016-2020)، وهي سنة مفصلية في مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية حيث شهدت تفعيل الإصلاحات الهيكلية، في مجالات حيوية تشمل القطاع المصرفي وقطاع التأمين والمالية العمومية، إضافة إلى مواصلة الإصلاحات المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال، من خلال إدخال إصلاحات جذرية في الوظيفة العمومية ومنظومات الاستثمار والتمويل، فضلا عن الشروع في إنجاز عدد من المشاريع الكبرى المدرجة ضمن المخطط الاستراتيجي[2].

ومن هذا المنطلق، يستند منوال النمو لسنة 2017 إلى استرجاع تدريجي للنسق العادي للنمو، على أن يكون نمو إدماجي ومستدام قادر على استغلال كل الطاقات الكامنة للاقتصاد وتوجيهها تدريجيا نحو خلق الثروة، والتشغيل بالتوازي مع العمل على التحكم تدريجيا في التوازنات الكبرى للاقتصاد مع التسريع في وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي من شأنها إعطاء إشارات إيجابية لإعادة الثقة لدى المتعاملين الاقتصاديين في أفاق الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والبعيد.

2. استراتيجية دعم النمو في ليبيا: تبنت العديد من دول العالم سياسات اقتصادية تهدف الى زيادة معدل النمو الاقتصادي، حيث أن ارتفاعه يؤدي الى ارتفاع نسبة التشغيل ومن ثم انخفاض معدل البطالة ولكن باتت البطالة تحدث على الرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، أي هناك نمو دون خلق فرص عمل جديدة أو ما يسمى النمو بدون وظائف وفي ليبيا، فإن معدل النمو الاقتصادي لم يترافق مع معدل نمو مماثل في مستوى التشغيل أي لم يحقق النمو الاقتصادي المتوقع منه في مجال التوظيف على مدى العقدين الأخيرين،

[1] حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا**، مرجع سابق، ص16.

[2] منشورات الديوان الوطني للإحصاء، **الميزان الاقتصادي**، لسنة 2017، ص13.

فالنمو لم ينجح لحد كبير في انتاج حقيقي من السلع والخدمات، وتأثيره الكبير على مستويات التوظيف ويرجع هذا نتيجة الأوضاع التي مرت بها ليبيا.

أ. الإصلاحات الهيكلية لتحقيق النمو المستمر قبل 2011: نفذت الجماهرية برنامجا للإصلاح الشامل يسترشد بقرار الحكومة الداعية الى التحول من دور يركز على الملكية في الاقتصاد الى دور تنظيمي، يراعي اعتبارات الحيطة والحذر وتجرى إعادة هيكلة الاقتصاد بالكامل، في عملية تحضي بتأييد جماهيري واسع ويهدف برنامج الإصلاح الذي تدعمه المساعدات الفنية المؤسسات الدولية، وخصوصا صندوق النقد الدولي الى تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط وتعزيز دور القطاع الخاص ومن دلائل التحول في السياسات الاقتصادية الرواج الذي شهدته الاستثمارات الخاصة وتنامي حصة القطاع الخاص، وتم تحقيق تقدم ملموس في تحرير وانفتاح الاقتصاد بما في ذلك خصخصة مؤسسات الدولة وتبسيط إجراءات طلب تراخيص بمزاولة الأعمال وإلغاء الرسوم الجمركية وتحرير جميع الأسعار(ماعد أسعار القمح والأرز الذي تبيعه التعاونيات) وإزالة القيود على التجارة الخارجية والسماح بالاستثمار الأجنبي في القطاعات الأساسية، وقد أجيز اثنتي عشرا قانونا جديدا، منها قوانين الملكية والضرائب والاستثمار والمنافسة كما وضعت برنامجا توزيع الثورة النفطية على المواطنين بتقديم أموال، غير أنه اجل الى حين إجراء دراسات أكثر تفصيلا، وكان التزام السلطات بالإصلاحات بغية تعزيز العدالة الاجتماعية والحفاظ عليها وتأمين الرخاء لجميع المواطنين، ووضع استراتيجية جيدة التصميم لإعادة هيكلة المصارف التجارية العامة، ودفع عجلة الإصلاحات الهيكلية وتحديث الاقتصاد حيث أطلقت العديد من المبادرات خلال السنوات ما قبل سنة 2009، فأحرز تقدما ملحوظا في خوصصة المصارف وإدارة الثورة السيادية وتوحيد عرض الموازنة وتشيع القطاع الخاص كما أنها تواجه تحديات في مواصلة والنهوض بالقطاع المالي وتعزيز الاطار التنظيمي وتعجيل الإصلاحات الهيكلية لتقليص حجم القطاع الحكومي وتشيع القطاع الخاص[1].

بعد رفع عقوبات الأمم المتحد المفروضة على ليبيا سنة 2003، استأنف البنك الدولي التزاماته مع البلد، حيث في سنة 2007 تم التوقيع على اتفاقية للتعاون التقني من أجل برنامج استشاري اقتصادي مشترك بين البنك الدولي ومجلس التخطيط الوطني، قصد دعم عملية الإصلاح في ليبيا وتم الشروع فيها بميزانية بلغت 1مليون دولار شارك فيها البك الدولي بنسبة 25بالمئة ومجلس التخطيط الوطنية نسبة 75 بالمئة، وفي سنة 2007، بلغ معدل النمو 7بالمئة حيث ان استمرار النمو يعتمد على الديناميكية في قطاع النفط وغيره من

[1] صندوق النقد الدولي، **تقرير خبراء الصندوق في إطار مشورات المادة الرابعة**، لعام 2009، ص5.

القطاعات وقد مكنت الإيرادات النفطية غير المتوقعة من الحفاظ على التوازنات المالية والخارجية سليمة فقد بلغ الفائض المالي26بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، وبلغ فائض الحساب الجاري 34بالمئة من الناتج القومي الإجمالي برسم سنة 2007.

ب. ليبيا والإصلاحات لتحقيق النمو بعد 2011:

تدهور اقتصاد ليبيا عام 2011، نتيجة نشوب حرب أهلية أدت الى انحسار كبير في انتاج النفط، الذي انخفض الى ما يقل عن 5.5 برميل في اليوم، كما لعبت العقوبة التي فرضتها منظمة الأمم المتحدة على البلاد والتي تقوم على تجميد أصول ليبيا في الخارج في تدهور اقتصادها، وقد أدى انحسار انتاج النفط، ألا وهو المنتج الأساسي في البلاد والمصدر الرئيسي للدخل، بدوره الى تراجع اجمالي الناتج المحلي الكلي، بنسبة 62بالمئة وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد كله على قطاع النفط، ومن جهة أخرى نجد أنّ ليبيا تواجه تحديات فيما يتعلق باستقرار البلاد والاستقرار الاقتصادي، والاستجابة لطموحات الثورة وتطلعاتها تتمثل التحديات قصيرة الأجل في إدارة التحول السياسي، وإعادة الوضع الأمني الى مساره الطبيعي، وتحقيق انضباط الميزانية العامة مع الحفاظ الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط، يجب أن تتعامل السلطات مع موضوعات عدة تتضمن بناء القدرات المؤسسية، تحسين جودة التعليم، إعادة بناء البنية التحتية، تطبيق شبكة أمان اجتماعي ذات كفاءة وتطوير السوق المالية، وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز، علاوة على ذلك تحتاج ليبيا الى وضع اطار حوكمة يرتبط بالشفافية والمساءلة، بما في ذلك عناصر مكافحة الفساد التي من شأنها دعم نمو يقوده القطاع الخاص وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

سوف تظل ليبيا معتمدة على قطاع النفط والغاز وسوف تظل وظائف القطاع الخاص نادرة في المستقبل المنظور، حيث أن لبد أن يصل إنتاج النفط والغاز الى مستويات ما قبل الصراع الليبي، في حين أن الإنفاق على إعادة الإعمار، وكذلك الطلب الخاص يجب أن يسهل من عملية التحسن في القطاعات غير النفطية حيث أن النمو غير النفطي سيكون قويا، حيث يصل في المتوسط الى حوالي 15.3 في المائة خلال الفترة 2013-2018، ويصل الناتج النفطي الى مستوى ما قبل الصراع غير أن التخفيض الكبير في معدلات البطالة، وهي بطالة هيكلية لحد كبير، لن يحدث كنتيجة للعودة الى الوضع الراهن فيما قبل الصراع ولحين

تتمكن ليبيا من توليد مناصب تشغيل في القطاع الخاص فسوف تستمر في الإخفاق في التعامل مع أحد الأسباب الأساسية للثورة[1].

من الضروري أن تركز كل دولة شهدت نزاعا على استرجاع الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ومن ثم إجراء الإصلاحات الهيكلية الأزمة لتحقيق نمو مرتفع ومستدام، وبلغ اقتصاد ليبيا استقرارا لكون عدم تعرض المنشئات النفطية للتخريب مما يسمح لها بانتعاش الاقتصاد حيث تتمتع بقاعدة ثابتة تسمح لها بأن تنطلق منها لتنفذ إصلاحات هيكلية.

[1] صندوق النقد الدولي، **ليبيا مشاورات المادة الرابعة لعام 2013**، ص07.

خلاصة الفصل الثاني

تُعدّ مشكلة البطالة هي الأخطر، لما عرفته من تفاقم في السنوات الأخيرة ولما لها من انعكاسات على الفرد والمجتمع، ويستوجب من دول المغاربية أن تسرع في العمل على إيجاد السياسات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عنها.

وأنّ نجاح سياسة التشغيل هو رهين مراجعة السياسة الاقتصادية والتنموية وتحقيق تطور اقتصادي، وربط العلاقة مع السياسات القطاعية، وهذا يستوجب تنويع القاعدة الاقتصادية وهيكلة الأنشطة المهنية، ولا يتحقق هذا إلا بضبط سياسة تشغيل ناجحة تنطلق من حصر الإشكاليات الاقتصادية، ويكون هدفها تجميد البطالة عند مستويات معقولة ثم الأخذ في خلق مواطن الشغل، ولا يكون هذا إلا بإعادة النظر في كل عناصر التشغيل والعناصر ذات العلاقة مثل الاستثمار والتعليم والهجرة ...

كما أن تجميد البطالة عند مستويات معقولة، لا يكون بالاقتناع بعدم إمكانية تحقيق التشغيل الكامل، ويرتبط نجاح سياسة التشغيل وخلق مواطن شغل الا بتحقيق نمو اقتصادي، ومن الضروري طرح تصور جديد خاصة أن الوضع الحالي يستوجب ذلك أكثر من أي وقت مضى، لمقاومة جيوب الفقر وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، وذلك بإعادة توزيع التجهيزات وتحسين البنى التحتية وهذا الطرح يجب أن يكون اقتصاديا واجتماعيا ومحليا ينطلق من دراسة معمقة لإمكانيات الوسط وعوائق التنمية به إلى جانب التوقعات التي تتعلق بالسكان وبحاجاتهم المستقبلية.

ومن خلال نفس سياق تحليل ظاهرة البطالة في الدول المغرب العربي، **سنتطرق في الفصل الموالي** على عرض وتحليل وتوزيع البطالة، وعلى بعض الدراسات الكمية السابقة للموضوع.

الفصـــل الثالث

دراسة تحليلية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي وعرض الدراسات السابقة

تمهيد

يُعتبر الاهتمام بتحليل ظاهرة البطالة، من أبرز أولويات سياسات الحد من البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ومن صميم استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم، لهذا تُوليها الدول اهتماما كبيرا لمواجهتها والحد من معدلاتها، وإنّ تحديد حدة وحجم هذه المشكلة تقتضي أن نميز بين الفئات السكانية التي تمسها البطالة، ومعرفة أين تتمركز، وفي أي منطقة ريفية أو حضرية، وفي أي فئة معينة، ومن جهة أخرى وصف وتحليل إحصائي للبيانات وللمتغيرات الاقتصادية.

ولمعرفة هذه الدراسة ارتأينا في هذا الفصل، أن نتناول دراسة تحليلية وصفية للبطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي للدول المغرب العربي وذلك من خلال ثلاث مباحث وهي:

- **المبحث الأول: توزيع البطالة في دول المغرب العربي؛**
- **المبحث الثاني: دراسة وصفية باستخدام المركبات الأساسية ACP لدول المغرب العربي خلال الفترة (1990–2017)؛**
- **المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسات الكمية السابقة.**

المبحث الأول: توزيع البطالة في دول المغرب العربي

إنّ تحليل توزيع البطالة له أهمية بالغة في تحديد حدة ظاهرة البطالة في الدول المغرب العربي، وما يترتب عليها من آثار جسيمة، تمس ببنية المجتمع وبخاصة تلك المتعلقة بالآثار الأمنية والاجتماعية والصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته، ولما لها من أثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار سنتناول في هذا المبحث تصنيف البطالة وتوزيعها وفق الفئة العمرية والمدة الزمنية، وحسب المناطق الجغرافية، وحسب الجنس، وتوزيع البطالة حسب التحصيل العلمي.

المطلب الأول: توزيع البطالة حسب الفئة العمرية والمدة الزمنية

من خلال هذا التصنيف لتوزيع البطالة، سنحاول التعرف على الفئات العمرية التي تمسها البطالة بشكل كبير في دول المغرب العربي، ومعرفة المدة الزمنية التي يستغرقها البطال في البحث عن العمل.

1. توزيع البطالة حسب الفئة العمرية:

إنّ توزيع البطالة وفقاً لتصنيف الفئة العمرية، يمكّن لنا من كشف نقاط القوة ونقاط الضعف في السياسة الاقتصادية المنتهجة، حيث تُعتبر الفئة العمرية من الشباب طاقة اقتصادية وإنتاجية، إذا ما أحسن استغلالها، حيث تتفش فيها ظاهرة البطالة في مختلف أوساط الشباب. ونُبين فيما يلي توزيع البطالة لدول المغرب العربي للفئة العمرية بين 15و24 سنة وهذا من خلال الجدول التالي رقم (09):

جدول رقم (09): توزيع البطالة لدول المغرب العربي للفئة العمرية بين 15و24 سنة للفترة (2009-2018).

البلدان / السنة	الجزائر		تونس		المغرب		ليبيا		موريتانيا	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
2009	19.23	34.80	31.22	30.50	18.27	15.72	36.97	61.03	15.36	22.45
2010	18.90	37.38	27.93	32.69	18.25	15.75	37.82	62.93	15.64	22.55
2011	20.72	31.28	41.11	45.42	18.15	17.48	33.13	52.13	15.64	22.55
2012	24.95	39.10	36.59	42.22	18.48	19.22	37.78	62.78	15.69	22.57
2013	21.79	39.89	33.23	37.29	19.35	18.16	37.73	62.71	15.70	22.58
2014	22.55	42.15	33.97	36.47	20.70	17.62	37.69	62.64	15.68	22.57
2015	26.81	45.56	34.08	38.33	20.85	20.25	37.67	62.61	15.45	22.49
2016	20.83	41.66	34.53	40.33	19.21	16.81	38.59	64.28	15.48	22.50
2017	21.08	40.79	34.67	39.99	18.36	16.71	37.85	67.04	15.58	22.60
2018	21.31	40.09	34.78	39.60	18.28	16.67	33.78	64.57	15.67	22.72

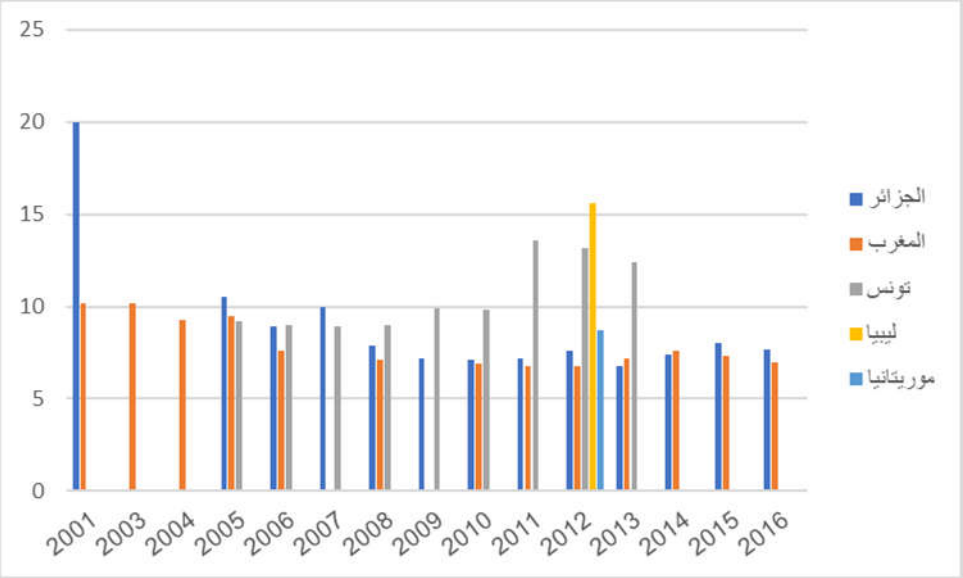
المصدر: بنك البيانات المفتوحة للبنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية).

يتضح من خلال الجدول رقم (09)، أنّ الدول المغرب العربي تعاني من بطالة شباب، حيث تتمركز البطالة لدى الفئة الشبانية الذين لا تتجاوز أعمارهم 25 سنة، وتُعتبر هذه الفئة من أخطر أنواع البطالة التي تعود بالسلب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الآفات الاجتماعية، كون هذه الفئة تضم الوافدين الجدد في سوق العمل من خريجي معاهد التكوين وخريجي الجامعات، ونلاحظ أكبر نسبة لدى الذكور في الجزائر بـ 26.8بالمئة سنة 2015 وتنخفض في السنة الموالية الى 20.8 بالمئة، أما عند الإناث سجلت نسبة تقدر بـ45.6 بالمئة لتنخفض في السنة الموالية الى 41.7بالمئة. وتُشكل نسب البطالة في ليبيا أكبر النسب مقارنة بدول المغرب العربي الأخرى وخصوصا في العشرية الأخيرة، لما تعانيه من أزمات أمنية وانعكاسها وتداعياتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حيث بلغت لدى الذكور نسبة تقدر بـ 37.7 بالمئة سنة 2015 لترتفع في السنة الموالية إلى38.6 بالمئة، وبطالة الإناث سجلت فيها نسبة تقدر بـ 64.3 بالمئة سنة 2016.

أما تونس فتُعاني كذلك من بطالة الشباب، منذ أن يزيد من عقدين من الزمن، وكانت أحد أهم أسباب الثورة قبل ست سنوات، ولاتزال هذه المشكلة عصية عن الحل ما لم تتخذ الحكومة خطط واستراتيجيات فعالة، فقد ارتفعت نسبة البطالة في حدود 15 بالمئة سنة 2015، وترتكز على البطالة على الوافدين لأول مرة على سوق العمل.

وترجع أسباب البطالة في الدول المغرب العربي الى الانتقاء الصعب وعامل الخبرة، لأن المؤسسات الاقتصادية تعطي الأولوية لتوظيف الشباب المؤهلين، وفي التقويم الخاطئ لمتطلبات سوق العمل من الأيدي العاملة. وفيما يلي توضيح لتطور معدل بطالة في الفئة العمرية لأكثر من 25سنة، وهذا من خلال الشكل التالي رقم (13):

شكل رقم (13): تطور معدل البطالة في الفئة العمرية لأكثر من 25سنة



المصدر: من أعداد الطالب بالاعتماد على مركز أنقرة للبحوث والدراسات الإسلامية.

يتضح من خلال التمثيل البياني أعلاه، أن معدل البطالة الذي يمثل بطالة الشباب للفئة لأكثر من 25 سنة، أنّ نسبة البطالة بين الشباب ارتفعت خلال الفترة 2001-2013. ويعود **السبب** في ذلك إلى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة، بالإضافة إلى محدودية السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي بذلتها هذه الدول، وكذلك تأثير الأوضاع الداخلية التي مرت بها كل من تونس وليبيا، وأثرت بالسلب على مستويات الأداء الاقتصادي ولم تساعد على مواصلة وتيرة النمو القوي المحفز لمستويات التشغيل.

أما الجزائر، فقد كانت من بين الدول التي انخفضت فيها نسبة البطالة بين الشباب لهذه الفئة من 27.3 بالمئة سنة 2001 إلى 9.8 سنة 2013، وانخفاض هذه النسبة راجع إلى ارتفاع نسبة مشاركة القطاع العام في التوظيف بـ 31 % وليس إلى نشاط اقتصادي حقيقي، هذه النسبة هي الأعلى في دول المنطقة ففي المغرب تمثل14% بالإضافة إلى اتباع الحكومة الجزائرية سياسة إنفاق توسعية وهذا لشراء السلم الاجتماعي من خلال برامج دعم تشغيل الشباب، وتضاعفت هذه النسبة إلى 30% أو أكثر بالنسبة للشباب في الفئة العمرية (15-24) سنة.

2. توزيع البطالة حسب المدة الزمنية:

إنّ تحليل توزيع البطالة حسب المدة الزمنية، يساعد في التعرف بشكل أفضل على وضع فئة البطالين وعلاقتها بسوق العمل، وكانت تعد المدة الزمنية بالأشهر، أما الآن أصبحت تعد بالسنوات لعدم ملائمة بعض الوظائف للعاطلين ولنقص فرص العمل، ونبين فيما يلي توزيع البطالين حسب المدة الزمنية في الجزائر وتونس والمغرب، وهذا من خلال الجدول التالي رقم (10):

جدول رقم (10): توزيع البطالة حسب المدة الزمنية في الجزائر وتونس والمغرب (2009-2017).

السنة	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة			نسبة العاطلين أكثر من سنة		
	الجزائر	تونس	المغرب	الجزائر	تونس	المغرب
2009	38	43.4	54.6	66.4	41.6	69.5
2010	61.2	39.9	54.6	66.4	33.9	69.5
2011	62.1	60	51.3	63	71.9	66.7
2012	62.1	54.8	51.9	63	71.9	66.8
2013	62.1	54.8	51.9	60.8	71.9	66.8
2014	62.1	54.8	51.9	60.8	71.9	66.8
2015	62.1	52.3	51.9	60.8	71.9	65.3
2016	62.1	53.1	51.9	60.8	71.9	65.9
2017	60.1	53.8	71.9	-	-	-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد من2007-2018 (صندوق النقد العربي).

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن التأقلم مع متطلبات سوق العمل في فترة البطالة قصيرة المدى والمتمثلة في البطالة أقل من سنة، أي العاطلين على العمل لأول مرة، وفترة البطالة طويلة المدى، أي البطالة التي تفوق سنة. وهذه **المؤشرات** تعكس البطالة في أوساط المتعلمين، حيث أن عجز النظام التعليمي عن توفير المهارات المطلوبة للمتخرجين بهدف زيادة قابليتهم للتوظيف، وتعكس كذلك نفور المتعلمين وعدم إقبالهم على وظائف القطاع الخاص، حيث يفضل الخريجون الانتظار للحصول على فرص عمل في القطاع العام حتى وان استلزم الأمر بقائهم عاطلين عن العمل في القطاع غير المنظم مقابل أجر زهيد، حيث تشير البيانات أن نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة هي أكبر من نسبة العاطلين أو الباحثين عن العمل لأكثر من سنة، حيث سجلت في **الجزائر** خلال سنة 2009، نسبة قدرت بـ38 بالمئة نسبة الباحثين عن العمل لأول مرة، وهذا مقارنة بـ 66.4 بالمئة للباحثين عن العمل لأكثر من سنة، كما سجلت في سنة 2016 معدل قدر بـ 62.1 بالمئة للباحثين عن العمل لأول مرة و لأكثر من سنة قدرت بـ60.8 بالمئة. وهذا راجع بسبب رغبة الشباب

في الانتظار للتوظيف في القطاع الوظيف العمومي، ومن بين الأسباب الأخرى تزايد مخرجات التعليم وقلة مناصب العمل المعروضة وعدم جاذبية القطاع الخاص للتوظيف. أما **تونس**، فقد سجلت سنة 2009 نسبة قدرها 43.5 بالمئة للباحثين عن العمل لأول مرة لتنخفض سنة 2010 الى نسبة قدرها 39.9 بالمئة، لتعاود الارتفاع سنة 2011 الى 60 بالمئة، وبسبب هذا الارتفاع الذي كان من أسباب قيام الثورة التونسية في سنة 2011، وتراجع قطاع الخدمات والسياحة في استقطاب المزيد من الأيدي العاملة، أما نسبة الباحثين عن العمل لأكثر من سنة فقد سجلت سنة 2009، 41.6 بالمئة لتنخفض سنة 2010 الى 33.9 بالمئة وتعاود الارتفاع سنة 2011 الى أن تصل نسبة قدرها 71.9 بالمئة سنة 2016.وهذا راجع لوضعية الاقتصاد التونسي الذي يعتمد على السياحة وقطاع الخدمات ومن بين الأسباب الأخرى نجد عدم رغبة الشباب في التوظيف في غير اختصاصه، وفي قطاعات ضعيفة التشغيل وبرواتب منخفضة (بطالة هيكلية). وفي **المغرب** سجلت نسبة 54.6 بالمئة لطالبي العمل لأول مرة سنة 2009 ولتنخفض الى نسبة 51.9 بالمئة سنة 2016 أما نسبة طالبي العمل لأكثر من سنة فبلغت 69.5 بالمئة سنة 2009، ولتنخفض سنة 2011 بـ 66.7 بالمئة لتصل نسبة قدرها 65.9 بالمئة سنة 2016.وهذا راجع نتيجة زيادة نسبة التشغيل واستقطاب سوق العمل المغربي لمزيد من الأيدي العاملة.

المطلب الثاني: توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية والجنس

إنّ تحليل توزيع البطالة وفق المناطق الجغرافية، يسمح لنا بمعرفة مناطق انتشار البطالة بشكل كبير في المناطق الحضرية أو الريفية، حيث أن هذا التحليل له أهمية كبيرة في وضع برامج التشغيل الحكومية ولمعرفة تمركز حجم البطالة في المناطق الجغرافية وأيضا توزيع البطالة حسب الجنس (ذكور، إناث)، كما يسمح بالمقارنة بين الجنسين، إذ تشكل نسبة مرتفعة لدى الإناث مقارنة بالذكور في بعض المناطق الجغرافية، وهذا التحليل يسمح بوضع خطط وتوجهات للتخفيض من البطالة وللحد من نسبتها المرتفعة. ونوضح فيما يلي توزيع البطالة في الحضر والريف حسب الجنس لكل من الجزائر وتونس وموريتانيا وهذا من خلال الجدول التالي رقم (11):

جدول رقم (11): توزيع البطالة لدول المغرب العربي في الحضر والريف حسب الجنس للفترة (2014-2015)

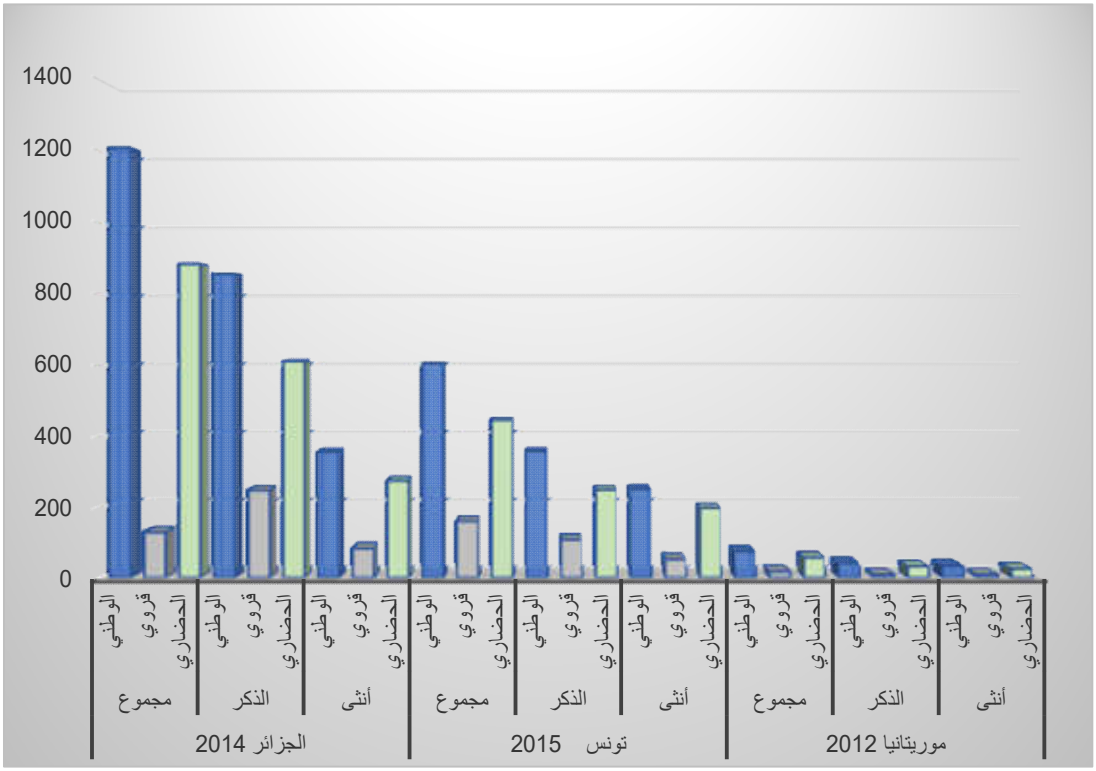
الجزائر 2014	مجموع	الوطني	1214
		قروي	128
		الحضاري	886
	الذكر	الوطني	859
		قروي	247
		الحضاري	612
	أنثى	الوطني	355
		قروي	82
		الحضاري	274
تونس 2015	مجموع	الوطني	605.1
		قروي	159.6
		الحضاري	445.5
	الذكر	الوطني	355.9
		قروي	107.4
		الحضاري	248.5
	أنثى	الوطني	249.2
		قروي	52.1
		الحضاري	197
موريتانيا 2012	مجموع	الوطني	73.4
		قروي	16.8
		الحضاري	56.5
	الذكر	الوطني	40.5
		قروي	8.6
		الحضاري	31.9
	أنثى	الوطني	32.9
		قروي	8.2
		الحضاري	24.6

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

من خلال الجدول رقم (11)، يتبين أن الوسط الحضري تتفشى فيها البطالة بشكل كبير مقارنة بالوسط بالريف، وهذا نتيجة لعدة متغيرات لكونها أكبر فئة سكانية، والنزوح الريفي الى المدينة والعديد من الأسباب الأخرى منها رغبة الشباب في التوظيف في المدينة والسكن فيها، مما يزيد من نسب البطالة في المدية والعكس

في الريف الذي نجده يحتاج الى اليد العاملة، وخصوصا في الفلاحة، ومن خلال المقارنة بين دول المغرب العربي نجد أن الجزائر تسجل أكبر النسب للبطالة في الحضر بالنسبة للذكور أكثر من الإناث، ونوضح ذلك من خلال التمثيل البياني رقم (14).

شكل رقم (14): توزيع البطالة في الحضر والريف حسب الجنس لدول المغرب العربي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة العمل الدولية

نُلاحظ من خلال الشكل السابق، أنه يعكس بصورة جيدة الوضع بالنسبة لجميع دول المغرب العربي حيث يبقى معدل البطالة في الوسط الحضري أكبر من المعدل السائد في وسط الريف، وذلك رغم تباين المفاهيم المستعملة في هذه الدول، وكذلك التباين من حيث توزيع السكان حسب وسط الإقامة وحسب الجنس، ومن خلال ما سبق نستعرض فيما يلي توزيع معدلات البطالة حسب الجنس لكل من الجزائر وتونس والمغرب للفترة 2010 حتى 2017. وهذا من خلال الجدول التالي رقم (12):

جدول رقم (12): توزيع معدلات البطالة في الجزائر وتونس والمغرب حسب الجنس للفترة (2010-2017)

البلدان	الجزائر			المغرب			تونس		
مؤشر / السنة	معدل البطالة ذكور	معدل البطالة إناث	معدل البطالة	معدل البطالة ذكور	معدل البطالة إناث	معدل البطالة	معدل البطالة ذكور	معدل البطالة إناث	معدل البطالة
2010	8.10	19,1	10	8.90	9.50	9.10	10.90	18.90	13
2012	11	17	9.60	8.70	9.90	9	14.60	25.60	17.60
2013	9.80	16.30	8.30	9.10	9.60	9.20	13.30	23	15.90
2014	9.30	17.10	10.60	9.50	10.30	9.70	13,9	24,2	15,3
2015	8,3	16,3	11,2	9,1	9.3	9.50	12.50	22.20	15.20
2016	8.20	18.30	10.20	8.80	10.70	9.30	12	23.10	15.50
2017	9.4	20.7	11.7	----	----	----	12.40	22.80	15.40

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (12)، أن معدلات البطالة في الدول المغرب العربي سجلت استقرارا في هذه الفترة، حيث بلغت أدنى مستوى لها في المغرب بمعدل 8.9 بالمئة سنة 2011 وأعلى مستوياتها في تونس بمعدل 18.3 سنة 2011، كما نلاحظ أن البطالة بين الإناث هي مرتفعة مقارنة بفئة الذكور في كل دول المغرب العربي. وهذا **راجع** الى نقص اليد العاملة للإناث خاصة في المناطق الريفية، كما أن النساء يشتغلن بنسبة أكبر في الوظيفة العمومية أو التعليم أو الصحة وفي القطاع الخدماتي بصفة عامة، أما في بعض القطاعات الصناعية لا نجدهن بشكل كبير ضمن الوظائف ذات الطابع التجاري إلا في الآونة الأخيرة، وأن النساء عندما لا تجد فرصة عمل مناسبة تفضل الجلوس في البيت، بينما الرجل مضطر للعمل وإن كان في ظروف صعبة.

المطلب الثالث توزيع البطالة حسب التحصيل العلمي.

إنّ تحليل توزيع البطالة حسب التحصيل العلمي له أهمية كبيرة، حيث عرفت بطالة حملة الشهادات تزايدا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة، ويرجع هذا لعدة أسباب، منها الانتقاء الصعب، وعامل الخبرة لأن المؤسسات تعطي الأولوية لتوظيف الشباب المؤهلين وذوي الخبرة المهنية، والى التقويم الخاطئ لمتطلبات سوق العمل من الأيدي العاملة، ورغبة المزيد من الشباب في التحصيل العلمي، لزيادة فرص مشاركة الشباب في القوى العاملة، حيث سجل تقدم ملحوظ في المنطقة المغاربية في زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم. ونوضح

فيما يلي نسبة الجامعيين والشباب من بين العاطلين لكل من الجزائر وتونس والمغرب للفترة (2009-2017) وهذا من خلال الجدول التالي رقم (13):

جدول رقم (13): نسبة الجامعيين والشباب من بين العاطلين الجزائر وتونس والمغرب للفترة (2009-2017)

السنة	نسبة الشباب العاطلين بين 15-24 سنة			نسبة الجامعيين بين العاطلين		
	الجزائر	تونس	المغرب	الجزائر	تونس	المغرب
2009	43,6	40,0	41,7	20	21,9	27,6
2010	43,2	37,2	41,7	21,4	32	27,6
2011	42,3	40,0	38,0	21,4	32,9	27,6
2012	42,3	40,0	37,8	21,4	32,9	18,9
2013	42,7	40,0	37,8	14,3	32,9	18,9
2014	42,7	40,0	37,8	14,3	32,9	18,9
2015	42,7	40,0	37,8	14,3	31,2	18,9
2016	42,7	40,0	22,5	14,3	41,7	18,9
2017	36.8	40.0	26.5	28.3	41.3	18.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (صندوق النقد العربي).

نُلاحظ من خلال الجدول رقم (13)، أن نسبة البطالة للشباب للفئة العمرية 15-24 مستقرة نوعا ما في دول المغرب العربي، حيث بلغت 43.6 بالمئة في الجزائر، و40بالمئة في تونس، و41.7 بالمئة في المغرب وذلك سنة 2009، لتصل الى نسبة تقدر بـ 42.7و40 بالمئة في كل من الجزائر وتونس وانخفضت في المغرب الى 22.5 بالمئة سنة 2016. ويرجع سبب ارتفاع نسبة البطالة في هذه الفئة العمرية الى طول فترة البطالة والى ارتفاع نسب الالتحاق بالجامعات. حيث سجلت **الجزائر** نسبة تقدر بـ 21 بالمئة سنة 2010، وتستقر على نفس الوتيرة إلى غاية 2013 بمعدل 14.3 بالمئة، وتبقى مستقرة على نفس الوتيرة سنة 2016، لترتفع في سنة 2017 الى 28.3 بالمئة. بينما **تونس**، سجلت بها بطالة لدى الجامعيين بنسبة تقدر 21.9 بالمئة سنة 2009 لتتضاعف سنة 2017 بنسبة 41.7 بالمئة. وفي **المغرب**، سجلت بطالة الجامعيين سنة 2009 بنسبة تقدر بـ 27.6 بالمئة لتنخفض سنة 2012 بنسبة تقدر بـ 18.9 بالمئة، وتبقى النسبة مستقرة بنفس الوتيرة الى غاية 2016. وتتعدد **أسباب** البطالة لدى الجامعيين في الدول المغرب العربي، وارتفاع نسبتها بشكل مستمر الى نوعية التعليم الجامعي، من خلال التوسع السريع وغير المخطط وعدم توافق مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، وعدم توازن بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل. ومن جهة أخرى نجد أن أصحاب

الشهادات والجامعيين هم الفئة الأكثر بحثا عن العمل، والتي يتصدرها الجامعيون في المرتبة الأولى، ثم يليهم المتخرجون من مراكز التكوين المهني، ويمكن تفسير ارتفاع معدل البطالة لدى الجامعين وأصحاب الشهادات من **عدة جوانب** أهمها[1]:

- ❖ الشباب في الجزائر يمثل ثلاثة أرباع السكان، ومعظمهم أصحاب شهادات.
- ❖ عدم التوافق بين احتياجات سوق العمل ومخرجات مؤسسات التعليم والتكوين
- ❖ نقص الفعالية في سياسة التشغيل المعتمدة والمعروفة بسياسات دعم تشغيل الشباب لفئة أصحاب الشهادات الجامعية.

ويرجع سبب عدم فاعلية سياسات التشغيل لدعم تشغيل الشباب، الى ترجيح المعالجة الاجتماعية لقضية البطالة بدلا من المعالجة الاقتصادية ذات الأمد البعيد، إذ أن هذه الفئة لم تحظ باهتمام كبير إلا بما يعرف في الجزائر بعقود ما قبل التشغيل، ونبين فيما يلي نسب الالتحاق الإجمالية لمستويات التعليم لكل من الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا للفترة (2005-2015)، وهذا من خلال الجدول التالي رقم (14):

جدول رقم (14): نسب الالتحاق الإجمالية لكل من الجزائر وتونس، المغرب وموريتانيا للفترة (2005-2015)

السنة	مستوى التعليم	موريتانيا	المغرب	تونس	الجزائر
2015	تعليم عالي	5,47	28,14	34,6	36,92
	ثانوي	30,6	69,06	88,2	99,76
	إعدادي	102,45	114,7	114,17	116,15
2010	تعليم عالي	4,43	14,41	35,17	29,84
	ثانوي	20.33	62,69	90,43	97,17
	إعدادي	96,3	112,28	107,23	115,46
2005	تعليم عالي	2,93	11,72	31,83	20,76
	ثانوي	22,25	49,84	84,8	78,78
	إعدادي	90,75	105,03	111,75	107,75

المصدر: بيانات البنك الدولي.

يتضح من خلال الجدول رقم (14)، الذي يبين نسب الالتحاق الإجمالية للجنسين (ذكور وإناث)، أنّ نسب التعليم الإعدادي يحقق أكبر النسب، حيث تتسم أسواق العمل بارتفاع معدلات البطالة فيها بين الشباب المتعلم، على الرغم من أن أغلب العاطلين في المتوسط هم الذين لم يحصلوا سوى مستوى أدنى من

[1] مصطفى طويطي، **إستراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولتية " التجربة الجزائرية نموذجا"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، 2015، ص20.

التعليم، أي ترتفع نسبة الشباب الحاصلين على تعليم عالي ويعانون من البطالة عن نسبة الشباب الحاصلين على تعليم أدنى ويعانون من البطالة، ولكن بشكل عام يعاني عدد أكبر من الشباب من الحاصلين على تعليم أدنى من البطالة. وبصفة عامة في دول المغرب العربي سجلت أعلى معدلاتها بين الحاصلين على تعليم إعدادي، ثم تليها الحاصلين على التعليم الثانوي وتليها الحاصلين على التعليم العالي، ولكن في الآونة الأخيرة نلاحظ تزايد بطالة حملة الشهادات الجامعين، وهذا له العديد من الأسباب الهيكلية الخاصة بالحالة الاقتصادية لدول المغرب العربي، والعلاقة بين كل من سياسة التشغيل واحتياجات ومتطلبات سوق العمل وعلاقتها بمخرجات التعليم ونوعيته.

المبحث الثاني: دراسة وصفية باستخدام المركبات الأساسية ACP لدول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017)

يُعتبر التحليل بالمركبات الأساسية طريقة لتمثيل المعلومات الكمية، اعتمادا على بعض الخواص الجبرية والهندسية، ويعود تاريخ أول ظهور لها سنة1901، وأدمجت في الإحصاء الرياضي سنة 1933 من طرف الاقتصادي هارولد هوتلينج، ولهذه الطريقة مزايا عدة منها أن كل عامل يستخرج أقصى كمية من التباين، وتؤدى إلى أقل قدر ممكن من البواقي، كما أن المصفوفة الارتباطية تختزل إلى أقل عدد من العوامل المتعامدة (غير المرتبطة)، ولم تشهد هذه الطريقة تطورا إلا بعد التطور الذي شهده الإعلام الآلي، لأنها تتضمن حسابات وبيانات معقدة يصعب الحصول عليها دون اللجوء إلى البرامج المخصصة لذلك، والتي تساعد بصفة كبيرة في تطبيق هذه الطريقة، وبغرض وصف متغيرات عينة الدراسة المقترحة فإننا نعتمد على طريقة المركبات الأساسية المرجحة باستخدام البرنامج الإحصائيXLstat-16 .

وفي التقديم الوصفي للبيانات المتغيرات (الملحق رقم 6)، التي لها علاقة بالمتغيرات محل الدراسة، نقوم بتطبيق طريقة المركبات الأساسية ACP على الدول التي تطرقنا إليها سابقا وهي الجزائر تونس وليبيا، المغرب وموريتانيا، خلال الفترة من 1990 إلى 2017، ولقد تم اختيار هذه المتغيرات بناءا على النظرية الاقتصادية وعلى العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات بالنمو الاقتصادي والبطالة ومكوناتها، وهذا في صياغة تتمثل في البطالة ومكوناتها وعلاقتها ببعض محددات النمو الاقتصادي، ولقد استخلصنا هذه المتغيرات المستعملة كالتالي:

- لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز LGDP؛
- لوغاريتم النفقات الحكومية ويرمز له بـ LG؛
- لوغاريتم عدد السكان ويرمز له بـ Lpop؛
- لوغاريتم التضخم ويرمز له بـ LINF؛
- لوغاريتم الكتلة النقدية ويرمز له بـ Lm؛
- لوغاريتم إجمالي اليد العاملة ويرمز له بـ Ll.

المطلب الأول: الدراسة الوصفية لبيانات الجزائر

في إطار الدراسة الوصفية لبيانات الجزائر، نستعمل طريقة التحليل بالمركبات الأساسية(ACP) ، وهذا خلال فترة الدراسة، حيث تقوم هذه الطريقة على دراسة البيانات المختلفة التي ترتبط فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط وإعادة تصنيفها وفق أسس وقواعد معينة، بحيث نحصل على مركبات أساسية قليلة هي عبارة عن تراكيب خطية للمتغيرات الأصلية، بشرط أن تفسر هذه المركبات الجزء الأكبر من التباين الكلي للمتغيرات الأصلية.

وتهدف هذه الدراسة الوصفية، لغرض توضيح العلاقة بين هذه المتغيرات وتأثيرها على البطالة والنمو الاقتصادي، حيث نستطيع أخذ نظرة شاملة من خلال وضع شكل بياني يوضح اهم العلاقات التميزية لمجموع المتغيرات.

1. جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية لبيانات الجزائر:

يدلُ كبر قيمة المتوسط على كبر نسبة مشاركته، وكلما كان الانحراف المعياري ضعيفا كان هذا المتغير مسؤولا عن تمركز المتغيرات واستقراره خلال فترة الدراسة، وعلى العكس كلما كان الانحراف المعياري كبيرا دلّ على أن هذا المتغير مضطرب خلال فترة الدراسة، ومسؤول عن تشتت البيانات. ويمكن وصف المتغيرات باستخدام مجموعة الاختبارات الوصفية الموضحة في الجدول التالي رقم (15):

جدول رقم (15): المتوسطات والانحرافات المعيارية لبيانات الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

المتغيرات	المشاهدات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
Un	28	2.284	3.461	2.851	0.445
GDB	28	26.279	27.076	26.643	0.275
L	28	15.685	16.309	16.062	0.191
G	28	24.862	26.055	25.345	0.442
Pop	28	17.070	17.537	17.306	0.134
M	28	-1.214	3.990	2.436	1.012
Inf	28	-1.081	3.455	1.726	1.052

المصدر: مخرجات البرنامج.xl-stat 16

تُظهر النتائج من خلال الجدول السابق أن المتغير الذي يعبر عن مؤشر الكثافة السكانية (LPOP)، هو المسؤول عن استقرار البيانات، لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر والمقدر بـ 0.13، مما يعني أنها الأقل تشتت وهذا يدل على أنه الأكثر استقرارا، وعلى العكس من ذلك نجد أن التضخم (INF)، هو مسؤول عن تشتت المتغيرات المدروسة بأكبر انحراف معياري مقدرا بـ 1.052.

2. دراسة الارتباطات بين المتغيرات لحالة الجزائر:

لدراسة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة، نعتمد على مصفوفة الارتباطات لتحليل ودراسة الترابط الموجود بين المتغيرات، ونوضح ذلك بالنسبة لبيانات حالة الجزائر من خلال الجدول رقم (16):

جدول رقم (16): مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة (حالة الجزائر)

Variables	Un	Gdp	l	G	Pop	M	Inf
Un	1	-0.908	-0.821	-0.929	-0.837	0.403	0.215
Gdp	-0.908	1	0.967	0.982	0.980	-0.466	-0.440
L	-0.821	0.967	1	0.924	0.983	-0.389	-0.534
G	-0.929	0.982	0.924	1	0.961	-0.525	-0.307
Pop	-0.837	0.980	0.983	0.961	1	-0.480	-0.456
M	0.403	-0.466	-0.389	-0.525	-0.480	1	-0.006
Inf	0.215	-0.440	-0.534	-0.307	-0.456	-0.006	1

المصدر: مخرجات البرنامج.xl-stat 16

إن عناصر المصفوفة أعلاه، تمثل معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة، فهي بذلك توضح مدى الترابط الموجود بين متغيرات النموذج، وفي تحليلنا لهذه المصفوفة نهتم بعلاقة معدل البطالة بمعدل النمو الاقتصادي ومع باقي متغيرات النموذج، وعند فحصنا لعمود المتغير معدل البطالة يتضح لنا من خلال الجدول السابق، أن إشارة كل المتغيرات تظهر بإشارة سالبة، أي أن هناك ارتباط سالب بين المتغير معدل البطالة (LUN) وكل متغيرات الدراسة المتمثلة في حجم السكان الإنفاق الحكومي الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي، ماعدا متغيرة معدل التضخم والمعروض النقدي بإشارة موجبة وهذا يعني أن هذه المتغيرات لها تأثير إيجابي على معدل البطالة.

2. القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور حالة الجزائر

تُشير القيم الذاتية الى حجم التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي، ونبين فيما يلي القيم الذاتية ونسب التمثيل المقابلة لكل محور عاملي، وهذا بالنسبة لحالة الجزائر، وهذا من خلال الجدول التالي رقم (17):

جدول رقم (17): القيم الذاتية ونسبة تمثيل المحاور (حالة الجزائر)

	F1	**F2**	**F3**	**F4**	**F5**	**F6**	**F7**
Eigenvalue	5.152	1.060	0.606	0.147	0.024	0.007	0.004
Variability (%)	73.596	15.149	8.651	2.105	0.348	0.094	0.058
Cumulative %	73.596	88.745	97.396	99.501	99.849	99.942	100.000

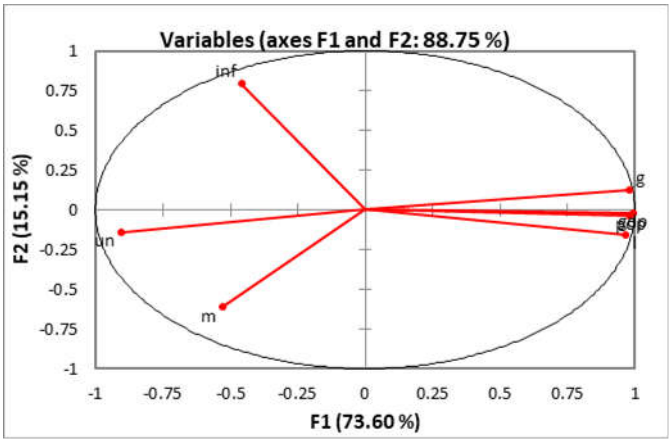
المصدر: مخرجات البرنامج.xl-stat 16

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن القيمة الذاتية الأولى تساوي 5.152 من الجمود الكلي، وأن المحور العاملي الأول f1، أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 73.596% من قيمة الجمود، أي أنها تحتوي على 73.596 من المعلومات الأساسية الموجودة في جدول المعطيات، وما بين تمثيل وأهمية هذ المحور في تمثيل وشرح معطيات الجدول، ولكنها غير كافية لذا نلجأ إلى المحور الثاني، والقيمة الذاتية الثانية تعادل1.06 من الجمود الكلي، أي أن المحور العاملي الثاني أو المركبة الأساسية الثانية تحتوي 15.149 من المعلومات الأساسية، وتعتبر هذه النسبة مكملة للنسبة الأولى، فهي تعطينا معلومات إضافية تساعدنا في عملية الشرح والتحليل، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (f2،f1) نسبة 88.745%من التمثيل العام ومنه نستنتج أن النسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط وأن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للبيانات، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (f2،f1).

3. التمثيل البياني للمتغيرات لبيانات الجزائر

من خلال تمثيل متغيرات بيانات الجزائر على دائرة الارتباطات، حيث كلما اقتربت المتغيرات من محيط الدائرة كان التمثيل أفضل، وكلما اقتربت من مركز الدائرة كانت سيئة التمثيل، ونوضح ذلك من خلال التمثيل التالي رقم (15):

شكل رقم (15): التمثيل البياني للمتغيرات (حالة الجزائر)



المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

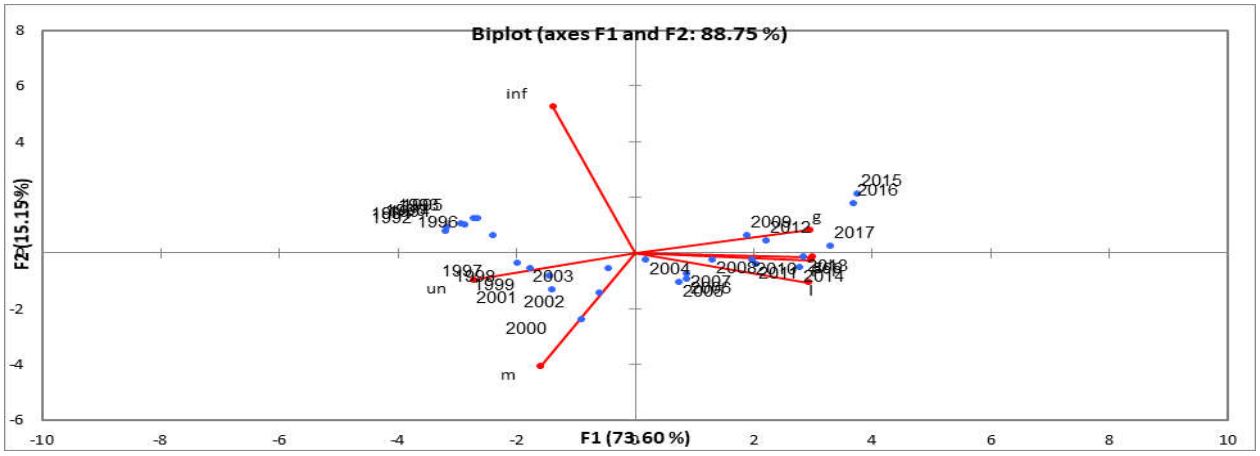
يتّضح من خلال التمثيل البياني على دائرة الارتباطات، أن معظم المتغيرات تقترب من محيط الدائرة، ما يعني أنها جيدة التمثيل ومقبولة في الدراسة، ومن خلال ملاحظة المسافات بين المتغيرات يمكننا القول أن المسافة بين متغيرات الناتج المحلي الإجمالي، حجم الإنفاق الحكومي، حجم العمالة، ومؤشر حجم السكان أنّ

المسافة تكاد تكون منعدمة وهو ما يُفسر على وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات،كما أن لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول،كما نجد متغيرة التضخم لها ارتباط قوي وموجد مع المحور الثاني، أما المسافة الإقليدية بين الناتج المحلي الإجمالي، حجم الإنفاق الحكومي، حجم العمالة، ومؤشر حجم السكان ومتغيرة معدل البطالة فهي كبيرة وتساوي بالتقريب 2 وهو ما يفسر العلاقة العكسية بين معدل البطالة والمتغيرات السابقة،كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين البطالة والتضخم والكتلة النقدية تساوي $\sqrt{2}$ وهذا يدل على أن التضخم له علاقة ارتباط متوسط وموجب مع معدل البطالة، أما الكتلة النقدية فلها ارتباط متوسط وسالب مع متغيرة البطالة.

4-دراسة الأفراد والربط بين المتغيرات (حالة الجزائر)

نهتم في هذا الفرع في دراسة العلاقة بين الأفراد والمتغيرات الخاصة ببيانات الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، ونوضح هذه العلاقة وكذلك نسبة الأفراد في تشكيل المحاور، وهذا من خلال الشكل التالي رقم (16):

شكل رقم (16): دراسة العلاقة بين الأفراد والمتغيرات (حالة الجزائر)



المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن الأفراد الذين يملكون أكبر نسبة مساهمة في تشكيل المحور الأول وبإحداثيات موجبة هم: 2005، 2006، 2007، 2008، 2010، 2012، 2013، 2014، 2017، وبإحداثيات سالبة هي: 1990، 1992، 1993، 1994، 1995، 1996، 1997، 1999، 2003.

كما أن المتغيرات LGDB، Ll، Lg، Lpop تأخذ أكبر القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، وتأخذ أقل القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وسالب مع المحور الأول، مما يعني أن

معدلات النمو ومؤشر عدد السكان والإنفاق الحكومي تحسنت وارتفعت من سنة 2006 الى غاية سنة 2017. ويمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق، حيث يمكن أن نميز بين عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني مع خصائص كل مجموعة فيما يخص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل، هناك مجموعات تمثل توزيع المتغيرات، فبالنسبة للمحور الأفقي سنوات 2006 حتى 2017، تختص بتمثيل قوي للمتغيرات، حيث تشكل ترابطا مهما عبر الزمن وخاصة في العشرية الأخيرة، كما اختص المحور العمودي التضخم والبطالة، وحجم الكتلة النقدية التي لها ارتباط وثيق مع سنوات 1990حتى 1993، ومن سنة 1994 حتى 2000، فهي تدل على مرحلة انتقالية وتغيرات جذرية عرفت الاقتصاد الوطني الجزائري، التي صاحبها ضعف في الأداء الاقتصادي نتيجة الظروف السياسية والأمنية التي شهدتها الجزائر.

المطلب الثاني دراسة وصفية لبيانات كل من تونس وليبيا

نستهل من خلال هذه الدراسة، وبنفس المنهجية السابقة لتحليل المعطيات حسب طريقة المركبات الأساسية (ACP)، وهذا من خلال الدراسة الوصفية لبيانات كل من تونس وليبيا.

1. دراسة وصفية للبيانات لحالة تونس

من خلال إجراء الاختيارات الوصفية لحالة تونس، وهذا باستعمال برنامج xl-stat في هذه الدراسة، الذي يمُكن من إعطاء وصف المتغيرات باستخدام مجموعة الاختبارات الوصفية الموضحة في الجدول التالي رقم (18):

جدول رقم (18): المتوسطات والانحرافات المعيارية لحالة تونس

المتغيرات	المشاهدات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
Lun	28	2.514	2.909	2.721	0.108
LGDB	28	24.557	25.553	25.124	0.323
Ll	28	14.745	15.229	15.032	0.147
Lg	28	23.300	24.691	24.094	0.456
Lpop	28	15.924	16.261	16.112	0.094
Lm	28	1.134	2.938	2.202	0.440
Linf	28	0.685	2.103	1.359	0.348

المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

تظهر النتائج من خلال الجدول السابق، أن المتغير الذي يعبر عن مؤشر الكثافة السكانية (LPOP)، هو المسؤول عن استقرار البيانات، لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر والمقدر بـ 0.094، وعلى العكس من ذلك نجد أن الإنفاق الحكومي (Lg)، هو مسؤول عن تشتت بيانات الدراسة لأنه يتميز بأكبر انحراف معياري مقدرا بـ 0.456. أي أن بياناته تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار

1.1 دراسة الارتباطات بين المتغيرات لحالة تونس

لدراسة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة لبيانات تونس، نعتمد على مصفوفة الارتباطات لتحليل مدى الارتباط بين المتغيرات، ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي رقم (19):

جدول رقم (19): مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة (لحالة تونس)

Variables	Lun	Lgdp	Ll	Lg	Lpop	Lm	Linf
Lun	**1**	-0.410	-0.353	-0.408	-0.332	-0.303	0.440
Lgdp	-0.410	**1**	0.993	0.986	0.987	0.119	-0.194
Ll	-0.353	0.993	**1**	0.978	0.996	0.107	-0.203
Lg	-0.408	0.986	0.978	**1**	0.962	0.123	-0.143
Lpop	-0.332	0.987	0.996	0.962	**1**	0.096	-0.199
Lm	-0.303	0.119	0.107	0.123	0.096	**1**	-0.333
Linf	0.440	-0.194	-0.203	-0.143	-0.199	-0.333	**1**

المصدر: مخرجات البرنامج.xl-stat 16

إنّ عناصر المصفوفة أعلاه تمثل مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة، فهي بذلك توضح مدى الترابط الموجود بين متغيرات النموذج، وفي تحليلنا لهذه المصفوفة سوف نقتصر على طبيعة الارتباط بين لوغاريتم معدل البطالة ومع باقي متغيرات النموذج.

وعند فحصنا لعمود المتغير معدل البطالة، يتضح لنا من خلال الجدول السابق، أنّ إشارة كل المتغيرات تظهر بإشارة سالبة، أي أن هناك ارتباط سالب بين المتغير معدل البطالة (LUN)، وكل متغيرات الدراسة المتمثلة في حجم السكان الإنفاق الحكومي الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي (أي العلاقة العكسية جاءت وفق النظرية الاقتصادية)، ماعدا متغيرة معدل التضخم بإشارة موجبة، وهذا يعني أن هذا المتغير له تأثير إيجابي على معدل البطالة أي عندما يرتفع التضخم تزداد معدلات البطالة، أي العلاقة الطردية جاءت عكس النظرية الاقتصادية ما بين التضخم والبطالة، وهذا يعني هناك تضخم ركودي أو تضخم مستورد ويرجع هذا لطبيعة الاقتصاد التونسي الذي يعتمد على قطاع السياحة، ومن الملاحظ أن المتغير Lun له ارتباط متوسط وسالب مع المتغير Lgdp بقيمة 0.41، وكذلك ارتباط سالب ومتوسط مع المتغيرات الأخرى.

2.1 القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور لحالة تونس

تُشير القيم الذاتية الى حجم التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي، حيث نوضح فيما يلي القيم الذاتية ونسب التمثيل المقابلة لكل محور عاملي بالنسبة لحالة تونس، وهذا من خلال الجدول التالي رقم (20):

جدول رقم (20): القيم الذاتية ونسبة تمثيل المحاور (لحالة تونس)

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7
Eigenvalue	4.234	1.485	0.700	0.545	0.030	0.005	0.001
Variability (%)	60.487	21.217	10.003	7.779	0.433	0.065	0.016
Cumulative %	60.487	81.704	91.707	99.485	99.918	99.984	100.000

المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

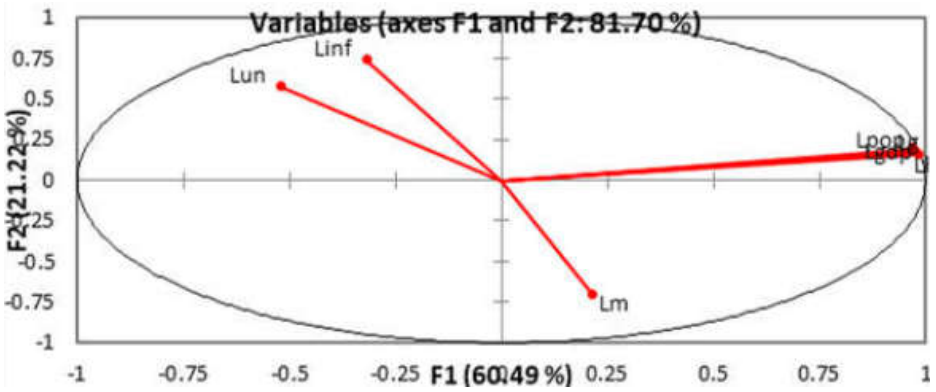
من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن أكبر قيمة ذاتية هي الأولى وتساوي 4.234 من الجمود الكلي وأن المحور العاملي الأول f1 (المركبة الأساسية الأولى) تمثل نسبة 60.487% من قيمة الجمود (التشتت الإجمالي)، أي أنها تحتوي على 60.487 من المعلومات الأساسية الموجودة في جدول المعطيات، وما بين تمثيل وأهمية هذ المحور في تمثيل وشرح معطيات الجدول، ولكنها غير كافية لذا نلجأ إلى المحور الثاني.

والقيمة الذاتية الثانية تعادل 1.485 من الجمود الكلي، أي أن المحور العاملي الثاني أو المركبة الأساسية الثانية تحتوي 21.217 % من المعلومات الأساسية، وتعتبر هذه النسبة مكملة للنسبة الأولى، فهي تعطينا معلومات إضافية تساعدنا في عملية الشرح والتحليل، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (f2،f1) نسبة 81.704%، من التمثيل العام ومنه نستنتج أن النسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط وأن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للبيانات، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (f2،f1).

3.1 التمثيل البياني للمتغيرات (لحالة تونس)

كلما اقتربت المتغيرات من محيط الدائرة كان التمثيل أفضل، وكلما اقتربت من مركز الدائرة كانت سيئة التمثيل، ونوضح ذلك من خلال الشكل رقم (17) الذي يمثل التمثيل البياني للمتغيرات.

شكل رقم (17): التمثيل البياني للمتغيرات لحالة تونس



المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

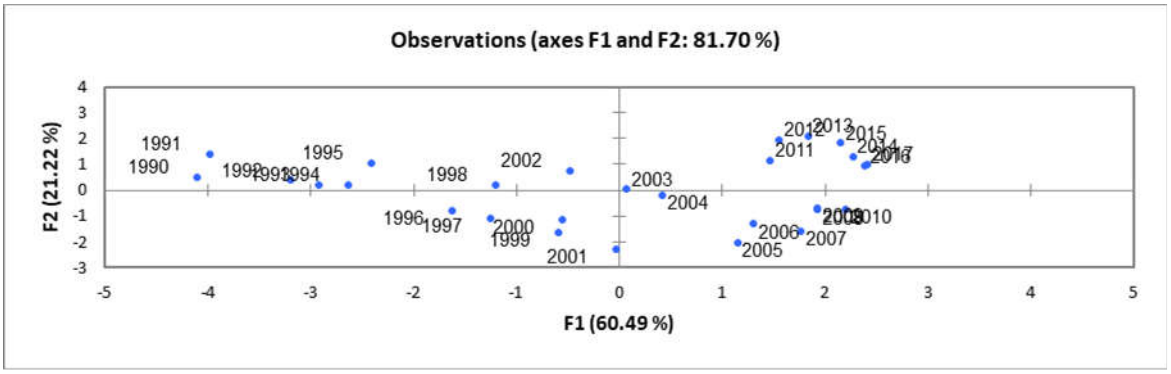
يتّضح من خلال التمثيل البياني أن المتغيرات تقترب من محيط الدائرة ما يعني أنها جيدة التمثيل ومقبولة في الدراسة، ومن خلال ملاحظة المسافات الاقليدية بين المتغيرات يمكننا القول أن المسافة بين متغيرات الناتج المحلي الإجمالي، حجم الإنفاق الحكومي، حجم العمالة، ومؤشر حجم السكان أنّ المسافة تكاد تكون منعدمة وهو ما يُفسر على وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات،كما أن لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول،كما نجد متغيرة التضخم لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الثاني، أما المسافة الإقليدية بين متغيرات الناتج والإنفاق، العمالة وحجم السكان مع متغيرة معدل البطالة فهي كبيرة وتساوي بالتقريب 2 وهو ما يفسر العلاقة العكسية بين معدل البطالة والمتغيرات السابقة،كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين البطالة والتضخم متوسطة وهذا يدل على أن التضخم له علاقة ارتباط متوسط وموجب مع معدل البطالة، أما الكتلة النقدية فلها ارتباط قوي وسالب مع متغيرة البطالة.

كما أن المتغيرات Lgdp،Ll ،Lg ،Lpop ترتبط ارتباطاً قوياً وموجباً مع المحور الأول، أي هذه المتغيرات لها علاقة مع النمو الاقتصادي في تونس، وأن المسافة ضعيفة جدا بين كل الثنائيات السابقة، وهذا يفسر بوجود ارتباط قوي وموجب بين كل من هذه الثنائيات.

4.1 دراسة الأفراد والربط بين المتغيرات (لحالة تونس)

نهتم في هذا الفرع بين المتغيرات والأفراد والخاصة ببيانات تونس، ونوضح هذه العلاقة وكذلك نسبة الأفراد في تشكيل المحاور، وهذا من خلال الشكل التالي رقم (18):

شكل رقم (18): دراسة العلاقة بين الأفراد (حالة تونس)



المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الأفراد الذين يملكون أكبر نسبة مساهمة في تشكيل المحور الأول وبإحداثيات موجبة هم: 2005، 2006،2007، 2009،2010، 2014،2016، 2017، وبإحداثيات سالبة هم 1990،1991،1992،1993،1994، 1995، 1998. كما أن المتغيرات LGDB،Ll ،Lg ،

Lpop تأخذ أكبر القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، وتأخذ أقل القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وسالب مع المحور الأول، مما يعني أن معدلات النمو ومؤشر عدد السكان والإنفاق الحكومي تحسنت وارتفعت من سنة 2007 الى سنة 2017، وهذا راجع للسياسات المتبعة وكذلك الى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأمنية في تونس.

ومن خلال التمثيل السابق، نلاحظ أن لتونس مستوى مرتفع في المتغيرات التي ترتبط مع النمو الاقتصادي وخاصة في الفترة (2007-2012)، ويرجع السبب في ذلك إلى إطلاق المشروع الاستراتيجي (المخطط الوطني الحادي عشر للتنمية)، والذي هدفه تحويل تونس نحو اقتصاد ذي قيمة مضافة أعلى ومتسم بكثافة المعرفة، كما أن المسافات الإقليدية صغيرة نوعا ما بين السنوات، وهذا يرجع لاستفادة تونس من البرامج الإنمائية سواء المدعمة من طرف الهيئات الدولية أو المدعمة من طرف المخططات الحكومية.

2. دراسة وصفية للبيانات لحالة ليبيا

من خلال إجراء الاختيارات الوصفية لحالة ليبيا وهذا باستعمال برنامج xl-stat في هذه الدراسة الذي يمُكن من إعطاء وصف المتغيرات باستخدام مجموعة الاختبارات الوصفية الموضحة في الجدول التالي رقم (21):

جدول رقم (21): المتوسطات والانحرافات المعيارية لحالة ليبيا

المتغيرات	المشاهدات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
Lun	28	2.760	3.012	2.949	0.050
LGDB	28	22.826	25.393	24.113	0.876
Ll	28	14.043	14.692	14.460	0.213
LPOP	28	15.305	15.668	15.528	0.112
LM	28	-1.218	3.974	2.454	1.023

المصدر: مخرجات البرنامج.16 xl-stat

وتظهر النتائج من خلال الجدول السابق، أن المتغير الذي يعبر عن معدل البطالة (Lun)، هو المسؤول عن استقرار البيانات، لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر والمقدر بـ 0.05 وعلى العكس من ذلك نجد أن مؤشر حجم الكتلة النقدية (Lm)، هو مسؤول عن تشتت بيانات المتغيرات المدروسة بأكبر انحراف معياري مقدرا بـ 1.023.

1.2 دراسة الارتباطات بين المتغيرات لحالة ليبيا

لدراسة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة لبيانات ليبيا، نعتمد على مصفوفة الارتباطات لتحليل مدى الارتباط بين المتغيرات، ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي رقم (22):

جدول رقم (22): مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة (حالة ليبيا)

VARIABLES	LUN	LGDB	LL	LPOP	LM
LUN	**1**	-0.383	-0.537	-0.565	-0.259
LGDB	-0.383	**1**	0.935	0.913	0.337
LL	-0.537	0.935	**1**	0.998	0.286
LPOP	-0.565	0.913	0.998	**1**	0.274
LM	-0.259	0.337	0.286	0.274	**1**

المصدر: مخرجات البرنامج.xl-stat 16 .

إنّ عناصر المصفوفة أعلاه، تمثل معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة، فهي بذلك توضح مدى الترابط الموجود بين متغيرات النموذج، وفي تحليلنا لهذه المصفوفة سوف نقتصر على طبيعة الارتباط بين لوغاريتم معدل البطالة ومع باقي متغيرات النموذج.

وعند فحصنا لعمود المتغير معدل البطالة يتضح لنا من خلال الجدول السابق، أنّ إشارة كل المتغيرات تظهر بإشارة سالبة أي أن هناك ارتباط سالب بين المتغير معدل البطالة (LUN)، وكل متغيرات الدراسة المتمثلة في حجم السكان الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن هذه المتغيرات لها علاقة عكسية على معدل البطالة. ومن الملاحظ أن المتغير Lun له ارتباط متوسط وسالب مع المتغير Lpop بقيمة 0.565، وكذلك ارتباط سالب وضعيف مع بقية المتغيرات الأخرى.

2.2 القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور لحالة ليبيا

تُشير القيم الذاتية الى حجم التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي ونوضح ذلك في الجدول التالي رقم (23)، الذي يُبين القيم الذاتية ونسب التمثيل المقابلة لكل محور عاملي بالنسبة لحالة ليبيا.

جدول رقم (23): القيم الذاتية ونسبة تمثيل المحاور (حالة ليبيا)

	F1	F2	F3	F4	F5
Eigenvalue	3.369	0.875	0.684	0.071	0.001
Variability (%)	67.378	17.507	13.683	1.420	0.012
Cumulative %	67.378	84.885	98.568	99.988	100.000

المصدر: مخرجات البرنامج.xl-stat 16

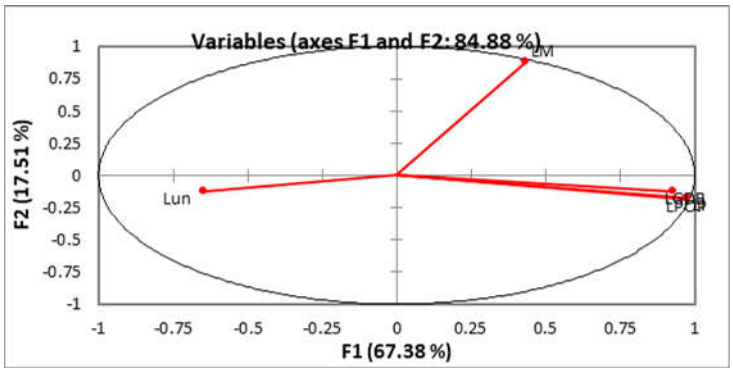
من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن أكبر قيمة ذاتية هي الأولى وتساوي 3.369 من الجمود الكلي، وأن المحور العاملي الأول f1 (المركبة الأساسية الأولى) تمثل نسبة 67.378% من قيمة الجمود (التشتت الإجمالي)، أي أنها تحتوي على 67 بالمئة من المعلومات الأساسية الموجودة في جدول المعطيات، وما بين تمثيل وأهمية هذ المحور في تمثيل وشرح معطيات الجدول، ولكنها غير كافية لذا نلجأ إلى المحور الثاني.

والقيمة الذاتية الثانية تعادل 0.875 من الجمود الكلي، أي أن المحور العاملي الثاني أو المركبة الأساسية الثانية تحتوي 17.507 %، من المعلومات الأساسية، وتعتبر هذه النسبة مكملة للنسبة الأولى، فهي تعطينا معلومات إضافية تساعدنا في عملية الشرح والتحليل، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (f2،f1) نسبة 84.885%من التمثيل العام، ومنه نستنتج أن النسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط، وأن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للبيانات، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (f2،f1).

3.2 التمثيل البياني للمتغيرات لحالة ليبيا

كلما اقتربت المتغيرات من محيط الدائرة كان التمثيل أفضل، وكلما اقتربت من مركز الدائرة كانت سيئة التمثيل، ونوضح فيما يلي التمثيل البياني للمتغيرات لبيانات ليبيا، وهذا من خلال الشكل التالي رقم (19):

الشكل رقم (19): التمثيل البياني للمتغيرات لحالة ليبيا



المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

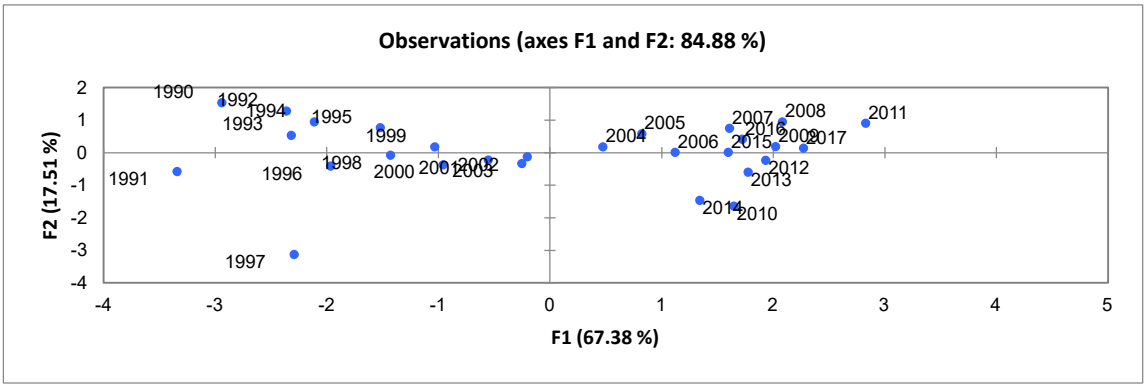
يتضح من خلال الشكل السابق، الذي يوضح تمركز المتغيرات على دائرة الارتباطات، أن معظم المتغيرات تقترب من محيط الدائرة، ما يعني أنها جيدة التمثيل ومقبولة في الدراسة، ماعدا المتغيرات Lun. كما نلاحظ إن المسافة الإقليدية بين البطالة وباقي المتغيرات كبيرة، وهذا يدل على أن هناك علاقة عكسية بين البطالة وبقية المتغيرات في حالة ليبيا خلال فترة الدراسة. كما أن المتغيرات LGDB،Ll، Lpop ترتبط ارتباط قوي

وموجب مع المحور الأول، وأن المسافة ضعيفة جدا بين كل الثنائيات السابقة، وهذا يفسر بوجود ارتباط قوي وموجب بين كل من هذه الثنائيات.

4.2 دراسة الأفراد والربط بين المتغيرات لحالة ليبيا

نهتم في هذا الفرع في دراسة العلاقة بين المتغيرات والأفراد والخاصة ببيانات ليبيا، وكذلك نسبة الأفراد في تشكيل المحاور. ونوضح هذه العلاقة، من خلال الشكل التالي رقم (20):

شكل رقم (20): دراسة العلاقة بين الأفراد (حالة ليبيا)



المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن الأفراد الذين يملكون أكبر نسبة مساهمة في تشكيل المحور الأول وبإحداثيات موجبة هم: 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2011، 2012، 2013، 2009، 2010، 2014، 2016، 2017، وبإحداثيات سالبة هم من 1990 الى غاية 2003.كما أن المتغيرات LGDB،Ll، LPOP تأخذ أكبر القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، وتأخذ أقل القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وسالب مع المحور الأول، مما يعني أن معدلات النمو ومؤشر عدد السكان تحسنت وارتفعت من سنة 2004 الى سنة 2017. وهذا يتنافى مع ما هو موجود على أرض الواقع نتيجة الأزمة والحروب في ليبيا، وراجع كذلك للسياسات المتبعة وكذلك الى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في ليبيا.

المطلب الثالث: دراسة وصفية لبيانات كل من المغرب وموريتانيا

نستهل من خلال هذه الدراسة وبنفس المنهجية السابقة تحليل المعطيات حسب طريقة(ACP)، وهذا من خلال الدراسة الوصفية لبيانات كل من المغرب وموريتانيا.

1-دراسة وصفية للبيانات لحالة المغرب

من خلال إجراء الاختيارات الوصفية لحالة المغرب، وهذا باستعمال برنامج xl-stat في هذه الدراسة الذي يمُكن من إعطاء وصف المتغيرات باستخدام مجموعة الاختبارات الوصفية الموضحة في الجدول التالي رقم (24):

جدول رقم (24): المتوسطات والانحرافات المعيارية لحالة المغرب

المتغيرات	المشاهدات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
Lun	28	2.187	3.131	2.509	0.295
LGDB	28	25.310	26.327	25.798	0.333
Ll	28	15.853	16.358	16.138	0.153
LG	28	26.629	27.692	27.136	0.351
LPOP	28	17.030	17.392	17.217	0.105
LM	28	1.128	3.067	2.161	0.510
Linf	28	-0.814	2.078	0.648	0.804

المصدر: مخرجات البرنامج.16 xl-stat

تُظهر النتائج أعلاه، أن المتغير الذي يعبر عن مؤشر الكثافة السكانية (LPOP)، هو المسؤول عن استقرار بيانات المتغيرات، لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر والمقدر بـ 0.105، وعلى العكس من ذلك نجد أن معدل التضخم، هو مسؤول عن تشتت بيانات المتغيرات المدروسة بأكبر انحراف معياري مقدرا بـ 0.804.

1.1 دراسة الارتباطات بين المتغيرات لحالة المغرب

لدراسة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة لبيانات المغرب، نعتمد على مصفوفة الارتباطات لتحليل مدى الارتباط بين المتغيرات، ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي رقم (25):

جدول رقم (25): مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة (حالة المغرب)

Variables	Lun	LGDB	Ll	LG	LPOP	LM	Linf
Lun	**1**	-0.899	-0.896	-0.895	-0.874	0.300	0.595
LGDB	-0.899	**1**	0.979	0.998	0.989	-0.536	-0.621
Ll	-0.896	0.979	**1**	0.973	0.993	-0.515	-0.696
LG	-0.895	0.998	0.973	**1**	0.985	-0.552	-0.604
LPOP	-0.874	0.989	0.993	0.985	**1**	-0.555	-0.671
LM	0.300	-0.536	-0.515	-0.552	-0.555	**1**	0.280
Linf	0.595	-0.621	-0.696	-0.604	-0.671	0.280	**1**

المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

إنّ عناصر المصفوفة أعلاه، تمثل معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة، وعند فحصنا لعمود المتغير معدل البطالة يتضح لنا من خلال الجدول السابق، أن إشارة كل المتغيرات تظهر سالبة أي أن هناك ارتباط قوي وسالب بين المتغير معدل البطالة (LUN)، وكل متغيرات الدراسة المتمثلة في حجم السكان، الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي، ماعدا متغيرتين LM، Linf بإشارة موجبة، وهذا يعني أن هذا المتغير لهما تأثير إيجابي على معدل البطالة بمعامل ارتباط متوسط يقدربـ0.595، وارتباط موجب وضعيف مع حجم الكتلة النقدية LMبمعامل ارتباط يقدربـ0.3. ومن الملاحظ أن المتغير Lun له ارتباط قوي وسالب مع المتغير LGDB بقيمة 0.889، وكذلك ارتباط قوي وسالب مع بقية المتغيرات الأخرى.

2.1 القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور حالة المغرب

تُشير القيم الذاتية الى حجم التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي والجدول التالي رقم (26)، يوضح القيم الذاتية ونسب التمثيل المقابلة لكل محور عاملي بالنسبة لحالة المغرب.

جدول رقم (26): القيم الذاتية ونسبة تمثيل المحاور لحالة المغرب

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7
Eigenvalue	5.556	0.794	0.514	0.108	0.024	0.002	0.001
Variability (%)	79.371	11.348	7.347	1.545	0.340	0.035	0.015
Cumulative %	79.371	90.718	98.065	99.610	99.950	99.985	100.000

المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

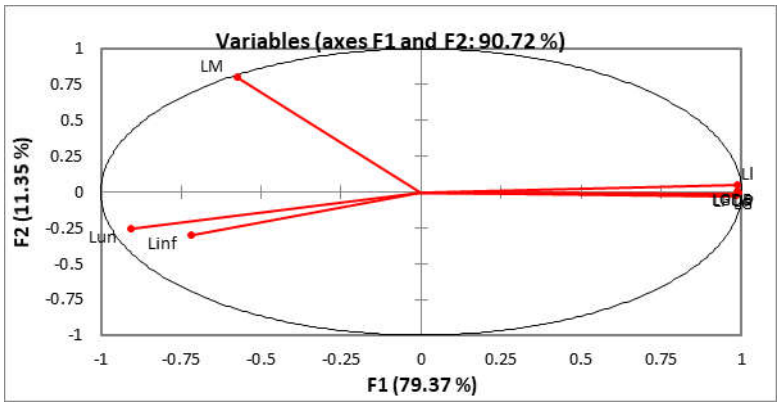
من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن أكبر قيمة ذاتية هي الأولى وتساوي 5.556 من الجمود الكلي، وأن المحور العاملي الأول f1 (المركبة الأساسية الأولى) تمثل نسبة 79.371% من قيمة الجمود (التشتت الإجمالي)، أي أنها تحتوي على 79 بالمئة من المعلومات الأساسية الموجودة في جدول المعطيات، وما بين أهمية هذا المحور وتمثيله في شرح معطيات الجدول، نعتبر نسبته غير كافية لذا نلجأ إلى المحور الثاني.

والقيمة الذاتية الثانية تعادل 0.794 من الجمود الكلي، أي أن المحور العاملي الثاني أو المركبة الأساسية الثانية تحتوي 11.348% من المعلومات الأساسية، وتعتبر هذه النسبة مكملة للنسبة الأولى، فهي تعطينا معلومات إضافية تساعدنا في عملية الشرح والتحليل، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (f2،f1) نسبة 90.718%من التمثيل العام. ومنه نستنتج أن النسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط، وأن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للبيانات، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (f2،f1).

3.1 التمثيل البياني للمتغيرات حالة المغرب

كلما اقتربت المتغيرات من محيط الدائرة كان التمثيل أفضل، وكلما اقتربت من مركز الدائرة كانت سيئة التمثيل، ونوضح ذلك من خلال الشكل رقم (21) الذي يمثل التمثيل البياني للمتغيرات.

شكل رقم (21): التمثيل البياني للمتغيرات لحالة المغرب



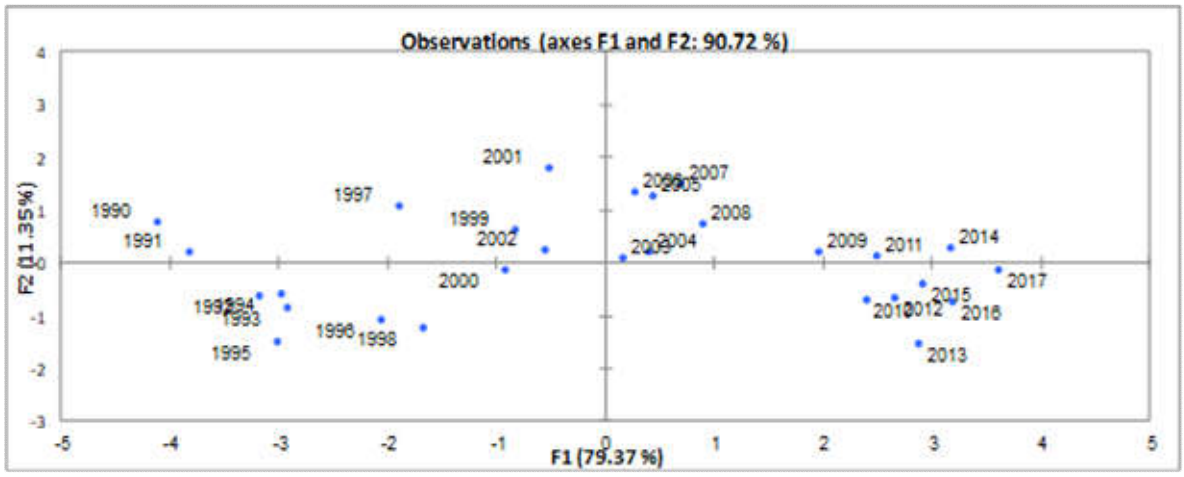
المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

يتضح من خلال التمثيل البياني على دائرة الارتباطات، أن معظم المتغيرات تقترب من محيط الدائرة، ما يعني أنها جيدة التمثيل ومقبولة في الدراسة، ماعدا المتغيرات Lun-Linf-. كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين البطالة وباقي المتغيرات كبيرة، وهذا يدل على أن هناك علاقة عكسية بين البطالة وبقية المتغيرات باستثناء التضخم مسافة صغيرة تدل على علاقة ارتباط قوية وسالبة مع البطالة. كما أن المتغيرات LGDB،Ll ،Lg ، Lpopترتبط ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أي هذه المتغيرات لها علاقة مع النمو الاقتصادي، وأن المسافة ضعيفة جدا بين كل الثنائيات السابقة وهذا يفسر بوجود ارتباط قوي وموجب بين كل من هذه الثنائيات.

4.1 دراسة الأفراد والربط بين المتغيرات حالة المغرب

نهتم في هذا الفرع بين المتغيرات والأفراد والخاصة ببيانات المغرب، ونوضح هذه العلاقة وكذلك نسبة الأفراد في تشكيل المحاور، وهذا من خلال الشكل رقم (22):

شكل رقم (22): دراسة العلاقة بين الأفراد (حالة المغرب)



المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في **المغرب**، أن الأفراد الذين يملكون أكبر نسبة مساهمة في تشكيل المحور الأول وبإحداثيات موجبة هم: 2007، 2008 ،2015، 2012، 2009 ،2010، 2014 ،2016، 2017، وبإحداثيات سالبة هم 1990 ،1991، 1992 ،1993، 1994، 1998، 2000 ،2001، 2002، 1999، كما أن المتغيرات LGDB، Ll،Lg، Lpop تأخذ أكبر القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، وتأخذ أقل القيم في السنوات التي

لها ارتباط قوي وسالب مع المحور الأول، مما يعني أن معدلات النمو ومؤشر عدد السكان والإنفاق الحكومي تحسنت وارتفعت من سنة 2003 الى سنة 2017.

ومن خلال التمثيل البياني، يمكن أن نميز ثلاث مجموعات تمثل توزيع المتغيرات، فبالنسبة للمحور الأفقي سنوات 2008 حتى سنة 2012 تختص بتمثيل قوي للمتغيرات، حيث تشكل المتغيرات ترابطا مهما عبر الزمن، وخاصة في العشرية الأخيرة؛ أما المجموعة الثانية تخص السنوات من 2002 حتى 2007؛ أما المجموعة الثالثة من ستة 2003 و2004 فهي قريبة من مركز الثقل، وهي تدل على مرحلة صعبة للاقتصاد المغربي حيث كان يعاني من تدهور كبير في المتغيرات السابقة نتيجة عدم تنويع الاقتصاد، وضعف الصادرات والعجز في الموازنة وميزان المدفوعات التي شهدها المغرب.

2-دراسة وصفية للبيانات لحالة موريتانيا

من خلال إجراء الاختيارات الوصفية لحالة موريتانيا وهذا باستعمال برنامج xl-stat الذي يمُكن من إعطاء وصف المتغيرات باستخدام مجموعة الاختبارات الوصفية الموضحة في الجدول التالي رقم (27):

جدول رقم (27): المتوسطات والانحرافات المعيارية (موريتانيا).

المتغيرات	المشاهدات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
Lun	28	2.273259	2.524288	2.408071	0.081468
LGDB	28	22.46339	23.47449	22.93798	0.341343
Ll	28	13.25547	13.98394	13.61226	0.214374
Lg	28	24.11416	25.54498	24.84066	0.514616
LPOP	28	14.52568	15.27006	14.88757	0.227812
Linf	28	0.386425	2.495323	1.622257	0.489522

المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

تُظهر النتائج من خلال الجدول أعلاه، أن المتغير الذي يعبّر عن مؤشر الكثافة السكانية (LPOP)، هو المسؤول عن استقرار البيانات، لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر والمقدر بـ 0.094، وعلى العكس من ذلك نجد أن الإنفاق الحكومي (Lg) هو مسؤول عن تشتت بيانات المتغيرات المدروسة بأكبر انحراف معياري مقدرا بـ 0.456.

1.2 دراسة الارتباطات بين المتغيرات لحالة موريتانيا

لدراسة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة، نعتمد على مصفوفة الارتباطات لتحليل مدى الارتباط بين المتغيرات، ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي رقم (28):

جدول رقم (28): مصفوفة معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة (حالة موريتانيا)

Variables	Lun	LGDB	LI	Lg	LPOP	Linf
Lun	**1**	-0.790	-0.721	-0.817	-0.746	0.105
LGDB	-0.790	**1**	0.982	0.980	0.989	-0.456
LI	-0.721	0.982	**1**	0.967	0.999	-0.499
Lg	-0.817	0.980	0.967	**1**	0.975	-0.362
LPOP	-0.746	0.989	0.999	0.975	**1**	-0.488
Linf	0.105	-0.456	-0.499	-0.362	-0.488	**1**

المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

إنّ عناصر المصفوفة أعلاه تمثل مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة، وفي تحليلنا لهذه المصفوفة سوف نقتصر على طبيعة الارتباط بين لوغاريتم معدل البطالة ومع باقي متغيرات النموذج، وعند فحصنا لعمود المتغير معدل البطالة يتضح لنا من خلال الجدول أنّ إشارة كل المتغيرات تظهر سالبة، أي أن هناك ارتباط سالب بين المتغير معدل البطالة (LUN)، وكل متغيرات الدراسة المتمثلة في حجم السكان الإنفاق الحكومي الناتج المحلي الإجمالي، ماعدا متغيرة معدل التضخم بإشارة موجبة، وهذا يعني أن هذا المتغير له تأثير إيجابي على معدل البطالة. ومن الملاحظ أن المتغير Lun له ارتباط قوي وسالب مع المتغير Lgdp بقيمة 0.79، وكذلك ارتباط سالب وقوي مع بقية المتغيرات الأخرى.

2.2 القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور لحالة موريتانيا.

تُشير القيم الذاتية الى حجم التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي، ونبين فيما يلي القيم الذاتية ونسب التمثيل المقابلة لكل محور عاملي. وهذا بالنسبة لحالة موريتانيا، ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي رقم (29):

جدول رقم (29): القيم الذاتية ونسبة تمثيل المحاور(موريتانيا).

	F1	F2	F3	F4	F5	F6
Eigenvalue	4.803	0.929	0.236	0.019	0.013	0.000
Variability (%)	80.042	15.484	3.938	0.309	0.219	0.008
Cumulative %	80.042	95.526	99.464	99.773	99.992	100.000

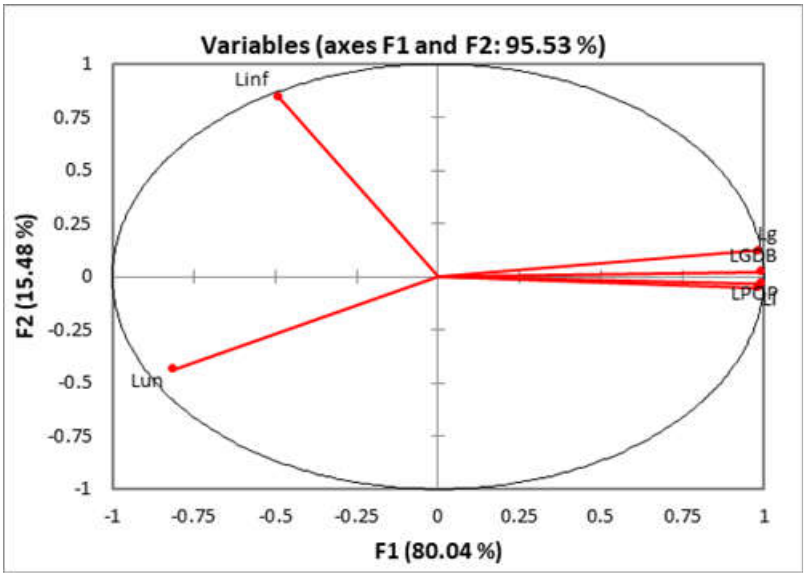
المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن أكبر قيمة ذاتية هي الأولى وتساوي 4.803 من الجمود الكلي، وأن المحور العاملي الأول f1 (المركبة الأساسية الأولى) تمثل نسبة 80.042% من قيمة الجمود (التشتت الإجمالي)، أي أنها تحتوي على 80 من المعلومات الأساسية الموجودة في جدول المعطيات، وما بين تمثيل وأهمية هذ المحور في تمثيل وشرح معطيات الجدول، ولكنها غير كافية لذا نلجأ إلى المحور الثاني. والقيمة الذاتية الثانية تعادل 0.929 من الجمود الكلي، أي أن المحور العاملي الثاني أو المركبة الأساسية الثانية تحتوي 15.484% من المعلومات الأساسية، وتعتبر هذه النسبة مكملة للنسبة الأولى، فهي تعطينا معلومات إضافية تساعدنا في عملية الشرح والتحليل، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (f2،f1) نسبة 95.526% من التمثيل العام. ومنه **نستنتج** أن النسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط، وأن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للبيانات، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (f2،f1).

3.2 التمثيل البياني للمتغيرات لحالة موريتانيا

كلما اقتربت المتغيرات من محيط الدائرة كان التمثيل أفضل، وكلما اقتربت من مركز الدائرة كانت سيئة التمثيل، ونوضح ذلك من خلال الشكل رقم (23) الذي يمثل التمثيل البياني للمتغيرات لحالة موريتانيا.

الشكل رقم (23): التمثيل البياني للمتغيرات (حالة موريتانيا)



المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

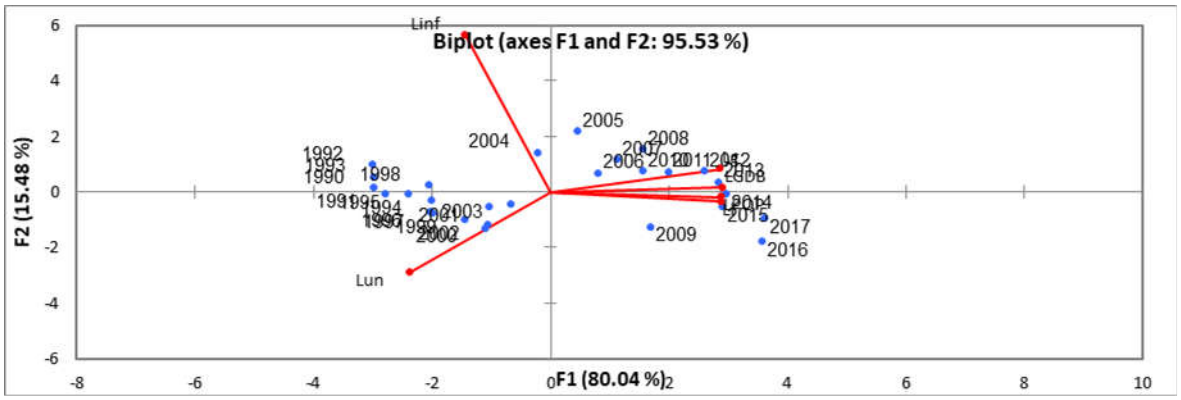
يتّضح من خلال التمثيل البياني على دائرة الارتباطات، أن معظم المتغيرات تقترب من محيط الدائرة، ما يعني أنها جيدة التمثيل ومقبولة في الدراسة، وأن المسافة الإقليدية بين البطالة وباقي المتغيرات كبيرة، وهذا

يدلّ على أن هناك علاقة عكسية بين البطالة وبقية المتغيرات السابقة باستثناء التضخم فالمسافة متوسطة تدل على علاقة ارتباط متوسطة. كما أن المتغيرات LGDB،Ll، Lg، Lpop ، ترتبط ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أي هذه المتغيرات لها علاقة مع النمو الاقتصادي في موريتانيا، وأن المسافة ضعيفة جدا بين كل الثنائيات السابقة، وهذا يفسر بوجود ارتباط قوي وموجب بين كل من هذه الثنائيات.

4.2 دراسة الأفراد والربط بين المتغيرات حالة موريتانيا

نهتم في هذا الفرع في دراسة العلاقة بين الأفراد والمتغيرات الخاصة ببيانات موريتانيا، وكذلك نسبة الأفراد في تشكيل المحاور. ونوضح هذه العلاقة من خلال الشكل التالي رقم (24):

شكل رقم (24): دراسة العلاقة بين الأفراد والمتغيرات (حالة موريتانيا)



المصدر: مخرجات البرنامج xl-stat 16.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن الأفراد الذين يملكون أكبر نسبة مساهمة في تشكيل المحور الأول وبإحداثيات موجبة هم: 2006، 2007، 2008، 2009، 2001، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، وبإحداثيات سالبة هي: 1990، 1991، 1992، 1993، 1994، 1995، 1998، 2000، 2001، 2003.

كما أن المتغيرات LGDB،Ll، Lg، Lpop تأخذ أكبر القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، وتأخذ أقل القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وسالب مع المحور الأول، مما يعني أن معدلات النمو ومؤشر عدد السكان والإنفاق الحكومي تحسنت وارتفعت من سنة 2006 الى سنة 2017. مما يعني أن هذه المتغيرات لها علاقة مع النمو الاقتصادي خلال هذه السنوات في موريتانيا، وهذا راجع للسياسات المتبعة، وكذلك الى الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية في موريتانيا.

المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسات الكمية السابقة

إنّ الدراسات والبحوث السابقة، هي من أهم الخطوات التي تعين الباحث في إعطاء حدود فاصلة بين دراسته والدراسات التي لها علاقة بالظاهرة التي يتناولها، وذلك من خلال المواضيع التي يجب أن تكون امتداداً لما سبقتها من الدراسات، إضافة إلى ذلك فالدراسات السابقة تسمح للباحث بالإحاطة بموضوعه من حيث الدراسة النظرية أو التطبيقية، وتساعده على تجنب الأخطاء التي وقع فيها الدارسون، ومن خلال هذا المبحث نطرح أبرز الدراسات، التي لها جانب كبير من معالجة نفس الموضوع الذي نتناوله.

المطلب الأول: الدراسات المحلية.

تطرقت الكثير من الدراسات الجزائرية الى موضوع علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي بشقيه التحليلي والكمي، حيث أخذ هذا الموضوع حيزا كبيرا وأهمية كبيرة لدى الباحثين، نظرا لما شكلته هذه المعضلة منذ عقود، وعليه يمكن سرد بعض من هذه الدراسات كما يلي:

1-**أطروحة دكتوراه** للطالبة سمية شهيناز، بعنوان "**الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر**[1]"، **هدفت** هذه الدراسة إلى تحليل وقياس الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري للفترة (1985-2015)، واستخدمت الدراسة **المنهج الوصفي التحليلي** وهذا من خلال الطرح النظري والتطبيقي باستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار نموذج يتضمن **المتغيرات** التالية: النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ومعدل التضخم، وتكوين رأس المال، حجم الإنفاق الحكومي والصادرات والواردات، كما تم استخدام أساليب التقدير حيث تم تقدير العلاقة الديناميكية عن طريق استخدام **منهج الحدود للتكامل المشترك في المرحلة الأولى**، ثم بعدها تم تقدير علاقة "Okun" المطورة من طرف "غوردن" الديناميكية، وذلك بهدف تقدير مرونات الأجلين القصير والطويل. وبعد إجراء التصحيحات والاختبارات اللازمة، تم الوصول للنموذج التالي:

$$GL_T = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n}\beta_i(\mathrm{GL})_{t-i} + \sum_{j=0}^{m}\delta(\mathrm{GY})_{t-j} + \sum_{i=1}^{n}x_i(\mathrm{GI})_{t-i} + u_t$$

وتتلخص أهم **نتائج** هذه الدراسة في الآتي: أن مكونات النشاط الاقتصادي المتمثلة في كل من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التراكم في رأسمال، تؤثر بشكل ضعيف على معدلات البطالة في الأجل الطويل،

[1] طالب سمية شهيناز، **الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي لعباس،2017.

في حين أن معدلات البطالة لا تستجيب في الأجل الطويل لكل من حجم الإنفاق الحكومي والصادرات والواردات، بالإضافة إلى عدم تحقق علاقة فيليبس. ومن خلال تفكيك السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة عن طريق مرشح بريسكوت HP، من أجل تحديد مسبق للاتجاه العام للبطالة وللناتج المحلي الإجمالي من أجل تقدير قانون Gordon1984، تمّ التوصل إلى أنه لا يمكن تطبيق قانون غوردن في الجزائر، أي أن معدلات النمو الاقتصادي لا تساهم في التخفيض من معدلات البطالة، كما أن النمو الاقتصادي والبطالة ذو خاصية Procyclical أي يتزامنان في تقلباتهم. **وأوصت** الدراسة بضرورة إصلاح هيكل الاقتصاد الجزائري بالطريقة التي تسمح باستيعاب عدد أكبر من العاملين، والرفع من معدلات النمو، مع تشجيع الاستثمارات التي تستخدم بكثافة اليد العاملة، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتقليل معدلات البطالة.

2-أطروحة دكتوراه للطالب بوصافي كمال، بعنوان "**حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**"[1]. **تهدف** هذه الدراسة إلى البحث في الآلية التي تحكم سوق العمل على المستوى الكلي في الجزائر، وفيما إذا كانت السياسة الاقتصادية المتبعة خلال فترة الإصلاحات بما فيها سياسة الإنعاش الاقتصادي تتوافق وهذه الآلية، أم العكس تزيد من اختلالها وتفاقم حدتها مما ينعكس سلبا على مستوى التشغيل، ومن خلال هذه الدراسة نلاحظ أن توجيه الباحث هو توجيه اقتصادي كلي تطبيقي، أي انه يجمع بين الطرح النظري والطرح التطبيقي في إطار **المنهج الوصفي التحليلي**، من خلال الدراسة الوصفية وهذا من أجل الإحاطة بخصوصية سوق العمل في الجزائر، وخصوصية المحيط الذي يتطور فيه هذا السوق. ومن خلال استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث تم اختيار نموذج يتضمن **المتغيرات** التالية: النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، حيث أن uعدد البطالين، p معدل التضخم السنوي، أما IAS فيشكل مؤشر التباين في نمو الإنتاج فيما بين القطاعات، كما تم استخدام أساليب التقدير للعلاقة الديناميكية بطريقة المربعات الصغرى، ومن ثم تقدير بتقنية **الانحدار الذاتي الشعاعي (var)** وبعد إجراء التصحيحات والاختبارات اللازمة، تم الوصول للنماذج التالية:

$$\Delta u_t = \sum_{i=1}^{k} b_{t-i} \Delta u_{t-i} \sum_{i=0}^{k} c_{t-i} \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \ \ldots (1)$$

[1] بوصافي كمال، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2006.

$$\text{var}(u_{t-i}, IAS_{t-i}, SMRL, d(p_{t-i})) \dots (2)$$

وخلصت هذه الدراسة إلى أن:

- ❖ السياسة الاقتصادية الظرفية المطبقة في سنوات التسعينيات، صاحبها في المقابل تقلبات كبيرة في البطالة الظرفية، وقد استمرت هذه الحالة حتى مع بداية الإنعاش الظرفي الاقتصادي؛
- ❖ المقاربة الإحصائية لوحدها لا تكفي لمعرفة الأسباب التي تجعل البطالة تتطور بشكل متطاير، ولا الأسباب التي تجعل البطالة في الجزائر تتجه اتجاها طرديا مع النمو الاقتصادي، دون الرجوع للتحليل الاقتصادي.

3-**مقال للباحثين** عبد الهادي مداح، البشير عبد الكريم، بعنوان "**دراسة قياسية للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة حالة الجزائر 1981-2014**"[1]. **هدفت** هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وسوق العمل، من خلال دراسة العلاقة بين التغير في الناتج المحلي الحقيقي والتغير في معدل البطالة خلال الفترة (1981-2014)، من خلال الطرح النظري والطرح التطبيقي في إطار المنهج الوصفي التحليلي واستخدام أساليب التحليل القياسي لاختبار تحقق علاقة Okun في حالة الاقتصاد الجزائري، حيث تمت دراسة استقراريه سلسلة التغير في الناتج المحلي الحقيقي وسلسلة التغير في معدل البطالة، وكذلك دراسة السببية بين المتغيرين؛ **وخلص** الباحثان إلى **استخدام نموذج** VAR في دراسة العلاقة بين المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، وذلك بالاعتماد على قانون Okun واعتمد على النموذج التالي:

$$\Delta U_T = \beta_0 - \beta_1 \Delta Y_T + \varepsilon_T$$

ومن خلال هذه الدراسة، تبيّن عدم تحقق قانون Okun بنفس المعدل الذي استنتجه Okun في حالة الاقتصاد الأمريكي، وخلصا أيضاً وجود تأثير موجب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنوات السابقة في تخفيض معدل البطالة خلال السنوات اللاحقة، ولكن هذا التأثير يكاد ينعدم.

4-**مقال للباحثين** ياسين سالمي ورابح بلعباس، بعنوان "**دراسة قياسية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**"[2]. **تهدف** هاته الورقة إلى التعرف على العلاقة بين النمو الاقتصادي

[1] عبد الهادي مداح، البشير عبد الكريم، **دراسة قياسية للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة حالة الجزائر 1981-2014**، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 12، 2017.

[2] ياسين سالمي ورابح بلعباس، **دراسة قياسية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**، مجلة الدفاتر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، ص 234.

والبطالة في الجزائر، وهذا من خلال الطرح النظري والطرح التطبيقي في إطار **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال الدراسة الوصفية لبيانات الدراسة واستخدام أساليب **التحليل القياسي**، في محاولة لنمذجة الظاهرة محل الدراسة، وهذا في إطار إشكالية الى أي مدى يؤثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث تم اختيار نموذج يشرح **المتغيرة التابعة** معدل البطالة بمجموعة **متغيرات مستقلة**(القيمة السابقة والمتغيرات المتأخرة)، المتمثلة في الناتج الداخلي الخام، عدد السكان، أسعار البترول، النفقات العمومية، كما تم استخدام أساليب التقدير للعلاقة بتقنية الانحدار الذاتي (var) وبعد إجراء الاختبارات اللازمة، تم الوصول للنموذج التالي:

$$\text{var}(\text{L}ch_{t-i}, LPIBH_{t-i}, LINF_{t-i}, \text{LPOP}_{t-i})$$

$$Lch_t = c + a_1 LPIBH_T + a_2 LINF + \varepsilon_t$$

حيث كانت **نتائج** نموذج الانحدار الذاتي var كما يلي:

- ترتبط متغيرة المتأخرة الثانية لمعدل البطالة ارتباط طردي مع معدل البطالة في السنة السابقة لها، في حين أن معدل البطالة ذوتا التأخير الثاني والثالث سالبة وهذا يفسر العلاقة العكسية بين معدل البطالة في السنة (T)، ومعدلات البطالة في السنتين (t-2،t-3)؛
- توجد علاقة طردية بين المتغيرة المتأخرة الثانية لمعدل البطالة مع المتغيرة المتأخرة الأولى للناتج الداخلي الخام للفترات الثلاثة السابقة، كما توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة التأخيرة الثانية مع عدد السكان ذات التأخير (t-4،t-2، t-1).

5-مذكرة ماجستير للطالب سليم عقون، بعنوان "**قياس أثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر**"[1]، حيث **هدفت** الدراسة إلى تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري، وتحديد أهم السياسات والإصلاحات الاقتصادية، من خلال الطرح النظري والطرح التطبيقي في إطار **المنهج الوصفي التحليلي** وباستخدام أساليب التحليل القياسي مع بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة وتطبيقه في الجزائر، وتم اختيار نموذج يتضمن **المتغيرات التالية**: معدل البطالة **كمتغير تابع** والنمو الاقتصادي، والتضخم وحجم النفقات العامة وحجم السكان، **كمتغيرات مفسرة**، كما تم

[1] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1985-2007)**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية الاقتصادية، جامعة سطيف، 2009-2010.

استخدام أساليب التقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى (الانحدار المتعدد)، ويمكن توضيح النموذج المعتمد كما يلي:

$$tcho = a + b_1 Pib + b_2 Ptot + b_3 T\inf + b_4 Dip$$

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير كبير لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم السكان في معدل البطالة في الجزائر، خاصة في الفترة (2000-2007)، التي شهدت ارتفاع أسعار النفط مما مكن الدولة من التوسع في البرامج التنموية التي رفعت من وتيرة التشغيل، كما تبين من خلال هذه الدراسة الي عدم وجود علاقة إحصائية ين حجم النفقات العامة ومعدل التضخم على معدل البطالة في النموذج، ويرجع ذلك الى أنه لا توجد علاقة واضحة بينها في الجزائر في الأجل الطويل، وبالتالي لا تؤثر التغيرات في معدل التضخم على معدلات البطالة.

وأوصت الدراسة من خلال أفاق البحث الى محاولة تطبيق في دراسات قادمة، نماذج حديثة مثل نماذج VAR، نماذج الانحدار الذاتي، ونماذج تصحيح الخطأ VECM، فهي تصنف ضمن النماذج الديناميكية التي تساعد في تتبع تطور الظواهر على المستوى الاقتصاد الكلي؛ واقتراح نموذج عام لحجم ومعدل البطالة يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية؛ ومحاولة القيام بدراسة تحليلية قياسية للعلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم؛ وكذلك بين البطالة والفقر.

6-مقالة للباحثين دحماني محمد أدريوش، وسمير سحنون، بعنوان "**العلاقة بين نمو الناتج والبطالة إعادة اختبار صحة قانون Okun بالنسبة لحالة الجزائر**"[1]. **تهدف** هذه الدراسة معرفة مدى انطباق نظرية Okun على الاقتصاد الجزائري، وهذا من أجل رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية المناسبة نحو تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا في اطار الإشكالية التالية هل استدامة معدلات النمو الاقتصادي الحالي في الجزائر كافي لاستيعاب معدلات البطالة الفعلية في الاقتصاد والتي تبقى عند مستويات مرتفعة وما مدى صحة علاقة Okun وانطباقها على الاقتصاد الجزائري، ونلاحظ أن الفترة الزمنية التي تمت تغطيتها في هذه الدراسة طويلة نوعا ما 40 سنة وكانت البيانات من سنة 1970 حتى 2010، وبهدف معالجة إشكالية البحث واختبار فرضياته فقد تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** واستخدام أساليب التحليل القياسي في اختبار **علاقة Okun** بين البطالة والنمو الاقتصادي، وتم استخدام مرشح Hodrick-Prescott filter (HP)، وهذا

[1] دحماني محمد أدريوش، وسمير سحنون، **العلاقة بين نمو الناتج والبطالة إعادة اختبار صحة قانون okun بالنسبة لحالة الجزائر**، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد 2، العدد 4، ص103.

لحساب الناتج الفعلي والمحتمل (فجوة الناتج)، كما تم استخدام أساليب التقدير للعلاقة الديناميكية بطريقة المربعات الصغرى ودراسة الاستقرارية ومن ثم تقدير التكامل المشترك، ويمكن توضيح النموذج المعتمد كما يلي:

$$\Delta U_T = \beta_0 - \beta_1 \Delta Y_T + \varepsilon_T$$

توصلت الدراسة إلى عدم انطباق نظرية Okun على الاقتصاد الجزائري رغم إشارة جميع الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي والبطالة، وأشار الباحثين على هذه العلاقة ليست مستقرة وقد تختلف من اقتصاد لأخر في الاتجاه والمقدار. حتى أن هذه العلاقة قد تتعرض للتقلب في اتجاهها ومقدارها للاقتصاد نفسه من فترة زمنية الى أخرى، وهو ما تم الوصول إليه من خلال اختبار هذه العلاقة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: الدراسات العربية.

تعددت الدراسات العربية التي تناولت موضوع الدراسة بزوايا ووجهات نظر مختلفة، وباعتماد مخلف الأساليب القياسية، ويمكن إبراز بعض هذه الدراسات كما يلي:

1-**مقالة للباحثتين** ندوة هلال جودة ورجاء عبد الله عيسى، بعنوان "**العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda-Yamamoto**"[1]. حيث **هدفت** هذه الدراسة إلى تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي، وتحديد أهم الأسباب الرئيسية للبطالة في العراق، وهذا من خلال الطرح النظري والطرح التطبيقي في إطار **المنهج الوصفي التحليلي** وهذا لإثبات صحة فرضية البحث لعلاقة Okun، ولبيان أهمية النمو الاقتصادي في تخفيف حدة البطالة في الاقتصاد العراقي، واستخدام أساليب **التحليل الكمي القياسي**، وهذا لحساب معامل Okun وقياس واختبار العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة، وتم اختيار نموذج يتضمن **المتغيرات التالية:** معدل البطالة كمتغير تابع ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرة مفسرة، كما تم استخدام أساليب التقدير العلاقة **بطريقة المربعات الصغرى ونموذج var**، واختبار **Toda-Yamamoto**، ويمكن توضيح النموذج المعتمد كما يلي:

$$\Delta u_t = \sum_{i=1}^{k} b_{t-i} \Delta u_{t-i} \sum_{i=0}^{k} c_{t-i} \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t$$

[1] ندوة هلال جودة ورجاء عبد الله عيسى، **العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda–Yamamoto**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد3، 2010.

وتُشير **نتائج** الدراسة أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتناسب عكسيا مع معدل البطالة فكلما كان هناك نمو اقتصادي مرتفع يساهم بشكل كبير في تخفيض معدل البطالة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية في حين وجود حجم متزايد من البطالة من المؤكد أن يؤدي إلى هدر واستنزاف كل الموارد التي يمكن أن تحصل عليها الدولة نتيجة ارتفاع النمو الاقتصادي وعلى وفق اختبار Wald، وهذا يعني أن البطالة تؤثر في النمو الاقتصادي بشكل سلبي، وتشير **نتائج** الدراسة أيضا الى أن هناك عدة أسباب داخلية وخارجية ساهمت في تفاقم البطالة، وخصوصا خلال المدة 2003-2009 ومنها تجميد التعيينات في مؤسسات الدولة، وتسريح أعداد من العاملين مما زاد من حجم البطالة في العراق، ومن بين ما **خلصت** إليه هذه الدراسة:

- ❖ أنّ تقدير معامل Okun اعطى معلمة غير معنوية مما يعني أن القانون غير ملائم تطبيقه في الاقتصاد العراقي بسبب أن البطالة في العراق لا تتغير حسب الدورة الاقتصادية من جهة، وأن سوق العمل غير مرن من جهة أخرى؛
- ❖ أنّ لعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة علاقة باتجاه واحد بسبب ضعف الارتباط بين الناتج ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي لاعتماده على قطاع النفط في تكوين الناتج مما حد من قدرة الاقتصاد في امتصاص الزيادة الحاصلة في عرض العمل؛
- ❖ أنّ العلاقة السببية وفق اختبارYamamoto-Toda من البطالة الى معدل نمو الناتج، وهذا يعني أن البطالة تؤثر في النمو الاقتصادي بشكل سلبي، فوجود حجم متزايد من البطالة من المؤكد أن يؤدي الى هدر واستنزاف كل الموارد.
- ❖ أنّ الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي لذا فالنمو فيه لا يعد نمواً حقيقياً وأدت السياسات الاقتصادية المركزية إلى ضعف النمو الاقتصادي وظل هذا الاقتصاد يخطو خطوات متواضعة، مما حد من قدرته على استيعاب القوى العاملة الداخلة إلى سوق العمل سنويا.

2- مقالة للباحثين مراد عبد القادر، مصيطفى عبد اللطيف، بعنوان " **اختبار صلاحية قانون Okun في بعض دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس)**"[1]. **تناولت** هذه الورقة البحثية، اختبار وجود أثر للنمو الاقتصادي على البطالة في بعض دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، وهذا للفترة الممتدة من سنة 1991 إلى غاية 2013، حيث تم استخدام **المنهج الوصفي التحليلي** وأساليب **التحليل القياسي** وذلك من

[1] مراد عبد القادر مصطفى عبد الطيف، **اختبار صلاحية قانون okun في بعض دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس)**، مجلة دفاتر الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 7، العدد 2، 2016.

خلال تقدير معامل Okun واختبار معنويته، واعتمدت الدراسة على تقنيات نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ومرشح HP لتقدير كل من الناتج الكامن ومعدل البطالة الطبيعي.

حيث تم اختيار نموذج يتضمن المتغيرات التالية: **لوغاريتم الناتج الحقيقي ومعدل الفعلي للبطالة**، ومتغيرات الفجوة لكل من الناتج RGDPGAP والبطالة UNGAP، كما تم استخدام أساليب التقدير للعلاقة الديناميكية باستخدام نماذج بيانات Panel الديناميكية والساكنة، من خلال دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك، ويمكن توضيح النموذج المعتمد كما يلي:

$$UN_{it} = a + bLRGDP_{IT} + \varepsilon_{it}$$

وقد أظهرت **نتائج** الدراسة عدم وجود أثر للنمو الاقتصادي على البطالة، وبالتالي عدم صلاحية قانون Okun في الدول المدروسة، وأن البطالة في هذه الدول هي بطالة احتكاكية وهيكلية.

3-مقالة للباحثين عيسى بهدي وجلال شيخ العيد، بعنوان "**قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011**"[1]، **تناولت** هذه الورقة البحثية تقديم معالجة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، للفترة الممتدة بين سنتَيْ 1996 و2011، **وهدفت** إلى معرفة مدى تحقق قانون **OKUN** في الواقع الاقتصادي الفلسطيني مستعيناً ببعض المؤشرات الإحصائية، واعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** وهذا من خلال الطرح النظري للبطالة ومن خلال تحليل البطالة حسب الجنس وحسب المناطق الجغرافية وحسب النشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي، ومن خلال **الطرح التطبيقي** باستخدام أساليب التحليل الكمي **القياسي**، وهذا لحساب معامل Okun وقياس واختبار العلاقة السببية، وتم اختيار نموذج يتضمن **المتغيرات التالية**: معدل البطالة كمتغير تابع ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرة مفسرة، في وتقدير نموذج يربط متغير البطالة مع الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأراضي الفلسطينية عامة، وفي الضفة الغربية، وقطاع غزة كل على حده، كما تم استخدام أساليب التقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى ols، ويمكن توضيح النموذج المعتمد كما يلي:

$$UN_{it} = a + bLRGDP_{IT} + \varepsilon_{it}$$

وتُشير **نتائج** الدراسة الى أنّ سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية يختلف عن سلوك دالة البطالة في قطاع غزة، ووجود علاقة عكسية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتغير في معدل البطالة

[1] عيسى بهدي وجلال شيخ العيد، **قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011**، مجلة الباحث، ورقلة، المجلد 11 العدد 11، 2012.

في الاقتصاد الفلسطيني ولكن بمعدلات مختلفة عن الاقتصاد الأمريكي، حيث ترتبط الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية بالاحتلال الإسرائيلي اكثر من ارتباطه بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية، واعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات والمنح الخارجية كمصدر رئيسي في موازنتها العامة، ولتخفيض معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية يتطلب توفير البيئة الملائمة، والأليات الناجعة لكي يتم رسم السياسات الاقتصادية الفلسطينية على أساس وحدة اقتصادية متكاملة رغم أن المنطقتين منفصلتان جغرافيًا.

4-مقالة للباحث مجدي الشوربجي، بعنوان "**أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**"[1].

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1982 -2005. حيث من خلال الطرح النظري والتطبيقي للدراسة في إطار **المنهج الوصفي التحليلي** وباستخدام أساليب التحليل الكمي **القياسي**، حيث تم اختيار نموذج يتضمن **المتغيرات التالية**: العمالة، العوامل المحلية (النمو الاقتصادي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي) والعوامل الدولية (الصادرات السلعية، الواردات السلعية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، كما تم استخدام أساليب التقدير العلاقة من خلال استخدام **منهج اختبار الحدود** للتكامل المشترك، **ونموذج الانحدار الذاتي** لفترات الإبطاء الموزعة لتقدير مرونات الأجلين الطويل والقصير، ويمكن توضيح النموذج المعتمد كما يلي:

$$F_{LG}\left(EG,\ PCSY\ ,XY\ ,MY,\ FDIY\right)$$

وتتلخص أهم **نتائج** هذه الدراسة في الآتي:

- ❖ وجود أثر موجب معنوي ضئيل للنمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل؛
- ❖ وجود أثر سالب (موجب)ومعنوي لإجمالي تكوين رأس المال الحقيقي على العمالة في الأجل الطويل (الأجل القصير)؛
- ❖ وجود أثر موجب ومعنوي (موجب ولكنه غير معنوي) للصادرات السلعية الإجمالية في الأجل الطويل (الأجل القصير)؛
- ❖ وجود أثر سالب (موجب) ومعنوي للواردات السلعية الإجمالية على العمالة في الأجل الطويل (الأجل القصير)؛
- ❖ وجود أثر موجب (سالب) ومعنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة في الأجل الطويل (الأجل القصير).

[1] مجدي الشوربجي، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد06، 2009.

ومن بين استنتاجات هذه الدراسة تطبيق سياسات تكفل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وزيادة طاقة الاقتصاد على استيعاب المزيد من العمالة. وزيادة الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي بصفة خاصة، وزيادة حجم العمالة بصفة عامة.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

تطرقت الكثير من الدراسات والأبحاث الأجنبية الى البطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي بشقيه التحليلي والكمي، حيث أخذ هذا الموضوع حيزا كبيرا وأهمية كبيرة لدى الباحثين، وعليه يمكن إلقاء الضوء على بعض من هذه الدراسات كما يلي:

1-**مقالة للباحثين**،Soylu, Ö. B, Çakmak, I, Okur, F ، بعنوان **"Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countries"**[1]، **الغرض** من هذه الدراسة التحقق في العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في أوروبا الشرقية (روسيا البيضاء –بلغاريا، جمهورية التشيك، رومانيا، بولندا، أوكرانيا، المجر، سلوفاكيا، وهذا للفترة 1992-2014 وذلك من خلال الطرح النظري والطرح التطبيقي في اطار **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي** وأساليب التحليل **القياسي** بتقدير معامل Okun واختبار معنويته، واعتمدت الدراسة على اختيار نموذج يتضمن **المتغيرات** التالية: **لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل للبطالة**، كما تم استخدام أساليب التقدير للعلاقة الديناميكية باستخدام نماذج بيانات Panel الديناميكية والساكنة، من خلال دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك، ويمكن توضيح النموذج المعتمد كما يلي:

$$UR_t = a + b \times GDP_T + c \times GDP_{T-1} + d \times UR_{T-1} + \varepsilon_{it}$$

أظهرت **النتائج** أن سلسلة النمو الاقتصادي والبطالة ثابتة في المستوى الأول، حيث تأثرت البطالة بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي، وبعبارة أخرى فإن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 بالمئة سينخفض معدل البطالة بنسبة 0.08 بالمئة، أي معنوية معامل Okun لدول أوربا الشرقية، ويرجع هذا لوجود تكامل مشترك بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية.

[1] Soylu, Ö. B., Çakmak, I., Okur, F, **Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countries**, Journal of International Studies, v11(1), 93-107. 2018

2-مقالة للباحثين Zitsile Z. Khumalo and J. Hinaunye Eita)، بعنوان " **Determinants of Unemployment in Swaziland"**[1] ، **وتبحث** الدراسة في محددات الاقتصاد الكلي للبطالة في جمهورية سوازيلندخلال الفترة (1991-2012)، ومن خلال الطرح النظري والطرح التطبيقي في إطار **المنهج الوصفي التحليلي**، وهذا من خلال تحديد مجموعة من المتغيرات، لإبراز فعاليتها على أداء سوق العمل، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي: معدل البطالة، نسبة الناتج المحلي الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، مؤشر أسعار المستهلك ، الإنفاق الحكومي متغير وهمي يمثل مؤشر الديمقراطية بداية من سنة 1994 ومتغير وهمي يمثل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية سنة 1994، وقد تم استخدام أساليب **التحليل القياسي** Engle-Granger ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وهذا بعد إجراء الاختبارات القياسية كاختبار ديكي فولر لجذر الوحدة، وهذا للكشف عن وجود علاقة في الأجل القصير والطويل بين البطالة ومحددات الاقتصاد الكلي، ويمكن توضيح النموذج المعتمد كما يلي:

$$Lunemp = \alpha + \beta 1 Lactgdppot + \beta 2 LCPI + \beta 3 LGSP + \beta 4 Dum94 + Dumcrisis + \varepsilon t$$

وتشير **نتائج** هذه الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين البطالة ومحدداتها الاقتصادية الكلية المتمثلة في نسبة الناتج المحلي الفعلي إلى الناتج الإجمالي المحتمل، التضخم، والإنفاق الحكومي كما أشارت **النتائج** أن البطالة في سوازيلند يمكن تخفيضها من خلال تسريع الناتج المحلي الإجمالي على حساب ارتفاع التضخم، كما يمكن تخفيضها عن طريق تخصيص نسبة أكبر من الإنفاق الحكومي على الأنشطة التي تزيد الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، كما تشير نتائج نموذج المحاكاة إلى أن النموذج جيد، حيث أن تقديرات البطالة المتوقعة تترجم البطالة الفعلية.

3-مقالة للباحثين MS، T. Mahmood ،A. Sattar وMN Bhalli، بعنوان" **Déterminants of Unemployment Empirical Evidences from Pakistan"**[2]، **تُحلل** هذه الدراسة محددات البطالة في باكستان خلال فترة 1976-2012، وهذا من خلال الطرح النظري والتطبيقي في اطار **المنهج الوصفي التحليلي** لتحليل العلاقة النظرية للبطالة في بكستان وتم استخدام الأساليب الإحصائية في التحليل **القياسي**، وهذا من خلال دراسة العلاقة التجريبية بين **متغيرات** الدراسة التي تتمثل في البطالة،

[1] Hinaunye Eita, Zitsile Z. Khumalo, **Determinants of Unemployment in Swaziland**, Journal of Applied Sciences, N15, vol 09, Asian Network for Scientific Information Centre, 2015.
[2]MN Bhalli ,**Determinants of Unemployment Empirical Evidences from Pakistan**, V51, N2, pp.191-207 ,2013.

والسكان، والاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج المحلي الإجمالي، والتضخم والديون الخارجية، فمن المفترض أن هذه العوامل لها تأثير قوي على معدل البطالة في اقتصاد باكستان. وتم تطبيق **منهج الحدود** (ARDL)، نموذج الفجوات الزمنية الموزعة في اختبار محددات البطالة، حيث تمت الدراسة في صيغة الشكل التالي:

$$Un = f\ (GDP, POP, FDI, PINV, EXD)$$

تُشير **نتائج** هذه الدراسة الى أنّ الناتج المحلي الإجمالي، والسكان، والتضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر عوامل محددة مهمة للبطالة في باكستان على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل. ويوضح CUSUM وCUSUMSQ أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية في حدود 5بالمئة من الحدود الحرجة.

4–مقالة للباحثين Zuzana Brincikova, Lubomir Darmo، **بعنوان " Impact of economic growth on gender-specific unemployment in the EU"**[1]، **تناولت** هذه الدراسة على دراسة علاقة Okun، وهذا من خلال الطرح النظري والتطبيقي في **إطار المنهج الوصفي التحليلي**، واستخدام أساليب التحليل **القياسي**، حيث **ركزت** هذه الدراسة على العلاقة غير المتماثلة المحتملة بين التغيرات في الناتج ومعدلات البطالة الخاصة بالجنس، من خلال تقدير معاملات Okun لجميع دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك لمجموعات مختارة من دول الاتحاد الأوروبي. وقد استخدمت عينة من EU28 من بلدان أوربا للفترة 2000 –2013، وتشمل هذه المجموعات بلداناً ذات خصائص مماثلة تختلف عن المجموعات الأخرى، وتمثل التنوع بين الاتحاد الأوروبي، وتتمثل في الدول الإسكندنافية فنلندا والسويد وبلدان التي تمثل كبرى اقتصاديات الاتحاد الأوربي، ألمانيا فرنسا وبريطانيا وبلدان الشمال، ومجموعة بلدان البرتغال وإيطاليا وأيرلندا واليونان وإسبانيا. وتتسم هذه البلدان بعدم استقرار كبير في اقتصاداتها، وذلك في الفترة التي تلت الأزمة المالية في عام 2008، وتتمثل **متغيرات** الدراسة في: البطالة حسب الجنس، والناتج المحلي الإجمالي وتم تقدير العلاقة الديناميكية باستخدام نموذج Panel، ويمكن توضيح النموذج المعتمد كما يلي:

$$UR_t = a + b \times GDP_T + c \times GDP_{T-1} + d \times UR_{T-1} + \varepsilon_t$$

تُشير **نتائج** هذه الدراسة أن بطالة الذكور أكثر حساسية للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي من بطالة الإناث. علاوة على ذلك، تختلف النتائج في تفاصيل الدولة ذات الحساسية العالية في البلدان ذات الأداء الاقتصادي المنخفض.

[1]Zuzana Brincikova, Lubomir Darmo **Impact of economic growth on gender-specific unemployment in the EU**. Scientific Annals of Economics and Business, vol. 62, issue 3, 2015.

5-مقالة للباحثين Robert Dixon, Guay Lim، Jan van Ours، بعنوان""[1]. **وتهدف** هذه الورقة البحثية في إعادة النظر في علاقة **Okun**، وهذا من خلال الطرح النظري والتطبيقي في إطار **المنهج الوصفي التحليلي** وهذا لإبراز العلاقة النظرية وتحليل تأثير مؤسسات سوق العمل وكذلك آثار العمر والجنس. وتم استخدام أساليب التحليل **القياسي** حيث يعتمد التحليل التجريبي على 20 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1985-2013.وتتمثل **متغيرات** الدراسة في معدلات البطالة وفجوات الإنتاج للناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة الى العمر والجنس وتم تقدير العلاقة الديناميكية باستخدام نموذج Panel ويمكن توضيح النموذج المعتمد كما يلي:

$$u_{it} = \alpha_i + \beta x_{it} + \phi\left(y_{it} - y_{it}^{*}\right) + \kappa F_t + e_{it}$$

وتُشير **نتائج** هذه الدراسة أنّ حصة العمال المؤقتين (التي تضم حصة عالية ومتنامية من العمال الشباب) لعبت دوراً حاسماً في تفسير التغييرات في معامل **Okun** (تأثير فجوة الناتج على معدل البطالة) مع مرور الوقت. لا يختلف معامل **Okun** فقط للعمال الشباب وكبار السن والمسنين، ولكنه يتناقص مع تقدم العمر. من منظور السياسة العامة، ويترتب على ذلك أن الزيادة في النمو الاقتصادي لن تؤدي فقط إلى النتيجة المرغوبة المتمثلة في خفض معدل البطالة الإجمالي، بل سيكون لها أيضًا تأثير توزيعي يتمثل في خفض بطالة الشباب.

6-مقالة للباحثين Mindaugas Butkus, Janina Seputiene، بعنوان" The Output Gap and Youth Unemployment: An Analysis Based on Okun's Law"[2]، **تهدف** هذه الدراسة معرفة تأثير التقلبات الاقتصادية على معدل البطالة الإجمالي وهذا من خلال الطرح النظري والطرح التطبيقي في اطار **المنهج الوصفي التحليلي**، ومن خلال التحليل فيما يتعلق بالبطالة المرتبطة بالعمر والجنس ، ومن خلال أساليب التحليل **القياسي**، تم تطبق نسخة الفجوة من قانون **Okun**، التي **تهدف** إلى تقدير حساسية معدل بطالة الشباب للانحرافات في الناتج عن مستواها المحتمل. بالإضافة إلى ذلك، **تهدف** إلى مقارنة ما إذا كان الرجال أو النساء لديهم معدل بطالة أعلى في التوازن عندما يكون الإنتاج عند المستوى المحتمل. على عكس معظم الدراسات التي أجريت على معاملات Okun الخاصة بالعمر والجنس، والتي تفترض أنّ تأثير الناتج على البطالة متجانسة، فإننا نسمح بحدوث تأثير مختلف، اعتمادًا على علاقة الفجوة في

[1]Robert Dixon, Guay Lim, Jan van Ours, **Revisiting Okun's Relationship**, Applied Economics, vol. 49, issue 28, 2017.
[2]Mindaugas Butkus, Janina Seputiene, **The Output Gap and Youth Unemployment: An Analysis Based on Okun's Law**, Economies, vol. 7, issue 4, 2019.

الناتج (إيجابية/سلبية)، **وركزت** هذه الدراسة على تحليل لـ 28 دولة في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2000-2018 وتتمثل **متغيرات** هذه الدراسة في معدل البطالة حسب الجنس والعمر والناتج المحلي الإجمالي. وتم تقدير العلاقة الديناميكية باستخدام المربعات الصغرى LSDV **لنموذج Panel** ، ويمكن توضيح النموذج المعتمد كما يلي:

$$u_{it} = u_i^* + \left[\left\{ \beta_1^p d_{1,t}^p \left(y_{1,t} - y_{1,t}^* \right) + \sum_{i=2}^{28} \beta_i^p d_{i,t}^p \right\} + \left\{ \beta_1^n \left(1 - d_{1,t}^p \right) \left(y_{1,t} - y_{1,t}^* \right) + \sum_{i=2}^{28} \beta_i^n \left(1 - d_{i,t}^p \right) \left(y_{i,t} - y_{i,t}^* \right) . c_i \right\} \right] + \varepsilon_{i,t}$$

تُشير **نتائج** هذه الدراسة عدم صحة الفرضية على أنّ معدلات بطالة التوازن الأعلى تكون أكثر شيوعًا بالنسبة للرجال أو النساء. وتُشير التقديرات بوضوح إلى أن مستوى توازن بطالة الشباب أعلى بكثير من معدل البطالة الكلية، وهذا **الاستنتاج** ينطبق على كلا الجنسين. وتُقيم حساسية أكبر لبطالة الشباب تجاه صدمة المخرجات السلبية، بدلاً من صدمة المخرجات الإيجابية، لكن عندما تأخذ فترات الثقة في الاعتبار، يصبح هذا الاستنتاج أقل وضوحًا.

في استعراض تلخيص للدراسات السابقة، وأهم الاختبارات التطبيقية لعلاقة **Okun**، لاحظنا اعتماد العديد من الاقتصاديين على نهج الاقتصادي الأمريكي **Okun**، من خلال اختبار العلاقة بين البطالة والناتج، وتوجد تطبيقات عديدة حاولت التعرف على حقيقة هذه العلاقة منها : دراسة أليا (Alia) وسميث (Smith) سنة 1975، وغوردون (Gordon) سنة1984، كنوستر(Knoester) سنة1986، كوفمان(Kaufman) سنة1988، ودراسة براشوني (Prachowny) سنة1993، ويسبر(Web er) سنة 1995، عماد الموسى (Moosa) سنة 1997، أتفيلد وسيلفرستون (Attfield and Silverston) سنة1998، ليي (Lee) سنة 2000 ، سلفايول (Silvapulle) سنة 2004 ، ... وقد طورت علاقة **Okun** وقدمت في صيغة جديدة في كثير من الدراسات، لتصبح تُعبر عن التغير في معدلات البطالة كمتغير تابع، وجاءت هذه الدراسات لتقدم الدعم العملي حول صحة العلاقة السابقة، ولكن تقديرات معامل **Okun** عرفت تفاوتا كبيرا بين البلدان وعلى مر الزمن، إلا أن معظم الدراسات في الدول المتقدمة أثبتت صحة العلاقة السابقة التي توصل إليها **Okun** وإن اختلفت معنويتها من دولة إلى أخرى، و تبقى دراسة Ngoo Yee Ting و Loi Siew Ling إحدى أهم الدراسات المتقدمة في تحليل السلاسل الزمنية، حيث تم التركيز في هذه الورقة على دراسة وجود علاقة **Okun** في الاقتصاد الماليزي، حيث قام كل من Ngo و Loi بقياس هذه العلاقة بتطبيق الفرق الأول ونموذج الفجوة من خلال الاعتماد على مرشح هودرك

وبرسكوت Hodrick - Prescott filter (HP)، وعززت بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة The Autoregressive Distributed Lag approach - ARDL لتحديد التكامل المشترك بين المتغيرات واختيار السببية، كما تضمّنت الورقة التي قدمها كل من Mdu Biyase and Lumengo Bongaحول "المفارقة في النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا"، طرحاً جديداً في مسألة مهمة وهي النمو المنخفض للتوظيف، أو ما يعرف بالنمو بدون تشغيل، أي تحقيق معدلات نمو مقبولة بدون خلق للوظائف، ومن الدراسات المحلية نذكر مقالة للباحثين دحماني محمد ادريوش وسحنون سمير، بعنوان: العلاقة بين نمو الناتج والبطالة: إعادة اختبار صحة قانون **Okun** بالنسبة لحالة الجزائر، الهدف من وراء هذه الورقة هو دراسة ما إذا كانت علاقة **Okun** تنطبق على الاقتصاد الجزائري وتقدير معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي اللازم لتحقيق العمالة الكاملة في الأول، حيث تمّ تحليل اتجاهات البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري في الفترة (1970–2010)، يليه استعراض للجانب النظري المتصل بعلاقة **Okun**. وتوصّل في الأخير إلى فحص العلاقة بين معدل البطالة ومعدّلات النمو الاقتصادي، ومعرفة مستوى النمو المطلوب لحل مشكلة البطالة وخاصة في الأمد البعيد، وتحديد وتشخيص أهم أنواع البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري. واستخدم الباحثان في هذه الدراسة اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة جوهانسن ونموذج متجه تصحيح الخطأ ECM، وإتباع منهجية سببية قرانجر من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين النمو والبطالة في الجزائر، مقالة للباحث بوصافي كمال بعنوان: تقدير آثار النشاط الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال المرحلة (1990–2002)، سنة 2006، هدفت الدراسة الى تفسير التطاير المتزايد للبطالة في منتصف التسعينات من القرن الماضي وتطور المركبة الظرفية، وتوصلت النتائج أنّ معدل المدى الطويل كان موجبا وتعني القيمة الموجبة لمعامل **Okun** أنه عندما يزيد الإنتاج فإن معدل البطالة يزيد أيضا ويرجع تفسير هذه الحالة التي تصبح فيها العلاقة طردية بين النمو الاقتصادي والبطالة إلى صدمات العرض الظرفية التي تحول دون فعالية السياسة الاقتصادية الظرفية وهذا النوع من النتائج تم تسجيله من طرف sargent et wallace 1989 اللذان يريان فيها أن أزمات مؤقتة للعرض يمكن أن تؤثر على الإنتاج وتبقى البطالة دون تغير أو أيضا التأثير على المتغيرتين في نفس الاتجاه أين تكون عدم قدرة السياسة الاقتصادية الظرفية، ومن جهة أخرى أظهرت دراسة كحلاوي سنة 2010، على الاقتصاد التونسي أن معدلات النمو الاقتصادي تؤثر سلبيًا على معدلات البطالة، وعليه يجب الرفع منها أكثر من أجل تحسين الاقتصاد، وفي نفس الاتجاه أثبتت عدد من الدراسات على الاقتصاد الجزائري "زورخي وبرحومة" للفترة 1990- 2013 ودراسة "أمامي" للفترة 1970–2014، ودراسة Yahia‘‘

للفترة 1970- 2015، وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي أي انطباق قانون ''Okun'' على الاقتصاد الجزائري، زورخي وبرحومة، 2014، أمامي، 2016 وعلى نفس الغرار أفصحت دراسة الخضر، 2015 على الاقتصاد السوداني أن بطالة الخريجين لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي، كما أظهرت دراسة على اقتصاد النمسا للفترة 1977-1995، أن العلاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، حيث تؤدي زيادة معدل النمو الاقتصادي بمعدل 4.16% إلى انخفاض معدل البطالة بمعدل 1%، (Sogner, 2001)، وقدمت نتائج مشابهة عما تقدم عرضه دراسة أجريت على 20 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادية "OECD للفترة (1990-2004)، حيث أظهرت أن العلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي، وعلى صعيد متصل تناولت بعض الدراسات السابقة عكسية العلاقة بين البطالة ومعدل النمو الاقتصادي بمؤشرات ما تم التوصل إليه عبر تلك الدراسات، حيث أظهرت دراسة على دول أوروبا الغربية للفترة 1992- 2014، أن زيادة معدل النمو الاقتصادي بمعدل 1% سيؤدي إلى تخفيض معدل البطالة إلى 0.08 بالمئة، وركز طيف من الدراسات السابقة على أثر العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي بمتغير معدل البطالة عبر المدى الطويل فقط بالرغم من اتفاقها على سلبية العلاقة بينهما، ومن ضمن هذه الدراسات دراسة شهيناز والبشير في سنة 2016 على الاقتصاد الأردني للفترة 1990- 2012، حيث أكدت على وجود علاقة عكسية وقوية من بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، واتفقت معها دراسة زروخي في سنة 2017 على الاقتصاد الجزائري للفترة 1985- 2015، حيث أثبتت وجود علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي بالمدى الطويل.

المطلب الرابع: تموقع الدراسة الحالية من الدراسات الكمية السابقة

جاءت هذه الدراسة لتثري موضوع من مواضيع الاقتصاد الكلي، وتعطي أهمية لموضوع البطالة وعلاقته بالنمو الاقتصادي ومكملة لها، حيث لازالت هذه المواضيع تأخذ حيزا كبيرا من الدراسات والأبحاث سواء كانت صادرة من طرف المؤسسات الدولية المتخصصة في المجال الاقتصادي أو من طرف المؤسسات الحكومية، ومن خلال الدراسات السابقة نجد أن مجملها تناولت موضوع البطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي بأهداف مختلفة، حيث كانت تهدف الى معرفة أهم العوامل والمحددات التي يمكن أن تؤثر عليهما، ومن خلال تتبع هذه الدراسات التي تناولت الموضوع، نجد أنها اختلفت في طريقة معالجتها، وفي العوامل المحددة لها، لمجموعة من الدول من خلال القيام بدراسات مقارنة، فيما كانت دراسات أخرى تتوسع في تحديد المتغيرات ذات الصلة، لتشمل المؤشرات الاقتصادية وكذلك المؤشرات المتعلقة بالطابع الاجتماعي والسياسي.

-المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

إن تحديد تموقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، يتم من خلال عرض أوجه الاختلاف والاتفاق بين مختلف الدراسات التي تتشابه معظمها، وتناولت الموضوع من جوانب مختلفة. ويمكن إبراز بعضها من خلال النقاط التالية:

- ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، أنها دراسة حديثة من حيث الإحصاءات التي تبحث في العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وفق علاقة Okun في الدول المغرب العربي، وتحليل العوامل المحددة والمفسرة لظاهرة البطالة فيها، وذلك حسب ما جاءت به النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى والدراسات السابقة بالدرجة الثانية، معتمدين في ذلك على نموذج Panel(السلاسل الزمنية المقطعية)، والتكامل المشترك؛
- تتميز هذه الدراسة بأسلوب تحليلها للبيانات وللمتغيرات والتطرق إليها بالتفصيل، في حين اختلاف التحليل وطريقة التناول في مختلف الدراسات السابقة؛

وفي أجه **التشابه**، لقد حاولت معظم الدراسات في البحث عن إبراز التداخل والتأثير المتبادل بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة، وتحليل أسباب تفشي هذه الظاهرة، وذلك من خلال توظيف البيانات الإحصائية لبعض متغيرات الاقتصادية والبطالة.

تنوعت الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية، من حيث تناولها ودراستها لموضوع البطالة، حيث تشابهت من حيث دراستها لـ الأسباب، والمحددات، والآثار، والنظريات المفسرة للظاهرة...، إلا أنها اختلفت من حيث الأساليب ومناهج المعالجة المتبعة في معالجة مشكلة البطالة وفقا للأصول العلمية الوصف، التحليل، الإحصاء، القياس الاقتصادي، التنبؤ، الدراسات التطبيقية المحلية والعربية...، إضافة إلى اختلاف بعض النتائج المتوصل إليها، وهذا باختلاف الدول والمتغيرات، مما ساهم في اختلاف الحلول والتوصيات المقترحة وفقا لوجهات النظر المختلفة، حيث أن الدراسات التطبيقية أظهرت تباين واختلاف واضح للعلاقة التي تربط بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي، مما يضع علاقة "Okun'' من الناحية التطبيقية محل نقاش واهتمام امتد من منتصف القرن العشرين وحتى اليوم، ونبرز فيما يلي أوجه المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وهذا من خلال الجدول التالي رقم (30):

جدول رقم (30): ملخص يبرز أوجه المقارنة بين الدراسات الكمية السابقة والدراسة الحالية

أوجه المقارنة	الدراسات الكمية السابقة	الدراسة الحالية
منهجية البحث وعينة الدراسة، ونوع الإحصائيات.	– المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب التحليل القياسي، ...؛ –محلية وأجنبية (تركيا، باكستان، سوازيلندا، نيجيريا، دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاتحاد الأوروبي، الجزائر...)؛ –الإحصائيات الدولية والمحلية الخاصة بكل دولة.	– المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب التحليل القياسي، ...؛ –دول المغرب العربي (الجزائر، تونس المغرب، موريتانيا، ليبيا)؛ –مصدر البيانات الديوان الوطني للإحصاء وبيانات البنك الدولي
النموذج القياسي المستخدم	–استخدام نموذج الفجوة ونموذج الفروق في تقدير علاقة Okun؛ – طريقة المربعات الصغرى العادية ols؛ – –نموذج تصحيح الخطأ ECM؛ – نموذج var، التكامل المشترك؛ –نموذج svar الانحدار الذاتي الهيكلي؛ –نموذج Panel الساكن ونموذج Panel الديناميكي؛ –نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ardl.	تتشابه مع بعض الدراسات السابقة في تقدير علاقة Okun؛ –نموذج Panel الساكن للدول المغرب العربي؛ ومن ثم دراسة حالة الجزائر باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ardl.
المتغير التابع	–البطالة أو النمو الاقتصادي.	–سلسلة معدل لبطالة.
المتغيرات المستقلة	–البطالة أو النمو الاقتصادي في علاقة Okun البسيطة؛ –تتوسع في تحديد المتغيرات ذات الصلة، لتشمل المؤشرات الاقتصادية، وكذلك المؤشرات المتعلقة بالطابع الاجتماعي والسياسي.	–سلسلة النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي؛ – في حالة الجزائر نضيف بعض المؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية مثل مؤشر الكثافة السكانية، التي لها علاقة بالبطالة والنمو الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الطالب.

خلاصة الفصل الثالث

حاولنا من خلال هذا الفصل، التطرق في **المبحث الأول** الى تحليل توزيع البطالة الذي له أهمية كبيرة في تحديد حدة ظاهرة البطالة في الدول المغرب العربي، وما يترتب عليها من آثار جسيمة، تمس ببنية المجتمع وبخاصة تلك المتعلقة بالآثار الأمنية والاجتماعية والصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته، ولما لها من أثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستنتجنا أن البطالة تخص الفئة الشبانية بنسبة كبيرة، ومن جهة أخرى نجد أن أصحاب الشهادات والجامعيين هم الفئة الأكثر بحثا عن العمل، والتي يتصدرها الجامعيون في المرتبة الأولى ثم يليهم المتخرجون من مراكز التكوين المهني، كما وجدنا أن البطالة بين الإناث هي مرتفعة مقارنة بفئة الذكور في كل دول المغرب العربي، وهذا راجع الى نقص اليد العاملة للإناث خاصة في المناطق الريفية، كما أن النساء يشتغلن بنسبة أكبر في الوظيفة العمومية أو التعليم أو الصحة.

وتم من خلال **المبحث الثاني** دراسة وصفية باستخدام طريقة المركبات الأساسية (ACP) لبيانات كلٍ من الدول المغرب العربي (الجزائر، تونس ليبيا، المغرب وموريتانيا)، حيث تم دراسة المتوسطات والانحرافات المعيارية والقيم الذاتية ومصفوفة الارتباطات وعلاقة الأفراد السنوات مع متغيرات الدراسة، حيث وجدنا أن البيانات ممثلة بشكل جيد على المحورين (F1.F2)، وأن المتغيرات المدروسة لها علاقة قوية وموجبة مع النمو الاقتصادي وعلاقة عكسية مع البطالة باستثناء التضخم. ومن خلال **المبحث الثالث** عرضنا بعض الدراسات الكمية السابقة التي تتعلق بعلاقة Okun بين البطالة والنمو الاقتصادي، **ومن خلال الفصل الموالي سنتطرق** الى اختبار هذه العلاقة من خلال الدراسة القياسية.

الفصـــل الرابع

دراسة قياسية لاختبار علاقة Okun لدول المغرب العربي باستخدام نماذج بيانات Panel

تمهيد

بعد تقديم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالبطالة والنمو الاقتصادي، وكذلك واقع البطالة وسياسات التشغيل للدول المغرب العربي واستراتيجيات دعم النمو، سنحاول في هذا الفصل اختبار العلاقة التي تربط بين البطالة والنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي وذلك باستخدام تقنيات نماذج بيانات Panel، حيث سنحاول في المبحث الأول تسليط الضوء على أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي لبيانات Panel من حيث التعريف والأهمية، وكذلك مختلف النماذج والاختبارات الإحصائية الخاصة ببيانات Panel ، ونقوم في المبحث الثاني بالدراسة التطبيقية القياسية لاختبار علاقة Okun لدول المغرب العربي، أما المبحث الثالث فيخصّ حالة الجزائر، وذلك ببناء نموذج قياسي لعلاقة بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المبطئة ARDL. ويتم التطرق لكل ما سبق من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نماذج Panel Data؛**
- **المبحث الثاني: اختبار علاقة Okun باستخدام نماذج بيانات Panel للدول المغرب العربي؛**
- **المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نماذج Panel Data

اكتسبت نماذج Panel، اهتماماً بالغاً وخصوصاً في الدراسات الاقتصادية، لأنها تأخذ في الاعتبار أثر التغير في الزمن، وكذلك أثر التغير في المشاهدات المقطعية، فهي عبارة عن تراكيب لبيانات سلاسل زمنية وبيانات مقطعية. حيث نقدم في البداية تعريف وأهمية بيانات Panel، ثم نستعرض النماذج الأساسية لتحليل بيانات Panel، كما نتناول نماذج البيانات الطولية الديناميكية والتكامل المشترك.

المطلب الأول: تعريف وأهمية بيانات Panel

بدأ ظهور نماذج Panel، منذ صدور المقال للباحثين "BALESTA وNORLOVE " حول النمذجة الديناميكية للطلب على الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1966 الصادر في مجلةّ "ECONOMETRICA"، وتسمى معطيات Panel بالمعطيات الطولية، وهي مجوعة من المشاهدات الإحصائية لمتغير أو أكثر لعديد من الوحدات أو الأفراد مثل مؤسسات، دول، ...إلخ، خلال فترة زمنية محددة، ويمتاز هذا النوع من البيانات بطبيعة البعد الثنائي، فهي عبارة عن تركيب لبيانات السلاسل الزمنية وبيانات مقطعية[1].

1. مفهوم بيانات Panel

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات Panel، مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فبالنسبة **للبيانات المقطعية** هي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية شركات أو دول عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف **بيانات السلاسل الزمنية** سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات Panel، كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسميه نموذج Panel، بالمتوازن أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج Panel، غير متوازن[2].

[1] Damodar Gujarati, **Traduction par Bernard Bernier**, Econométrie, 4éme édition, université de Bruxelles, 2004, P 634.
[2] Dielman, 1989, **Pooled Cross-Sectional and time series data analysis**, Texas Christian University, USA, P 02.

2. أهمية استخدام معطيات Panel :

إن التقدير حسب هذه البيانات، له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة، لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية، وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات Panel تتمتع ببعد مضاعف (بعد زمني وبعد فردي)، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي، وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية:[1]

- ❖ الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم، مثل: تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسة أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي أن معطيات Panel ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن؛
- ❖ القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم، وبالتالي علاج مشكل عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج؛
- ❖ يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث، بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث أن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات Panel، يمكن ترجمته على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية. وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية؛
- ❖ تتميز بيانات Panel عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابياً على دقة المقدرات؛
- ❖ توفر معطيات Panel إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي تحققها البيانات المقطعية، كما يمكن من خلال الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى؛
- ❖ تُعتبر معطيات Panel الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية وفي الواقع التطبيقي، وتسمح نماذج Panel بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ "Heteroscedasticity" الشائعة الظهور، عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي، فإن نماذج Panel تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس

[1] William Green, 2003, **Econometric Analysis**, 5 ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River, p 272.

لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات Panel بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية[1].

- ❖ يسمح استعمال عدد كبير من المعطيات بزيادة درجة الحرية والتخفيف من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات الخارجية، وبالتالي تحسين عملية التقدير والاختبار[2].

المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات Panel

إنّ تحليل النماذج الأساسية لنماذج Panel الذي يكون فيه تمثيل المعطيات ذو بعد مزدوج، حيث يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات Panel والمقدمة من قبل W. Green سنة 1993، وبشكل عام يمكن كتابة النموذج الخطي لمعطيات Panel بالشكل الموالي:

$$y_{it} = a_{it} + \sum_{K=1}^{K} \beta_{Kit} X_{Kit} + u_{it} \quad \ldots (1)$$

$(i: individu,\ i = 1 \ldots N)$ و $(t: temp, t = 1 \ldots T)$

وتمثيل معطيات Panel يكون ذو بعد مزدوج.

بحيث أن: (I =1,2,…. , N)، تمثل الوحدات المفردة و (t =1,2,…. , T) تمثل فترات الزمن.

- ❖ y_{it} يمثل المتغير التابع (المتغير الداخلي)؛
- ❖ x_{Kit} هي مصفوفة للمتغيرات المستقلة أو المفسرة ذو الرتبة K؛
- ❖ B_{Kit} ، a_{it} متجه عمودي للمعلمات النموذج، الثوابت والمعاملات؛
- ❖ u_{it} يعبر عن الخطأ العشوائي، والذي يضم ثلاثة أنواع من الأخطاء العشوائية؛

$$u_{it} = v_{it} + n_{it} + \varepsilon_{it}$$

- ❖ v_{it} هو عنصر الخطأ بالنسبة للبيانات المقطعية (يقيس الأخطاء فيما بينا الأفراد)،
- ❖ n_{it} يمثل مركبة الخطأ المتعلقة بالزمن، ε_{it} فهو يتعلق بالمشاهدة في حد ذاتها، والذي نفرضه في هذا الفرع بأنه يحقق الفرضيات التالية[1]:

[1] Peracchi. F, 2001, **Econometrics**, England, John Wiley et Sons LTD, p 397.
[2] C. ARAUJO, J.-F. BRUN, J.-L. COMBES, **Econométrie**, Bréal Editions, 2004, pp :157-160.

- فرضية التجانس $\forall t = \overline{1,T}\ ,\ \forall i = \overline{1,N} : E(\varepsilon_{it}) = 0\ ;\ E\ (\varepsilon_{it}{}^{2}) = \delta_{\varepsilon}{}^{2}$
- فرضية عدم وجود الارتباط المتزامن بين أفراد العينة: $\forall i \neq j: E\ (\varepsilon it,\ \varepsilon jt) = 0$
- فرضية عدم الارتباط الذاتي: $\forall t \neq s: E\ (\varepsilon it,\ \varepsilon is) = 0$
- فرضية التعامد: $\forall t = \overline{1,T}\ ,\ \forall i = \overline{1,N} : E(\varepsilon itxit) = 0$

في النموذج (1)، المعلمات غير متجانسة فهي تتغير على حسب الأفراد والزمن، فعدد هذه المعلمات $NT(K+1)$ فهو بالضرورة أكبر من حجم العينة (NT)، والذي يجعل من عملية تقديرها أمراً مستحيلاً. وعلى هذا الأساس، فإن دراسة نماذج البيانات الطولية يقتضي وضع بعض الفرضيات على حالات عدم التجانس، فبغرض تسهيل عرض هذا النوع من النماذج نهتم في تحليلنا بحالة عدم التجانس الفردي فقط، أي أننا نستبعد وجود حالة عدم التجانس الزماني:

ويكون النموذج السابق على الشكل:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_{ki} x_{kit} + u_{it} \qquad \dots (2)$$

وفي هذه الحالة يمكننا أن نميز نماذج Panel الساكنة إلى ثلاثة نماذج أساسية هي:

1. نموذج التجانس الكلي

يُعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية، حيث تكون فيه جميع المعاملات α_{it} ، β_{kit} ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن)، وبإعادة كتابة النموذج في المعادلة السابقة نحصل على الصيغة الرياضية لهذا النموذج على الشكل التالي[2]:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + u_{it} \qquad \dots (3)$$

بحيث أن: $(\forall i = 1,\dots N\ :\ \alpha_i = \alpha\ ,\ \beta_{Ki} = \beta_k\ \ \nu_i = 0)$

تُستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج بعد أن ترتب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي، بدءً من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات قدرها NK .

---

[1] محمد العقاب، **النمو الاقتصادي والتقارب–دراسة اقتصادية قياسية لآليات تحقيق النمو وإحداث عملية التقارب الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1985–2015)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2015، ص128.

2 زكريا يحي الجمال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، 21، 2012، ص270.

2. نموذج الأثر الثابت:

في نموذج الآثار الثابتة يتم التعامل مع الآثار المقطعية u_i أو الزمنية y_t كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية أو الزمنية، أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل وحدة مقطعية أو حسب كل فترة زمنية، وذلك من أجل احتواء العوامل والآثار غير المشاهدة، سواء أكانت ذات بعد زمني أو مقطعي، والتي هي في الواقع متغيرات غير مشاهدة تؤثر في المتغير التابع.

في حالة نموذج التأثيرات الثابتة، فإن الخصائص المحددة للوحدات المقطعية u_i والفترات الزمنية y_t تُشكل المعلمات، وبالتالي يمكن كتابة الصيغة العامة لهذا النموذج كما يلي:

$$y_{it} = \alpha_{it} + \sum_{k=1}^{k} \beta_k x_{kit} + u_{it} \quad ...(4)$$

حيث أن المعلمة α_{it} عبارة عن حد ثابت يمكن كتابته بالشكل التالي: $\alpha_{it} = \alpha + \mu_i + \gamma$

حيث: (α): تمثل متوسط المقطع

(μ_i): الآثار الخاصة للوحدة المقطعية (الفردية)

(γ_t): الآثار الخاصة الزمنية.

فإذا كان هدفنا هو تحديد الاختلاف بين الوحدات المقطعية فقط، سوف يتم استخدام الجزء u_i ونسقط الجزء y_t من المعادلة، أما إذا كان هدفنا هو إدراك التغير عبر الزمن فقط فسوف يتم استخدام y_t ونسقط الجزء u_i من المعادلة.

تبعا لاستراتيجيات تقدير معلمات نموذج التأثير الثابت، فقد ظهرت تسميات أخرى للنموذج فقد يكون لدينا نموذج باتجاه واحد يحتوي على مجموعة واحدة من المتغيرات الوهمية كمثال على ذلك استخدام المتغيرات الوهمية في المجموعات (المقاطع العرضية) فقط، أو قد يكون لدينا نموذج باتجاهين باحتوائه على مجموعتين من المتغيرات الوهمية، ومثال على ذلك استخدامها في المقاطع العرضية والزمنية في آن واحد، وتجدر الإشارة إلى أن نموذج باتجاه واحد هو أكثر النماذج شيوعا واستخداما لدى الباحثين[1].

1 زغبة طلال، **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–إعداد نموذج قياسي باستخدام منهج تحليل البانل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المسيلة ،2015، ص 270.

3. نموذج الأثر العشوائي:

على خلاف نموذج التأثيرات الثابتة FEM يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية REM مع الآثار المقطعية u_i والزمنية y_t على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية. وبمقارنته مع FEM فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل مقطع أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل مقطع أو سنة تختلف في حدها العشوائي، وفي حالة وجود كلا الآثار الزمنية والمقطعية في نموذج الآثار العشوائية فيشار إليه أحيانا كنموذج مكونات الخطأ أو مكونات التباين نظرا لأن الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي[1].

وفيما يخص صيغة نموذج التأثيرات العشوائية فيكون كالتالي[2]:

$$y_{it} = \alpha_{it} + \sum_{k=1}^{k} \beta_{kit} x_{kit} + u_{it} \quad \dots (5)$$

بحيث أن حد الخطأ العشوائي في هذا النموذج يكون كالتالي:

$$u_{it} = \mu_i + \gamma_t + \nu_{it}$$

الخطأ العشوائي في هذا النموذج يحلل إلى ثلاث مركبات مستقلة إحصائيا هي:

- المركبة الأولى u_i تمثل تأثير المقطع i؛
- المركبة الثانية y_t تمثل تأثير الزمن t؛
- المركبة الثالثة v_{it} تمثل تأثير كل من المقطع i والزمن t.

يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة لتقدير نموذج التأثيرات العشوائية، لأن طريقة المربعات الصغرى العادية تعطي مقدرات غير كفؤة.

4. اختبارات المفاضلة بين نماذج بيانات Panel

بعدما تناولنا الأنواع الممكن لنماذج البيانات الطولية، يبقى أن نوضح بعض الاختبارات الإحصائية التي تساعد على تحديد نوعية النموذج الذي يلائم مع بيانات الدراسة.

1عابد بن عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر العدد 32، 2007، ص 21.

2Alain Pirotte**, Econométrie des Données de Panel-théorie et applications**, Edition Economica, Paris, France, 2011, p :42.

1.4 اختبار تحديد نوع النموذج

إنّ اختبار تحديد نوع نموذج البيانات الطولية الذي يلائم مع بيانات الدراسة، يسمى باختبار التجانس الاندماجي، ولقد اقترح الباحث (Hsiao-1986) هذا الاختبار عبر ثلاث خطوات، حيث أنه في كل خطوة يتم اختبار الفرضية الصفرية H_0 باستعمال إحصائية فيشر[1].

-الخطوة الأولى: نختبر الفرضية $H_0^1 : \forall i = \overline{1,N} : \alpha_i = \alpha, \quad \beta_{ki} = \beta_k$

والتي تحتوي على (N-1) (K+1) قيد، ويكون النموذج المقيد هو النموذج (3) أما النموذج بدون قيد فهو النموذج (2)، ويكون الافتراض هنا أن كل النماذج المستعملة لها أخطاء عشوائية مستقلة، وتتبع التوزيع الطبيعي، إذا كانت الفرضية H_0 مقبولة نكون أمام حالة نموذج التجانس الكلي، أما في حالة العكس فإننا ننتقل إلى الخطوة الثانية.

-الخطوة الثانية: نختبر الفرضية $H_0^2 : \forall i = \overline{1,N} : \beta_i = \beta$

هذه الخطوة تهدف إلى البحث عن مصدر عدم التجانس، عدد القيود هو K(N-1) والنموذج المقيد هو النموذج (4)، أما النموذج الذي بدون قيد فهو النموذج (2).

إذا كانت الفرضية H_0 مرفوضة نكون أمام حالة عدم التجانس الكلي والاختيار هو نموذج المعاملات العشوائية (MCA) أو نموذج المعاملات المركبة (MCC)، أما في الحالة العكسية فإننا ننتقل إلى الخطوة التي تليها.

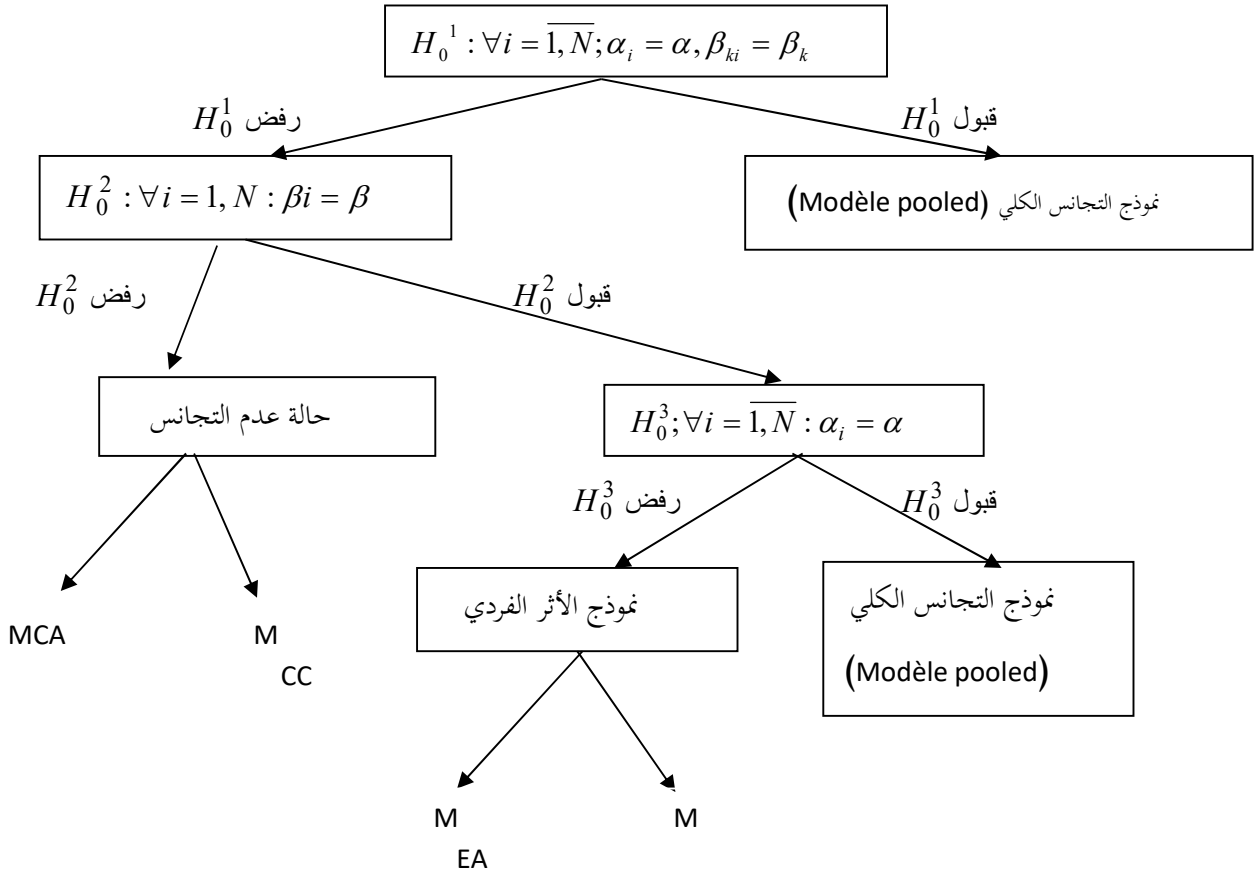
-الخطوة الثالثة: نختبر الفرضية $H_0^3 : \forall i = \overline{1,N} : \alpha_i = \alpha$

عدد القيود هو (N-1) قيد، النموذج المقيد هو النموذج (3)، أما النموذج بدون قيد فهو نموذج الأثر الفردي (4). فتخفيض عدد القيود في الفرضية H_0^3 يزيد من قوة اختبار فيشر، فيعد هذا الاختبار تأكيد لنتائج اختبار الخطوة الأولى.

إذا كانت الفرضية H_0^3 مقبولة نستعمل نموذج التجانس الكلي، أما في حالة رفض الفرضية H_0^3 يكون الاختيار هو نموذج الأثر الفردي، ويبقى علينا تحديد نوعية هذا الأثر. ويمكننا أن نلخص هذه الخطوات في الشكل التالي رقم (25):

[1] Christophe Hurlin, **l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple,** université d'Orléans, 2005, P 10.

شكل رقم (25): مخطط اختبار تحديد نوع النموذج (Hsiao-1986)



Source: Christophe Hurlin, **l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple**, université d'Orléans, 2005,P 11

2.3. اختبار تحديد الأثر الفردي:

1.2.3. اختبار هوسمان (Test de Hausman)

يهدف هذا الاختبار إلى تحديد نوعية الأثر الفردي، وهو يعتمد على المقارنة بين مقدر المربعات الصغرى المعممة β_{MCG} لنموذج الأثر العشوائي والمقدر الداخلي (Within) β_W لنموذج الأثر الثابت، واللذان يختلفان تماماً في الحالات التي يكون فيها عامل الزمن T محدود، وهي حالة الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي. يفترض هوسمان أنه في حالة وجود ارتباط بين الأثر الفردي والمتغيرات المفسرة، أي غياب فرضية التعامد بين الأخطاء العشوائية والمتغيرات المفسرة: $E(u_{it}x_{it}) \neq 0$.

فإن المقدر β_{MCG} يكون متحيز أما المقدر الداخلي β_W فهو غير متحيز، وعليه تكون فرضية العدم لهذا الاختبار هي:

$$H_0 : \beta_{MCG} = \beta_W$$

وعلى اعتبار أن هذا الاختبار هو مماثل لاختبار (Wold) فإن إحصائية هوسمان تعطى بالمقدار:

$$H = (\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_W)' \left[\text{var}(\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_W)\right]^{-1} (\beta_{MCG} - \hat{\beta}_W)$$

حيث أن H تتبع توزيع قانون Chi-deux مع درجة حرية K (بشرط أن تكون N كبير نسبياً). ففي حالة قبول الفرضية المعدومة، أي عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة، والأثر الفردي يكون الاختيار هو نموذج الأثر العشوائي MEA، أما في الحالة العكسية فنكون أمام حالة نموذج الأثر الثابت MEF.

2.2.3. اختبار براش وباقو (Test de Breusch et Pagan-1980):

يعتمد اختبار براش وباقو على الفرض المعدوم التالي: $H_0 : \sigma_v^2 = 0$، وعلى أساس هذا الفرض فان النموذج المفضل هو ذو الأثر فردي، حيث أننا نقوم بتقدير نموذج الأثر الفردي بطريقة (MCO)، ثم نحسب الإحصائية LM التي تتوزع حسب توزيع كي دو بدر حرية واحد $\{LM \rightarrow \chi_1^2\}$.

فإذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أقل من الإحصائية المجدولة، فإننا نقبل الفرضية المعدومة ونقر بأن النموذج الذي يلاءم معطيات الدراسة هو نموذج التجانس الكلي، وتحديد نوع هذا الأثر يكون على أساس اختبار هوسمان، أما إذا كانت LM أكبر من الإحصائية المجدولة فإننا نرفض الفرضية المعدومة أي أن $\sigma_v^2 \neq 0$ ويكون النموذج من نوع الأثر الفردي[1].

وفي الأخير، يمكننا القول أنّ نماذج الأثر الفردي هي الأكثر شيوعاً في دراسات البيانات الطولية، كما أنه يستحسن استعمال نماذج الأثر الثابت في حالة العينات الشاملة، مثل تقدير دالة الإنتاج لمجموعة من الدول أو دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي عبر البلدان، وعلى العموم فإن نماذج الأثر الثابت تستعمل في الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي. أما في حالة أخذ عينة عشوائية صغيرة نسبياً، ونريد مثلاً تقدير دالة الكسب، فإنه من الأولى أن نستعمل نموذج الأثر العشوائي لأنه الأكثر تلاؤماً مع هذا النوع من البيانات[2].

المطلب الثالث: نماذج البيانات الطولية الديناميكية والتكامل المشترك

تُقدّم نماذج Panel الديناميكية الكثير من الإيجابيات، حيث تسمح في الوقت نفسه بتقدير التأثيرات على المدى القصير والطويل، حيث أن النماذج الديناميكية على بيانات Panel تتطلب ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أهمية وقوة عدم التجانس الفردي غير الملاحظ، ويتم التمييز بين النموذج الديناميكي بمركبات الخطأ

[1] محمد لعقاب، مرجع سابق ص 134.

[2] Damodar N.Gujarati, **Traduction par Bernard Bernier**, Econométrie, 4 éme édition, université de Bruxelles, 2004, P 634.

ونموذج التأثيرات الثابتة، وتجدر الإشارة إلى أن النماذج الديناميكية تستند بشكل أساسي إلى نماذج الانحدار الذاتي، مع الأخذ بعين الاعتبار إبطاء أو تأخير المتغيرة الداخلية وإدخالها في النموذج. ومن أجل تقدير هذه النماذج تستعمل طريقة العزوم المعممة GMM، حيث أن هذه الطريقة تجمع ما بين طريقة المربعات الصغرى شبه المعممة، والطريقة التي تأخذ بالمتغيرات المساعدة[1].

1. نماذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ:

تتميز نماذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ بوجود المتغير التابع بين المتغيرات التفسيرية الانحدارية المتغيرة الداخلية المبطئة، وعند وجود تأخير واحد على المتغيرة الداخلية يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$y_{it} = \phi y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{k} b_j x_{j,i,t} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1,2...,N \qquad t = 1,2,...,T$$

بحيث أنّ:

- $\varepsilon_{it} = \alpha_{it} + u_{it}$ ؛
- $\alpha_i \sim i.i.D(0, \sigma_\alpha^2)$ ؛
- $\mu_{i,t} \sim i.i.D(0, \sigma_\mu^2)$ ؛
- التباينات المشتركة بين الأخطاء α_i و $\mu_{i,t}$ تكون معدومة.

يتضح من النموذج أعلاه أن المتغيرة المبطئ $y_{i,t-1}$ تكون مرتبطة مع حد الخطأ $\varepsilon_{i,t}$. بحيث إذا تم كتابة النموذج في الفترة $t-1$ نحصل على المتغيرة $y_{i,t-1}$ التي تتوقف على الأثر الخاص الفردي α_i حسب خصائص الأبعاد الفردية والزمنية، هذا الارتباط يجعل من المقدرات المعتادة (MCO، Withn، Between، MCG، MCQG) غير فعالة، من الناحية العملية في حالة البعد الزمني المحدود والذي يشكل أغلب الحالات، ويكون من الضروري استخدام طريقة التقدير المتقاربة المتمثلة في طريقة المتغيرات المساعدة أو طريقة العزوم المعممة GMM.

2. نماذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة: تأخذ هذه النماذج الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_i + \phi y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{k} b_j x_{j,i.t} + \mu_{it} \qquad i = 1,2...,N \qquad t = 1,2,...,T$$

$\mu_{i,t} \sim i.i.D(0, \sigma_\mu^2)$ حسب نظرية Frisch-Waugh-Lovell يتم تقدير النموذج السابق، أعلاه

[1] Brigitte Dormont, **Introduction à L'économétrie**, Montchrestien, Paris, 1999, P : 406.

باستخدام المقدر Withim، وبالتالي يكون مكافئا لتطبيق المربعات الصغرى العادية للنموذج، أين يعبر عن المتغيرات بالانحراف عن المتوسطات الفردية حيث:

$$y_{i,t} - y_i = \lambda(y_{i,t-1} - y_{i,-1}) + \sum_{j=1}^{k} b_j (x_{j,i,t} - x_{j,i}) + (\mu_{i,t} - \mu_i)$$

يتضح من النموذج، وجود عدة علاقات ارتباط بين المتغيرة الداخلية المبطأة $y_{i,t-1}$ ومتوسطها الفردي $y_{i,-1}$ وحد الخطأ $\mu_{i,t} - \mu_i$ ، بمعنى آخر إذا كان المقدر Withim متقارب في حالة N و T $\leftarrow \infty$ فإنه يكون متحيز وغير متقارب في حالة N $\leftarrow \infty$ و T محددة، وبالتالي كما هو الشأن في حالة نموذج الانحدار مع مركبات الخطأ، يكون من الضروري استخدام طريقة المتغيرات المساعدة وطريقة العزوم المعممة[1].

3. طرق تقدير نماذج Panel الديناميكية:

إنّ استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير نماذج Panel الديناميكية تعطي لنا مقدرات متحيزة وغير متسقة، بسبب ارتباط المتغير التابع المبطئ في النموذج مع المتغيرة التابعة وحد الخطأ، لذا يعتبر استخدام طريقة العزوم المعممة "GMM"، من أحسن البدائل المتاحة للتعامل مع هذه المشكلة، وحتى توفر لنا هذه الطريقة مقدرات أكثر كفاءة يجب أن يكون عدد المتغيرات المساعدة المدرجة في النموذج أكبر من عدد المتغيرات، مما يعني وفرة في شروط العزوم. ويمكننا أن نميز ضمن طريقة العزوم المعممة الطريقتين التاليتين:

1.3 طريقة مقدر الفروق الأولى:

تتميز النماذج الديناميكية بوجود متغيرة داخلية مبطئة أو أكثر في الجهة اليمنى للنموذج، وبالأخذ بحالة وجود متغيرة واحدة مبطئة يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha\, y_{i,t-1} + \beta\, X_{it} + \eta_i + V_{it}$$

$$i = 1,....N \qquad t = 1,....T$$

α و β تمثل المعلمات المطلوب تقديرها

η_i تمثل التأثيرات الفردية غير الملاحظة

V_{it} يمثل حد الخطأ

[1] جبوري محمد، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات البانل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2013، ص 310.

حيث أن: $\left[\eta_i \sim i.i.D(0,\delta_\eta^2)\right]$ و $\left[V_i \sim i.i.D(0,\delta_V^2)\right]$

للتخلص من أثر ارتباط الأثر الخاص الفردي مع المتغيرة المبطأة زمنياً، يحول النموذج بالفروق الأولى لاستبعاد الأثر الفردي، تتمثل الطريقة الشائعة في التعامل مع المعامل الذي يقيس الآثار الثابتة غير الملاحظة الخاصة بالدولة i (η_i) في حالة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، ففي استخدام الفروق الأولى لقيم متغيرات معادلة الانحدار وحد الخطأ ومن ثم فإن المعادلة ..... تصبح كما يلي:

$$y_{it} - y_{i,t-1} = \alpha(y_{it} - y_{i,it}) + \beta(X_{it} - X_{i,t-1}) + (e_{it} - e_{i,t-1})$$

قام Arellano and Bond (1991) بتعميم المقاربة المقدمة من قبل Haiso وAnderson، باقتراح تطبيق طريقة العزوم المعممة GMM، باستغلال شروط التعامدية الموجودة بين المتغيرة المبطأة وحد الخطأ في ظل الافتراضات أن حد الخطأ لا يكون مرتبط تسلسليا، وأن المتغيرات المستقلة تعتبر متغيرات خارجية ولكن بشكل ضعيف، وبالتالي فإن طريقة GMM سوف تستخدم شروط العزم التالية:

$$E\left[Y_{i,t-s} * (e_{it} - e_{i,t-1})\right] = 0 \quad \text{For } s\geq 2 \ , \quad t = 3,....T$$

$$E\left[Y_{i,t-s} * (x_{it} - e_{i,t-1})\right] = 0 \quad \text{For } s\geq 2 \ , \quad t = 3,....T$$

يتضح من المعادلة السابقة، أن شروط العزم يتم تطبيقها على المتغير التابع المبطئ ومجموعة المتغيرات المستقلة ويطلق على GMM التي تعتمد على شروط العزوم الممثلة بالمعادلتين السابقتين طريقة التقدير باستخدام الفروق الأولى للقيم الأصلية لمتغيرات النموذج محل التقدير.

2.3 طريقة مقدر النظام: إن أهمية طريقة التقدير باستخدام الفروق الأولى للمتغيرات الأصلية لمتغيرات النموذج تكمن في المعالجة الصحيحة للإشكال المتعلق بالآثار الفردية المرتبطة، وبإمكانية الأخذ بعين الاعتبار الخاصية الداخلية الكامنة للمتغيرات التفسيرية.

غير أنه إذا كانت المتغيرات بالفروق الأولى مرتبطة نوعا ما قيمتها المبطأة، تكون الأدوات المستخدمة بالنسبة للمعادلات بالفروق الأولى ضعيفة في حالة S<2 وفي ظل وجود علاقة سببية $E\left[x_{i,t}, e_{i,t}\right] \neq 0$ هذا المقدر قد ينتج عنه معاملات متحيزة في حالة العينة صغيرة الحجم، حيث يوضح Blundell and Bond (1998) أن عدم دقة المقدر تزداد بزيادة أهمية الأثر الخاص، وفي الحالة التي تكون فيها المتغيرات ثابتة ومستمرة في الزمن.

لاستبعاد هذه النقائص يقترح Blundell and Bond (1998) طريقة GMM-ystéme حيث يؤكد Blundell and Bond (1998) باستخدام محاكاة Monte-Carlo أن مقدر GMM-ystéme يكون أكثر دقة من مقدر الفروق الأولى في الحالة التي تكون فيها الأدوات ضعيفة.

4. اختبار الاستقرارية لبيانات (Panel Data): تُعدّ اختبارات الاستقرارية والتكامل المتزامن لبيانات (Panel Data) أحد أهم مراحل بناء النموذج الاقتصادي القياسي، وذلك أن وجود جذر وحدة سواء في السلاسل الزمنية الأصلية أو في سلسلة البواقي، يمكن أن تكون له نتائج على المستوى الإحصائي كوجود انحدار زائف بين متغيرات النموذج، وكذا درجة تقارب المقدرات.

- ❖ اختبار Levin, Lin et Chu(LLC - 2002)؛
- ❖ اختبار Im, Pesaran et Shin (IPS- 2003)؛
- ❖ اختبار Breitung (t-stat - 2000)؛
- ❖ **اختبار** (Hadri – 2000).

1.4 اختبار Levin, Lin et Chu (LLC - 2002):

إنّ اختبار (LLC - 2002) يعتمد أساساً على الاختبار الاعتيادي لديكي فولر الموسع (ADF)، ويعتمد كذلك على دراسات كل من (Quah -1990 و Breitung et Meyer1991.)، وهناك ثلاث نماذج لاختبار جذر الوحدة[1]:

النموذج 1: $$\Delta y_{i,t} = \rho y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{pt} \gamma_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t}$$

النموذج 2: $$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \Delta y_{i,t} + \rho y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{pt} \gamma_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t}$$

النموذج 3: $$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \beta_{i,t} + \Delta y_{i,t} + \rho y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{pt} \gamma_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t}$$

حيث أنّ: $\mu_{i,t} \sim i.i.D(0, \sigma_{u,i}) \qquad t = 1,...T \qquad i = 1,...N$

تشترط فرضية العدم في هذه الاختبارات تجانس جذر الوحدة $H_0 : p = 0 \quad \forall i$ ، مقابل الفرضية البديلة لتجانس الاستقرارية $H_1 : p \prec 0 \quad \forall i$

[1] Levin. A, Lin. C and Chu. C, **Unit root test in panel data: asymptotic and finite sample properties**, Journal of Econometrics 108, 2002, p.24.

وتفرض نماذج هذا الاختبار استقلالية الخطأ $\mu_{i,t}$ في السياق الفردي، كما تفرض هذه النماذج فرضية تجانس الجذر المشترك. كما أن حجم العينة كبير جداً. ومن مساوئ اختبار (LLC - 2002) هو التقيد بافتراض أن قيمة المعلمة ϕ_i متساوية بالنسبة لكل أفراد العينة في حالة قبول الفرض البديل وهو فرض مقيد.

2.4 اختبار Im, Pesaran et Shin (IPS- 2003)

إنّ الاختبارات المقدمة من طرف (IPS) تسمح بتطوير اختبار التجانس تحت الفرضية التعاقبية ليس فقط عدم تجانس الجذر المشترك، وإنما كذلك عدم التجانس عند وجود جذر أحادي في المجموعة، والنموذج المقدم هو نموذج بآثار فردية دون اتجاه والمطابق للنموذج الثاني لاختبار (LLC)، وغياب الارتباط بين البواقي وتكمن إيجابية هذا الاختبار في الأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس الجذر المشترك، كما قدم الباحثون (IPS) إحصائية اختبار بسيطة قائمة على متوسط ADF الفردية باشتقاق توزيع متقارب لإحصاءاتهم المتوسطة عندما N تتجه نحو ∞ وT و وتوزيع شبه متقارب عندما تكون n تتجه نحو ∞ و T ثابتة واقتراح مجالات الرفض بأبعاد محددة من أجل N وT واقترحوا نوعين معياريين للإحصائية المتوسطة.

3.4 اختبار Breitung (t–stat – 2000)

إن الدراسات التطبيقية للاختبارين السابقين، أثبتت ضعف هذين الاختبارين في حالة إذا كان عدد الأفراد كبير جداً بالنسبة لطول السلسلة، بكل بساطة فان (Breitung - 2000) يعتمد على فكرة تقدير بواقي النموذج ثم إجراء تحويل (Arellano et Bond -1995) على هذه البواقي، والفرضية المعدومة لهذا الاختبار تعتمد على عدم استقرار سلسلة البواقي المعدلة وبالتالي استقرار سلسلة الدراسة. والإحصائية المحسوبة لاختبار (Breitung - 2000) تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري.

4.4 اختبار Maddala et Wu (MW- 1999)

إنّ اختبار (MW- 1999) يعتمد على الفرضيتين المعدومة والبديلة لاختبار(IPS- 2003) ، غير أن هذا الاختبار يقوم على أساس إجراء اختبار ديكي فولر الموسع لكل فرد على حدى، ثم يحدد الاحتمال المرافق لهذا الاختبار P_i فتكون العبارة $[-2LnP_i]$ تتوزع حسب توزيع χ^2_2 ، ومن اجل حساب الإحصائية المحسوبة لاختبار (MW– 1999) لكل أفراد العينة في آن واحد ثم الاعتماد على مقاربة مونتي كارلو يكون:

$$P - Fisher = -2\sum_{i=1}^{N} LnP_i \rightarrow \chi^2_{2N}$$

وعلى أساس عدم وجود قيود على الأفراد ولا على فترات الدراسة يعتبر اختبار (MW- 1999) أفضل من كل الاختبارات السابقة.

5.4 اختبار (Hadri – 2000)

يفترض (Hadri – 2000) في إطار اختباره لاستقرار السلسلة X_{it} أن تكون هذه السلسلة مستقرة على أساس الفرض المعدوم، أي عدم وجود جذر الوحدة لكل فرد على حدى، فيكون الفرض البديل وجود فرد على الأقل يقبل جذر وحدة أي تكون عنده السلسلة X_{it} غير مستقرة، ونكتب:

$$H_0 : \forall i : \phi_i \prec 0 \qquad vs \qquad H_1 : \exists i : \phi_i = 0$$

وبغرض اختبار الفرضية أعلاه يعتمد (Hadri – 2000) على تقدير بواقي علاقة الانحدار X_{it} بالنسبة للثابت والاتجاه العام بطريقة المربعات الصغرى، ثم تطبيق اختبار مضاعف لاغرانج (LM) على مقدرات البواقي. وتكون الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

5 اختبارات التكامل المشترك:

يمثل التكامل المشترك أحد الأدوات المهمة لدراسة العلاقات الحقيقية، التي تربط بين المتغيرات في الأجل الطويل، ولإجراء اختبار التكامل المشترك يشترط أن تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من نفس الرتبة، ومن أهم اختبارات التكامل المشترك التي تستعمل في بيانات Panel اختبار (Pedroni) واختبار (Kao). حيث من الضروري قبل تقدير النماذج التأكد من استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج محل الدراسة، فإذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة عند مستوياتها، فان استعمالها في التقدير يؤدي إلى مشكل الانحدار الزائف والذي يعطي لنا مقدرات متحيزة. وعليه فانه يتوجب علينا أن نأخذ الفرق من الدرجة d اللازم لكل سلسلة حتى تصبح مستقرة، وعندئذٍ نقول أنّ هذه السلسلة متكاملة من الدرجة d.

فبعدما نقوم بأخذ الفروق اللازمة لكل متغيرات النموذج التي تجعل من هذه السلاسل مستقرة، والتي تصبح متكاملة تكامل مشترك، نقوم بعد ذلك بتقدير النموذج باستعمال المتغيرات ذات الفروق المستقرة[1].

[1] رتيعة محمد، **أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من البلدان العربية خلال الفترة (1980–2010)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012/ 2013، ص 168.

1.5 اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni:

قدم Pedroni سبع إحصائيات لكشف وإثبات فرضية التكامل المتزامن، موزعة بين أربع إحصائيات للانحدار الذاتي المشترك وثلاث إحصائيات للانحدار الذاتي الفردي، ويكون القرار بوجود تكامل مشترك من عدمه حسب أغلبية الإحصائيات التي يقدمها هذا الاختبار، أخذا في الحسبان أن يكون شعاع المتغيرات التفسيرية متكاملا من الدرجة الأولى $I(1)$ وتكون الصيغة على النحو التالي[1]:

$$y_{it} = d_{i,t} + x_{i,t} b_i + \mu_{it}$$

وتكون d_i في الغالب دالة كثير الحدود في الزمن بدرجة 1، x_{it} شعاع المتغيرات.

والفرضيات التي وضعها Pedroni كانت كالتالي:

- ❖ الفرضية الصفرية: $H_0 : p_i = 1$ أي عدم وجود تكامل مشترك؛
- ❖ الفرضية البديلة الأولى: $H_1 : (p_i = p) \prec 1$ أي تجانس جميع المفردات (اختبار البعد الضمني)؛
- ❖ الفرضية البديلة الثانية: $H_1 : p_i \prec 1$ أي عدم تجانس جميع المفردات (اختبار البعد البيني).

2.5 اختبار التكامل المشترك لـ Kao:

في اختبار التكامل المشترك لـ Kao تنص فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين y_{it} و x_{it}، وعلى أساس فرضية العدم وحسب Kao حتى وإن كانت الفروق الأولى للسلسلتين السابقتين مستقرتين، فإن مقدرات المربعات الصغرى للبواقي في النموذج غير مستقرة، وعليه فإن هذا الاختبار يؤول إلى اختبار استقرارية بواقي الانحدار السابق ويكون ذلك باستعمال اختبار ديكي فولر (DE).

حيث أنّ هذا الاختبار يمنح أربع إحصائيات محسوبة من نوع اختبار ديكي فولر (DE) تنقسم إلى قسمين:

- ❖ قبل إجراء عملية تصحيح التحيز لمعالم الارتباط المتسلسل للأخطاء: DF_p ، DF_t
- ❖ بعد إجراء عملية تصحيح التحيز لمعالم الارتباط المتسلسل للأخطاء: $DF*p$ ، $DF*t$

[1]Pedroni. P, Panel Cointegration: Asymptotic and finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis, Econometric Theory, 20 (3), 2004, p: 597 - 598.

وقد اقترح Kao إجراء اختبارADF ديكي فولر الموسع على سلسلة البواقي وحساب الإحصائية، وتتوزع الإحصائية المحسوبة السابقة DF_p ، DF_t ، $DF*p$، $DF*t$ تقريبا حسب التوزيع الطبيعي المعياري.

6. تقدير العلاقة طويلة الأجل: إذا كانت متغيرات النموذج محل الدراسة في حالة تكامل مشترك، فإن الخطوة التالية هي تقدير العلاقة طويلة الأجل، وهي علاقة توازن بسبب استقرار البواقي لنموذج التكامل المشترك غير أن استعمال طريقة المربعات الصغرى في تقدير هذه العلاقة، يمنح مقدرات متحيزة وغير متسقة، وهذا في حالة البيانات الطولية والإشكالية في تقدير هذا النوع من النماذج هو داخلية المتغيرات، وعدم ثبات التباين للبواقي، مع إمكانية وجود ارتباط ذاتي للخطأ كل هذه الصعوبات تستدعي وجود طرق تقدير جديدة لها القدرة على التعامل مع هذا النوع من النماذج، وحل كل المشاكل سالفة الذكر، وهذا بغرض الوصول إلى مقدرات مقبولة وذات تفسيرات أكثر فائدة ومن هذه الطرق نذكر الطريقتين التاليتين[1]:

1.6 طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS:

تُعتبر هذه الطريقة في التصحيح من الطرق اللامعلمية لطريقة المربعات الصغرى العادية، حيث أوجدها الباحثان Phillips et Hansen سنة 1990 في محاولة للتخلص من التحيز من الدرجة الثانية، إذ أن الفكرة الأساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي، وترتكز هذه الطريقة على إجراء تحويلات في المتغير المعتمد (تصحيح لا معلمي) وفي الخطوة الثانية يتم تصحيح مقدرات طريقة OLS في الانحدار لتعديل y_t لذلك سميت بطريقة المربعات الصغرى المعدلة.

حيث تتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات، والهدف من هذه الطريقة هو الحصول على أعلى كفاءة في التقدير وتتلاءم هذه الطريقة وتقدم نتائج أحسن خاصة فيما يتعلق بالعينات الكبيرة، كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

[1] كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد الجبوري، **دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 10، العدد 33، 2012، ص 157.

2.6 طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS:

هي طريقة معلمية تعدّ من أحدث الطرق والأكثر قوة، بسبب أدائها في العينات صغيرة الحجم إذ تستعمل هذه الطريقة لتقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى للنظام الذي يحوي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة لكنها مازالت متكاملة تكاملا مشتركا.

معادلة النموذج الديناميكي اقترحها الباحث Philips 1988، وتم تطويرها من قبل Saikkonen 1992و Stock and Waston 1993، وتعتمد هذه الطريقة على قيم الإزاحات والمتباطئات.

المبحث الثاني: اختبار علاقة Okun باستخدام نماذج بيانات Panel لدول المغرب العربي

من خلال هذا المبحث، سيتم اختبار وجود أثر للنمو الاقتصادي على البطالة في بعض دول المغرب العربي للفترة الممتدة من سنة 1900 إلى غاية 2017، وذلك من خلال تقدير معامل Okun واختبار معنويته، واعتمدت الدراسة على تقنيات نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ومرشح HP لتقدير كل من الناتج الكامن ومعدل البطالة الطبيعي. حيث يتضمن هذا المبحث تقديم نموذج الدراسة، وأيضاً دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك، مع التعرض لتقدير نماذج بيانات Panel .

المطلب الأول: تقديم نموذج الدراسة

في مقاله الذي نشر سنة 1962 في مجلة Proceedings of the Business and Economic Statistics Section، حيث اقترح Okun علاقتين بسيطتين تربط معدل البطالة بالناتج الحقيقي، وقد تم توسيعهما فيما بعد من طرف بعض الاقتصاديين بإضافة عناصر حذفها Okun في تحليله. وانطلق Okun في تحليله بأن الزيادة في خلق فرص عمل تحتاج إلى الزيادة في إنتاج السلع والخدمات، كما افترض أن معدل البطالة يمكن أن يكون بمثابة ملخص مفيد لكمية العمل المستخدمة في الاقتصاد.

أ-نسخة الفروق لعلاقة Okun: العلاقة التالية (1) أسفله تسمى بنسخة الفروق لقانون Okun، وتشرح هذه العلاقة كيفية تغير معدل البطالة من ربع إلى أخر نتيجة للتغير في الناتج الحقيقي[1] :

$$\Delta U_t = U_t - U_{t-1} = a + b(RG_t) \dots\dots\dots (1)$$

حيث يمثل الفرق في الطرف الأيسر من العلاقة التغير في معدل البطالة، ويمثل RG معدل نمو الناتج الحقيقي، ويطلق على b"معامل Okun" والمتوقع أن يكون إشارته سالبة، مما يعني إن النمو السريع للناتج يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة، بينما النمو البطيء أو السلبي يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالـــة، وتمثل النسبـــة (-a/b) معدل نمو الناتج الذي يحافظ على معدل مستقر للبطالة.

ب-نسخة الفجوة لعلاقة Okun: إضافة إلى نسخة الفروق توجد نسخة أخرى أو ما تسمى بنسخة الفجوة، والتي تكتب على النحو التالي[2]:

$$u_t = c + d(potential\ output - actual\ output) = c + d\left(GDP_p - GDP_t\right)$$

[1] Edward, S. K, **How Useful is Okun's Law?** ,Economic Review. Fourth quarter.2007, p75.

يمكن تفسير المتغير c على انه معدل البطالة الطبيعي أو معدل البطالة عند التشغيل التام. ويطلق على d اسم معامل Okun، ويكفي فقط إضافة حد عشوائي e_t للطرف الأيمن لكل من المعادلتين السابقتين لتصبحا قابلتين للقياس. حيث: $e_t \sim N(0, \sigma_e^2)$

ومن أجل تحديد كل من معدلات البطالة الطبيعي والناتج الكامن، فقد تم استعمال مرشح *HP* (Hodrick-Prescott (1980) والذي تم استخدامه في هذه الدراسة ونتائجه في **الملحق رقم (1)** وهذا المرشح هو شائع الاستعمال في الدراسات التطبيقية العالمية، ويعمل هذا مرشح على فصل المركبة الدورية c_t عن مركبة الاتجاه العام g_t في السلسلة الزمنية الأصلية ولتكن y_t ، ويكون ذلك بحل مشكلة التدنية للتغيرات في المركبة الدورية، وهذا تحت قيد خفض التباينات في الفروق الثانية لمركبة الاتجاه العام [1]:

$$y_t = g_t + c_t$$

$$\pounds = \min\left[\sum_{t=1}^{T}(y_t - g_t)^2 + \lambda\sum_{t=1}^{T}\left((g_{t+1} - g_t) - (g_{t-1} - g_{t-2})\right)^2\right]$$

حيث أنّ: λ معامل التنعيم الذي بواسطته يمكن التحكم في تغيرات مركبة الاتجاه العام، ومن أجل قيم كبيرة لهذا المعامل تقترب من $+\infty$ فان مركبة الاتجاه العام تصبح خطية، وعند قيم صغيرة له تقترب من 0 فان مركبة الاتجاه العام سوف تنطبق على السلسلة الأصلية y_t .

المطلب الثاني: الاستقرارية والتكامل المشترك

إنّ اختبار وجود علاقة المدى الطويل وتفادي الانحدار الزائف في نماذج Panel، يستوجب اختبار استقرارية المتغيرات قيد الدراسة ومن ثم نجري اختبار التكامل المشترك ما بين البطالة والناتج الحقيقي

1 اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية: تشير أدبيات الاقتصاد القياسي أن اختبارات جذر الوحدة في البيانات القطاعية لها فعالية أكثر مما هي عليه في حالة السلاسل الزمنية المنفردة وخاصة عند قصر مدة الدراسة[2].في هذه الدراسة، تم توظيف اختبارات الجيل الأول لاختبار وجود جذر الوحدة في البيانات القطاعية قيد الدراسة وهي: اختبار Livin, lin and Chu (2002)، اختبار Breitung (2000)، ام- بساران وشين (2003)، فيشر واختبارات بيرون-فليبس (مادالا، وي (1999) وشوي). وتحت الفرضية الصفرية فان كل من اختبارات (ليفن-لين وشو وبرايتونغ)، ترى بأن السلاسل الزمنية القطاعية جميعها تحتوي على جذر

[1] Dadashova, B, **Detrending the Business Cycles**: Hodrick-Prescott and Baxter-King Filters, Universidad Carlos III de Madrid, p5.
[2] Christophe Hurlin, Valérie Mignon, **Une Synthèse des Tests de Racine Unitaire sur Donnéesde Panel**, Séminaire Methodologies, France,2005, p2.

وحدة مشترك، أما بقية الاختبارات ترى بوجود جذر وحدة فردي في هذه السلاسل. ونوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة في الجدول التالي رقم (31):

جدول رقم (31): اختبارات جذر الوحدة لبيانات Panel

اختبار جذر الوحدة في المستوى								
المتغيرات	LRGDP		UN		RGDPGAP		UNGAP	
H_0 : افتراض وجود جذر وحدة مشترك	إحصائية الاختبار والاحتمال المرافق							
اختبار Livin, lin and Chu	-5.75	0.00	-17.47	0.00	6.78	1	0.69	0.75
اختبار Breitung	-3.52	0.00	-1.07	0.14	-1.10	0.75	5.40	1
H_0 : افتراض وجود جذر وحدة فردي	إحصائية الاختبار والاحتمال المرافق							
اختبار Im, Pesaran and Shin	-4.25	0.00	-16.61	0.00	3.42	0.99	-1.90	0.02
اختبار ADF-Fisher	57.88	0.00	88.12	0.00	7.41	0.68	25.43	0.00
اختبار PP-Fisher	11.50	0.31	12.82	0.23	16.07	0.09	24.76	0.00
اختبار جذر الوحدة في الفروق الأولى								
المتغيرات	D(LRGDP)		D(UN)		D(RGDPGAP)		D(UNGAP)	
H_0: افتراض وجود جذر وحدة مشترك	إحصائية الاختبار والاحتمال المرافق							
اختبار Livin, lin and Chu	-10.5	0.00	-14.06	0.00	2.32	0.99	-5.28	0.00
اختبار Breitung	1.38	0.91	-1.07	0.00	5.98	1	-1.98	0.02
H_0 افتراض وجود جذر وحدة فردي.	إحصائية الاختبار والاحتمال المرافق							
اختبار Im, Pesaran and Shin	-11.4	0.00	-11.6	0.00	1.46	0.92	-5.14	0.02
اختبار ADF-Fisher	61.9	0.00	98.08	0.00	13.26	2.20	44.32	0.00
اختبار PP-Fisher	9.15	0.51	27.06	0.00	27.2	0.00	185.9	0.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج Eviews10 ، أنظر الملحق رقم (2).

يتّضح من خلال نتائج الاختبار الموضحة أعلاه، أنه لا يمكن رفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل القطاعية لكل من البطالة UN ولوغاريتم الناتج الحقيقيLRGDP، في حين يتم قبولها في الفروق الأولى لهذه المتغيرات، كما تثبت الاختبارات السابقة أيضا استقرارية متغيرات الفجوة لكل من الناتج RGDPGAP والبطالة UNGAP في المستوى، حيث أخذت الاحتمالية المرفقة لإحصائيات هذه الاختبارات قيم اقل من 0.05.

2 اختبار التكامل المشترك ما بين البطالة والناتج الحقيقي:

من خلال نتائج اختبارات الاستقرارية السابقة، تبين أن السلاسل الزمنية القطاعية لكل من الناتج الحقيقي والبطالة الفعلية متكاملة من الدرجة الأولى، لذلك يتم اختبار تكاملها أي اختبار وجود علاقة تربطها في المدى الطويل وهذا بإجراء اختبار Pedroni وتعمل طريقة الاختبار بالحصول على بواقي تقدير معادلة انحدار لوغاريتم الناتج الحقيقي على المعدل الفعلي للبطالة، واختبار استقراريتها من خلال إحدى المعادلات المساعدة (2) و(3)[1]:

$$UN_{it} = a + bLRGDP_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (1)$$

$$\varepsilon_{it} = \rho_i \varepsilon_{it-1} + u_{it} \dots\dots\dots (2)$$

$$\varepsilon_{it} = \rho_i \varepsilon_{it-1} + \sum_{j=1}^{k} \Psi_{ij} \varepsilon_{it-k} + v_{it} \dots\dots\dots (3)$$

اقترح Pedroni العديد من الطرق لحساب إحصائيات اختبار الفرضية الصفرية، القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين السلاسل المقطعية قيد الدراسة ($\rho_i=1$)في مقابل الفرضية البديل والتي نميز فيها **حالتين**: حالة التجانس من اجل جميع الأفراد $\rho_i=\rho<1$، وحالة عدم التجانس($\rho_i < 1$).

ومن خلال نتائج اختبار التكامل المشترك ما بين لوغاريتم الناتج الحقيقي LRGDP ومعدل البطالة UN، الموضح في الجدول التالي رقم (32):

[1] Revoredo-Giha, C, Leat, Philips M.K., Renwick, Alan W, **the relationship between output and unemployment in Scotland: A regional analysis,** LAND ECONOMY WORKING PAPER SERIES, Edinburgh,2012, p5.

جدول رقم (32): نتائج اختبارات Pedroni للتكامل المشرك

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: UN LRGDP
Date: 02/09/20 Time: 22:24
Sample: 1990 2017
Included observations: 140
Cross-sections included: 5
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.247200	0.8938	-0.647659	0.7414
Panel rho-Statistic	2.554060	0.9947	1.450933	0.9266
Panel PP-Statistic	4.410036	1.0000	1.880747	0.9700
Panel ADF-Statistic	-1.538968	0.0619	-2.515965	0.0059

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	1.852254	0.9680
Group PP-Statistic	2.306521	0.9895
Group ADF-Statistic	-7.901111	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب إحصائيات هذا الاختبار غير معنوية وبالتالي فإن نتائج هذا الاختبار تؤكد على قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ورفض الفرض البديل.

المطلب الثالث: تقدير نماذج بيانات Panel .

بعد أن تم التأكد من عدم تكامل السلاسل الزمنية القطاعية لكل من لوغاريتم الناتج الحقيقي والبطالة، يبقى الآن تقدير العلاقة بينهما واختبار صلاحية قانون Okun في عينة الدراسة، بالاقتصار والتركيز على السلاسل المستقرة. وهذا لتقدير معامل Okun، وتكتب نسخ قانون Okun القياسية في وجود البيانات القطاعية على النحو التالي:

❖ نسخة الفروق:

$$\Delta RU_{it} = a_i + b_i(\Delta LRGDP_{it}) + \varepsilon_{it}$$

❖ نسخة الفجوة:

$$u_{it} - u_N = a'_i + b'_1 \left(\frac{LRGDP_{it} - LRGDP_p}{LRGDP_p}\right) + \varepsilon_{it}$$

حيث أنّ:

i تمثل عدد الأفراد (الدول). N و $i=1\ldots,N$. T يمثل الزمن و $t=1\ldots,T$

ولتقدير نسخ Okun السابقة، وعلى افتراض أن العلاقة ما بين النمو والبطالة هي علاقة خطية، لا بدّ من التعرف على نوع نموذج Panel الملائم، ونميز في هذه الحالة نوعين من أنواع نماذج Panel الخطية: نموذج الانحدار المجمع، نماذج الآثار الفردية.

1. نموذج الانحدار المجمع:

في نموذج الانحدار المجمع تكون الثوابت في المعادلات السابقة a_i والمعاملات b_i كلها متماثلة بالنسبة لجميع الأفراد. والنموذج يحتوي على معادلة واحدة تقدر من اجل N*T مشاهدة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية أو طريقة المربعات الصغرى المعممة، وذلك حسب بنية مصفوفة التباين والتباين المشترك لبواقي التقدير[1].

2. نموذج الآثار الفردية:

في هذه النماذج تكون الثوابت في المعادلات السابقة a_i مختلفة من فرد إلى فرد، بينما المعاملات b_i متماثلة بالنسبة لجميع الأفراد، ونميز ما بين نوعين من هذه النماذج[2]:

1.2 نموذج الآثار الفردية الثابتة: الذي يفترض وجود آثار ثابتة خلال الزمن على المتغير التابع، تختلف من فرد إلى أخر، ويقدر حسب بنية حد البواقي، فإن كانت البواقي متجانسة أي ليست مرتبطة في البعد الزمني ولا في البعد الفردي فان طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية: *LSDV* أو في وجود المتغيرات المركزة Within تكون الأنسب، أما إذا كانت البواقي غير متجانسة و/أو مرتبطة في البعد الزمني ولكن مستقلة في البعد الفردي فيفضل استعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة.

2.2 نموذج الآثار الفردية العشوائية: آو ما يسمى بنموذج مكونات الخطأ، ويفترض أن العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عشوائية وليست ثابتة، أي أن الأثر الفردي ليس ثابت بل عشوائي، ويكتب حد البواقي على النحو التالي:

$$\varepsilon_{it} = a_i + \alpha_t + v_{it}$$

حيث تمثل a_i الآثار الفردية العشوائية، α_t تمثل الآثار الزمنية وهي متماثلة لجميع الأفراد، وvit يمثل شعاع حد الخطأ والمفترض أنه يتعامد مع شعاع الأثرين الفردية والزمنية. ونظرا للارتباط الذاتي للبواقي نتيجة

[1]RÉGIS BOURBONNAIS, **Econométrie-Cours et exercices corriges**,9e édition, Dunod, Paris, 2015 ,p348.

لاحتوائها على الآثار الفردية العشوائية فانه يتم تقدير هذا النوع من النماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة. ونوضح نتائج تقدير النماذج الثلاثة السابقة لنسختي قانون Okun. في الجدول التالي رقم (33):

جدول رقم (33): نتائج تقدير نسختي قانون Okun

نسخة الفروق المتغير التابع:D (UN)			
المتغيرات	نموذج الانحدار المجمع	نموذج الآثار الثابتة	نموذج الآثار العشوائية
الثابت	-0.06 (0.19)	-0.06 (0.17)	-0.06 (0.50)
D(LRGDP)	-0.96 (0.03)	-0.99 (0.02)	-0.98 (0.02)
R^2	0.03	0.11	0.035
F-Fisher	4.54 (0.00)	3.42 (0.00)	4.86 (0.02)
DW	0.051	0.055	0.054
نسخة الفجوة (المتغير التابع: UNGAP)			
الثابت	-1.40e-13 (1)	-1.52e-13 (1)	-1.47e-13 (1)
RGDPGAP	-0.30 (0.39)	-0.38 (0.31)	-0.35 (0.34)
R^2	0.005	0.06	0.006
F-Fisher	0.72 (0.39)	1.80 (0.11)	0.91 (0.34)
DW	0.65	0.69	0.67

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات Eviews 10 أنظر الملحق رقم (3).

الاحتمالية المرافقة للمعنوية (Prob).

3.المفاضلة بين النماذج الثلاث السابقة: حيث نفاضل بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، ثم المفاضلة بينها وبين نموذج الانحدار المجمع.

1.3 المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية:

يُعتبر اختبار "Hausman" اختبار عام يمكن تطبيقه على العديد من مسائل التحديد في القياس الاقتصادي، وتتمثل أشهر تطبيقاته في اختبار تحديد نوعية الآثار: عشوائية أو ثابتة في نماذج Panel ولتبسيط مبدأ استعمال هذا الاختبار نفترض أننا نريد اختبار وجود ارتباط محتمل أو خطأ في التحديد، ونفترض أنه يوجد لدينا نوعين من المعلمات المقدرة للنموذج قيد الدراسة، النوع الأول يفترض أنها غير متحيزة وبأقل تباين تحت فرض العدم(غياب الارتباط)، وتحت الفرض البديل لسوء التحديد فان هذه المعلمات تكون

متحيزة، وعلى افتراض أن النوع الثاني من المقدرات غير متحيز في الحاليتين فانه يكفي مقارنة المسافة المرجحة بمصفوفة التباين–التباين المشترك بين المعلمتين وذلك لتحديد ما إذا كان التحديد صحيح أم لا، فإذا كانت المسافة بينهما لا تختلف معنويا عن الصفر فانه يتم قبول فرض العدم ويتم اختبار النوع الأول من المعلمات المقدرة. ويمكن كتابة صيغة فرضيات الاختبار على النحو التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \ E(\alpha_i / x_i) = 0 \\ H_1 : \ E(\alpha_2 / x_i) \neq 0 \end{cases}$$

وتحت فرض العدم فانه يتم تفضيل نموذج الآثار العشوائية المقدر باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة، وتحت الفرض البديل يتم تفضيل نموذج الآثار الثابتة المقدرة باستعمال طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية. ولاختبار الفرضيات السابقة اقترح "Hausman" الإحصائية التالية[1]:

$$H = (\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_{LSDV})'[Var(\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_{LSDV})]^{-1}(\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_{LSDV}) \sim \chi^2_{\alpha}(k)$$

حيث k يمثل عدد المتغيرات المفسرة، وما داخل الأقواس يمثل الفرق ما بين مقدرات طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية (LSDV)، مقدرات طريقة المربعات الصغرى المعممة MCG. ويتم رفض فرض العدم عندما تتجاوز الإحصائية H القيمة المجدولة ل كاي دو بدرجة حرية k وعند مستوى دلالة α.

2.3 المفاضلة بين نموذج الانحدار المجمع ونموذج الآثار العشوائية

اقترح Breusch and Pagan (1980) اختبار يعتمد على مضاعف لاغرنج (Lagrange LM Multiplier) لاختبار الفرضية الصفرية لنموذج الانحدار المجمع في مقابل الفرضية البديلة لنموذج الآثار العشوائية، وتعطى صيغة هذه الإحصائية على النحو التالي[2]:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left[\frac{\sum_{i=1}^{n}(T\bar{e}_i)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}e_{it}^2} - 1\right]^2 \sim \chi^2(1)$$

ويتم رفض الفرضية الصفرية في حالة ما إذا تبين أن القيمة المحسوبة لمضاعف لاغرنج LM أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية 1. ونوضح نتائج الاختبار في الجدول التالي رقم (34):

[1] Christophe Hurlin, **L'économétrie des données de panel, Modèles linéaires simples**, Université d'Orléans, p20

[2] Greene, W., **Econometric Analysis, Seventh Edition**, Macmillan Publishing Company, New York, 2012, pp416-417.

جدول رقم (34): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج المقدرة

الاختبارات	نسخة الفروق	نسخة الفجوة
Hausman-H	0.02 (0.87)	0.15 (0.69)
Breusch and Pagan-LM	4.70 (0.03)	1.012 (0.31)

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات Eviews 10 أنظر الى الملحق رقم (4).

(Prob): الاحتمالية المرفقة.

بناءً على نتائج اختبارات المفاضلة السابقة المبينة في الجداول أعلاه، فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية في اختبار Hausman كمرحلة أولى، مما يعني أن النموذج الملائم لبيانات الدراسة هو نموذج الآثار العشوائية، إلا أن المفاضلة ما بين هذا الأخير، ونموذج الانحدار المجمع باستعمال اختبار LM كمرحلة ثانية أدت إلى رفضه، وهذا في حالة نسخة الفجوة وهذا ما يعني أن النموذج المناسب هو الانحدار المجمع.

أما في حالة نسخة الفروق فاختبار Hausman فالاحتمالية المرفقة أكبر من 0.05 وهذا يعني أن نموذج الأثار العشوائية مقبول ويبقى المفاضلة بينه وبين الانحدار المجمع باستعمال اختبار LM كمرحلة ثانية أدت إلى قبول نموذج الأثار العشوائية.

إنّ نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع، وذلك بعد تصحيح الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى في نسخة الفجوة. ولا تطبق هذه الطريقة على نموذج الأثار العشوائية. ونوضح نتائج التقدير في الجدول التالي رقم **(35)**:

جدول رقم (35): نتائج تقدير نسخة الفروق ونسخة الفجوة.

المتغيرات	**نسخة الفروق** (**المتغير التابع: D (UN)**)	**نسخة الفجوة** (**المتغير التابع: UNGAP**)
الثابت	1.20(0.30)	-0.25(0.40)
RGDPGAP	-	-0.53 (0.35)
D(LRGDP)	1.34(0.51)	-
$AR(1)$	-	0.64 (0.00)
R^2	0.035	0.42
DW	0.054	1.91
F-Fisher	(0.02) 4.86	0.42 (0.00)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن معاملات Okun غير معنوية في كلتا النسختين، كما تُشير قيمة إحصائية اختبار فيشر "F" في كل النماذج المستخدمة إلى وجود معنوية إحصائية لكل نموذج من هذه النماذج الثلاثة، كما تشير قيمة داربن واتسون DW الى وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ولتصحيح مشكلة الارتباط الذاتي للنماذج قمنا بإدخال $AR(1)$ على نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الأثار الثابتة، وتصبح النتائج إلى غياب الارتباط الذاتي للأخطاء. ولا تطبق هذه الطريقة على نموذج الأثار العشوائية. وبعد تقدير نسخة الفجوة، نلاحظ بالنسبة لنموذج الانحدار التجميعي أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الجد الثابت، ومعامل Okun للناتج، ليس لها معنوية إحصائية ولكن إشارة معلمته سالبة وهذا طبق ما جاء في النظرية الاقتصادية، ومن خلال معامل التحديد فهو يساوي $R^2 = 0.42$ ، أي أن المتغير المستقل في النموذج يُفسر المتغير التابع بـ 42 بالمائة.

من خلال نتائج هذه الدراسة، حيث تمّ استعمال تقنيات نماذج Panel التي أثبتت من خلال الاختبارات عدم معنوية معامل Okun، وبالتالي عدم صلاحية قانون Okun في دول المغرب العربي على عكس النتائج المحصل عليها في الدول المتقدمة، وقد يفسر ذلك بما يلي:

- ❖ غياب التنوع في اقتصاديات دول المغرب العربي، وهذا نتيجة هيمنة بعض القطاعات غير كثيفة العمل، وبالتالي فإن النمو في هذه القطاعات سوف لن يؤدي إلى خفض معدل البطالة، مثل قطاع المحروقات في الجزائر؛
- ❖ هيمنة القطاع العام، ومحدودية القطاع الخاص، وجمود أسواق العمل في الطلب عن العمل؛
- ❖ البطالة في هذه الدول هي بطالة هيكلية واحتكاكية، فالبطالة الاحتكاكية هي التي تحدث نتيجة لتنقلات البطالين بين المناطق في هذه الدول، بحثا عن وظائف تناسب مستوياتهم ومهاراتهم، أما البطالة الهيكلية فهي التي تحدث نتيجة تغيرات في هيكل اقتصاديات هذه الدول، والتي تؤدي بدورها إلى حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة ومؤهلات وخبرات البطالين الراغبين في العمل والباحثين عنه، وفي كلتا الحالتين فإن هذه الأنواع من البطالة لا تستجيب للتغيرات في الناتج.

المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر

تتمحور هذه الدراسة في الوقوف على أهمية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، ودورها في التخفيف من حدة البطالة، وذلك ببناء نموذج قياسي لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع المتمثل في معدل البطالة في الجزائر، ومحاولة معرفة مدى وجود علاقة تكامل مشترك بينهم على المدى القصير والمدى الطويل.

المطلب الأول: تقديم نموذج ومنهجية الدراسة

من خلال تقديم نموذج الدراسة وهذا في إطار صياغة نموذج قياسي، تم استخدام بيانات سنوية للفترة (1985-2018) لمتغيرات اقتصادية مستمدة من بيانات البنك الدولي ومنشورات وإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، وتم استخدام منهج الحدود، ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وتم ادخل اللوغاريتم (Ln) على متغيرات الدراسة لتجانس وحدات القياس بيانات متغيرات الدراسة وأيضا لتفادي الانحدار الزائف، وجعل العلاقة خطية بين متغيرات الدراسة والتخلص من المشاكل القياسية.

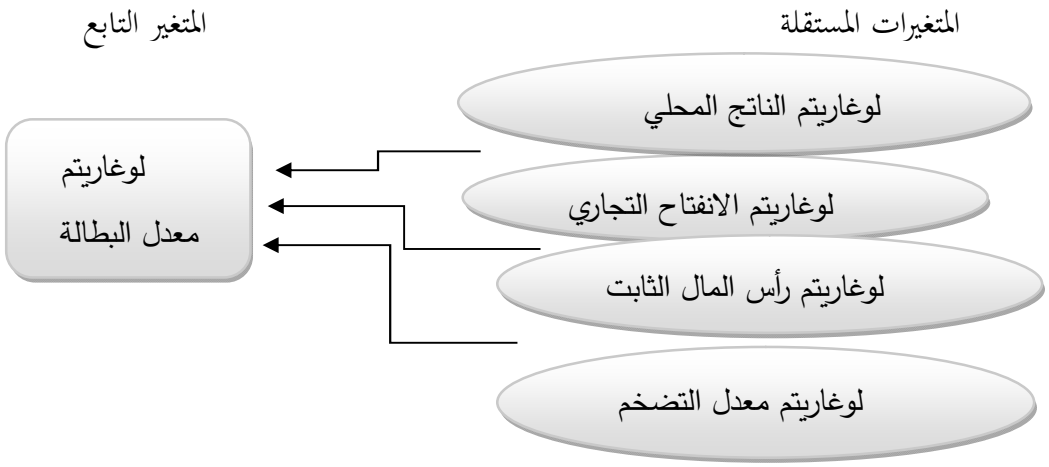
ولقد تم صياغة النموذج كالاتي:

$$Lu = C + \beta_1 Lopen + \beta_2 L\inf + \beta_3 LGK + \beta_4 LGDB + e_i$$

حيث أن:

- ✓ LU: يمثل المتغير التابع لوغاريتم معدل البطالة، مصدر البيانات البنك الدولي باستثناء سنة 1990من الديوان الوطني للإحصاء؛
- ✓ LOPEN : يمثل لوغاريتم الانفتاح التجاري مصدر البيانات البنك الدولي؛
- ✓ LINF :يمثل لوغاريتم معدل التضخم مصدر البيانات البنك الدولي؛
- ✓ LGK : يمثل رأس المال الثابت مصدر البيانات البنك الدولي؛
- ✓ LGDB: يمثل لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي مصدر البيانات البنك الدولي؛
- ✓ e_i: يمثل حد الخطأ العشوائي.

1.نموذج الدراسة



حيث أنّ معدلات البطالة في الجزائر تتغيّر بالأخص بمستوى التغيّر الحاصل في النشاط الاقتصادي، ويتم التعبير عنه بمتغيرين، لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (علاقة عكسية) وهذا حسب النظرية الاقتصادية، وأيضا معدل النمو في مخزون رأسمال الثابت GK، الذي سيعمل على تخفيض البطالة المرتفعة، حيث أن ارتفاع هذا الأخير يمكن أن يقود إلى زيادة الإنتاجية. كما أن مكونات الطلب الكلي من شأنها أن ترفع من حجم الإنتاج الذي ينتج عنه ارتفاع في قيمة المداخيل والعمالة، أي تخفض من معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد وفقا لقانون العرض والطلب، أي زيادة الطلب من خلال زيادة الصادرات، X أو تقليل من كمية الواردات Mينشط من وثيرة الجهاز الإنتاجي والذي تم تعبير بمتغير الانفتاح التجاري. كما أن الاتجاهات المرتفعة والمتقلبة تميل دائما إلى زيادة مستوى عدم اليقين، وبالتالي تؤثر سلبا على معّدلات البطالة (عكس علاقة فيليبس) ومنه ثم اختيار متغير معدل التضخم.

2. منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

إنّ تحليل التكامل المشترك من الاختبارات المهمة في تحديد ودراسة العلاقة ما بين المتغيرات في المدى الطويل، وما هو إلا تكملة لنموذج تصحيح الخطأ، فيوجد العديد من الاختبارات التي تدرس علاقة التكامل المشترك ما بين المتغيرات أي العلاقة التوازنية الطويلة الأجل منها:

- ❖ اختبار: Engle and Granger1987؛
- ❖ اختبار: Johansen1988-1991؛
- ❖ اختبار: Johansen and Juselius 1990.

إنّ كل هذه الاختبارات السابقة، تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة عند نفس المستوى بالإضافة إلى ذلك فنتائج التحليل تكون غير دقيقة ووهمية في حالة قصر السلاسل الزمنية. وعليه جاءت منهجية جديدة تقوم على اختبار العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، والتي تعرف تحت مسمي طريقة اختبار الحدود، ومنهج التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، ARDL والذي طور من قبل، Pesaran (1997) Pesaran et al2001، وPesaran and smith1998 ومن مميزاته الأساسية أنه[1]:

-يمكن تطبيقه حتى لو كانت السلاسل غير متكاملة عند نفس المستوى، أي بعض المتغيرات متكاملة عند المستوى(0) I والبعض الأخر يكون متكامل من الدرجة الأولى (1) I شرط ألا تكون متكاملة من الدرجة ثانية. I(2) بصورة أخري أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر على طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية.

يتسم بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة (عدد المشاهدات الصغيرة)، كونه يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أحسن مجموعة من البيانات، مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة Engle-Granger1987، أو اختبار التكامل المشترك Johansen Cointégration Test في إطار نموذج، VAR، والتي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير من أجل مصداقية النموذج.

من مميزاته أيضا، أنه يحدد العلاقة التكاملية المشتركة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل من الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة، وذلك من خلال الفصل ما بين الأثرين القصير والطويل الأجل. كما تمكننا منهجية ARDL من تقدير المعلمات الخاصة بالمتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل وتعد معلماته المقدرة أكثر اتساقا مقارنة بالطرق الأخرى[2].

قد توجد في نماذج السلاسل الزمنية، فترة معينة طويلة نسبيا في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة أخرى إن التعديل في المتغير التابع (Y) بسبب المتغيرات في المتغير التوضيحي (X) تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية طويلة

[1] طالب سمية شهيناز، مرجع سابق ذكره، ص 164.

2دحماني محمد ادريويش، ناصور عبد القادر، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**"، الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، جامعة سطيف، يومي 11و 12مارس، الجزائر، ص5.

نسبيا فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في هذا النموذج، وتكون إحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ(X)كمتغيرات توضيحية، أي يكون استخدام نماذج الإبطاء في ذلك، حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي[1] :

$$y_t = a_0 x_t + a_1 x_{t-1} + a_2 x_{t-2} + \ldots + a_p x_{t-p} + u_t$$

يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي (y_t) يعتمد على القيم السابقة y ويتمثل بنموذج الانحدار الذاتي

$$y_t = \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + \ldots + \beta_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

أي أن الطريقة البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون بتضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية توضيحية .أما في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية، متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية. ويمكن التعبير في حالة وجود k من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + \ldots + \beta_p y_{t-p} + a_0 x_t + a_1 x_{t-1} + a_2 x_{t-2} + \ldots + a_p x_{t-p} + \varepsilon_t$$

وتُعبر هذه المعادلة عن الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) "Autorégressive-Distributed Lag"، ويمكن تسمية المعادلة اختصارا بـ ARDL (p.q.)، وهذا النوع من النماذج مستند إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد (Unrestricted Error Correction (UECM-.[2]

وتكون الصيغة العامة لنموذج $ARDL(p,q1,p2,...,qk)$ مكون من متغير تابع Y وعدد k من المتغيرات التفسيرية ... $x_1, x_2, x_3 \ldots$ على الشكل التالي[3]:

$$\Delta \mathbf{Y_t} = \boldsymbol{c} + \sum_{i=1}^{p} \boldsymbol{\beta_{1_i}} \Delta \boldsymbol{Y_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q_1} \boldsymbol{\beta_2} \Delta \boldsymbol{X_{1_{t-1}}} + \sum_{i=0}^{q_2} \boldsymbol{\beta_3} \Delta \boldsymbol{X_{1_{t-i}}} + \cdots + \sum_{i=0}^{q_k} \boldsymbol{\beta_k} \Delta \boldsymbol{X_{k_{t-i}}} + \boldsymbol{a_1 Y_{t-1}} + \boldsymbol{a_2 X_{1_{t-1}}} + \boldsymbol{a_3 X_{2_{t-1}}} + \cdots + \boldsymbol{a_k X_{k_{t-1}}} + \boldsymbol{\varepsilon_t}$$

[1] على عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاءARDL** ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد34 ، المجلد التاسع، جامعة بغداد، 2013، ص ص 183-188.

[2] علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف وحسن شومان، مرجع سابق، ص:188.

[3] عابد بن عابد العبدلي، مرجع سابق، ص29 .

حيث أنّ: C يمثل الحد الثابت؛ Δ يمثل الفروق من الدرجة الأولى؛ k عدد المتغيرات؛ p فترة إبطاء المتغير التابع Y؛ $q1,q2,...,qk$ فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية $x_1, x_2, \dots, x_k$ على التوالي؛ $\beta_1,\beta_2,...,\beta_k$ معاملات العلاقة قصيرة الأجل؛ $a_1,a_2,...a_k$ معاملات العلاقة طويلة الأجل؛ ε_t حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين[1]:

H_0:فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنيه طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$a1 = a2 = a3 = a4 = a5 = a6 = 0$$

H_1: الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك (علاقة توازنيه طويلة الأجل) بين المتغيرات والتي تتمثل في:

$$a1 \neq a2 \neq a3 \neq a4 \neq a5 \neq a6 \neq 0$$

2. خطوات النمذجة القياسية وفق نموذج ARDL:

إن النمذجة وفق نموذج ARDL تمر بعدة خطوات تتمثل في[2]:

- التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية(2) I " فهذا يبطل منهجية نموذج ARDL صياغة نموذج وأن المتغير التابع مستقر في الفرق الأول؛
- تصحيح خطأ غير مقيد Unrestricted Error Correction (UECM)والذي يكون نوع خاص من نموذج ARDL؛
- تحديد بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج؛
- التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا؛
- التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا؛
- اختبار الحدود "Bounds Test لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة السابقة، يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل.

[1] علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، مرجع سابق، ص188.

[2]Dave Giles, Économétriques Beat: Dave Giles' Blog, ARDL Model- Part II – Bounds Tests, 2013, historique de la navigation(14/08/2019), https://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html

المطلب الثاني دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

نقول عن سلسلة زمنية مستقرة إذا كان لها وسط حسابي ثابت، وتبايناتها المشتركة ليس لهم علاقة بالزمن، وأيضا لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا على المركبة الفصلية ولا على أي عامل يتأثر بتغير الزمن، ولمعرفة إن كانت السلسة الزمنية مستقرة أم لا، هناك عدة اختبارات ومن أهمها اختبار جذر الوحدة من قبل Dickey-Fullerالمطور سنة 1981، واختبار فليبس –بيرون، وبالاعتماد على تقدير النماذج الثلاث أظهرت النتائج المبينة في الجدول التالي رقم (36):

جدول رقم (36): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADF

اختبار جذر الوحدة في المستوى						
النموذج	المتغيرات	LGDB	LGK	LINF	LOPEN	LU
وجود الثابت	t-Statistic	-0.2246	-0.8558	-2.4837	-1.4984	-0.7810
	Prob.	0.9255	0.7894	0.1284	0.5219	0.8114
		n0	n0	n0	n0	n0
وجود الثابت والاتجاه العام	t-Statistic	-1.6514	-1.6577	-2.7675	-2.0721	-2.5078
	Prob.	0.7499	0.7472	0.2185	0.5416	0.3225
		n0	n0	n0	n0	n0
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	t-Statistic	1.4355	0.3910	-1.0596	-0.7119	-0.2589
	Prob.	0.9595	0.7911	0.2551	0.4007	0.5852
		n0	n0	n0	n0	n0
اختبار جذر الوحدة في الفروق الأولى						
النموذج	المتغيرات	d(LGDB)	d(LGK)	d(LINF)	d(LOPEN)	d(LU)
وجود الثابت	t-Statistic	-5.0610	-5.0747	-8.0471	-5.6627	-4.4472
	Prob.	0.0002	0.0003	0.0000	0.0000	0.0013
		***	***	***	***	***
وجود الثابت والاتجاه العام	t-Statistic	-5.1092	-5.6071	-7.9242	-6.6493	-4.4408
	Prob.	0.0013	0.0004	0.0000	0.0000	0.0067
		***	***	***	***	***
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	t-Statistic	-4.9017	-5.0667	-8.1628	-5.6475	-4.5015
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001
		***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

حيث أنّ:

- n تشير الى جذر الوحدة والرمز *يشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 10%؛
- **تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5%، ***تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 1%.

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، والتأكد من استقرارها أو عدمه-استعملنا اختبار ديكي فولر ADFالموسع، وهذا لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير"p "باستعمال معيار "AIC وSCH"، وبالاعتماد على النماذج الثلاث أظهرت النتائج المبينة في الجدول السابق فيما يخص المتغيرات تحتوي على الجذر الأحادي عند المستوى، حيث أن القيم لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 1%،5%،10% وعليه فهي غير مستقرة. وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى، وجدنا السلاسل مستقرة، حيث أن القيم لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%،10% 1%، أي أن كل السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى I(1)، وللتأكيد على النتائج السابقة نجري اختبار فليبس بيرو الذي يوضحه الجدول التالي رقم (37):

جدول رقم (37): نتائج اختبار فيلبس بيرو PP

اختبار جذر الوحدة في المستوى						
النموذج	المتغيرات	LGDB	LGK	LINF	LOPEN	LU
وجود الثابت	t-Statistic	-0.4502	-0.9377	-2.4814	-1.4155	-1.0375
	Prob.	0.8886	0.7633	0.1290	0.5628	0.7280
وجود الثابت والاتجاه العام	t-Statistic	-1.7841	-1.4378	-2.8371	-2.3778	-2.4808
	Prob.	0.6895	0.8304	0.1950	0.3836	0.3348
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	t-Statistic	1.1829	0.4520	-1.1467	-0.6721	-0.2618
	Prob.	0.9358	0.8065	0.2239	0.4182	0.5841
اختبار جذر الوحدة في الفروق الأولى						
النموذج	المتغيرات	d(LGDB)	d(LGK)	d(LINF)	d(LOPEN)	d(LU)
وجود الثابت	t-Statistic	-5.1791	-4.4702	-8.0769	-5.9450	-4.4044
	Prob.	0.0002	0.0012	0.0000	0.0000	0.0015
وجود الثابت والاتجاه العام	t-Statistic	-5.1999	-8.5511	-7.9535	-12.742	-4.4408
	Prob.	0.0010	0.0000	0.0000	0.0000	0.0067
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	t-Statistic	-5.0589	-4.5519	-8.1935	-5.7563	-4.4636
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10 في الملحق رقم (5).

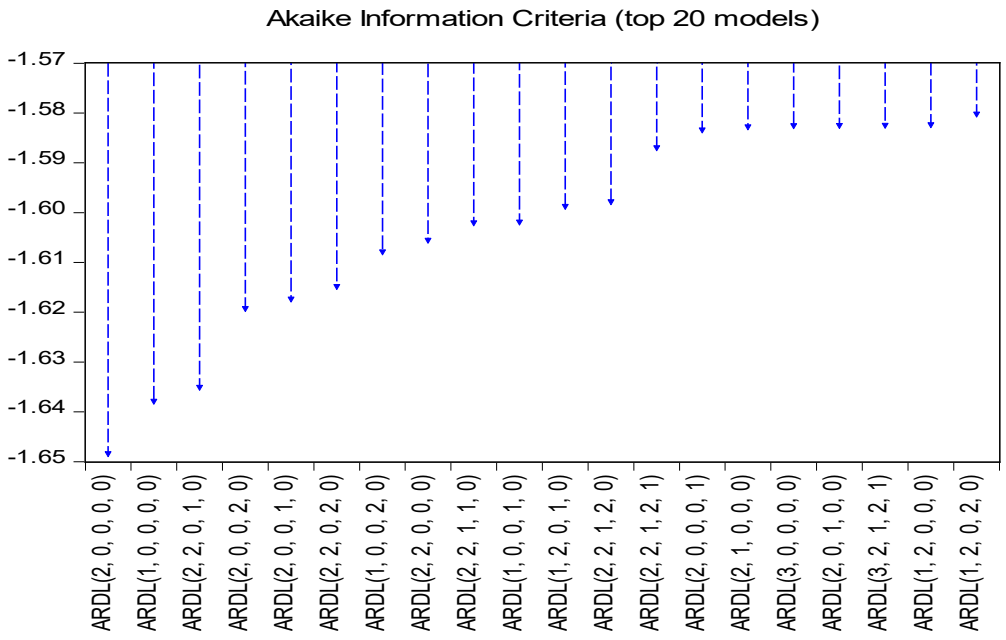
وللتأكد من استقرارها أو عدمه، استعملنا اختبار فيلبس بيرو PP، وبالاعتماد على النماذج المقدرة الثلاث أظهرت النتائج المبينة في الجدول أعلاه، أنّ كل المتغيرات تحتوي على الجذر الأحادي عند المستوى حيث أن قيم إحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 1%،5%،10% وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى، وجدنا السلاسل مستقرة، حيث أن القيم لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 1%،5%،10% ، أي أن كل السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى I(1).

المطلب الثالث: تقدير النموذج باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المبطئة (ARDL).

من خلال هذا المطلب، نقوم بتقدير النموذج *ARDL* وتحديد العلاقة التكاملية المشتركة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل من الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة، وذلك من خلال الفصل ما بين الأثرين القصير والطويل الأجل. كما تمكننا منهجية *ARDL* من تقدير المعلمات الخاصة بالمتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل.

1.تحديد درجة التأخير المثلى: تعدّ المعلمات المقدّرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا. ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة أحد المعيارين إما (AIC) أو (SC)، وقد تم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة (AIC) كما في الشكل رقم (26):

شكل رقم (26): درجة التأخير المثلى



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

ووفقا لنتائج تلك المعايير يتبين لنا أن أفضل نموذج هو ARDL (2.0.0.0.0)

2. تقدير النموذج: كانت نتائج تقدير نموذج ARDL (2.0.0.0.0) موضحة في الجدول رقم (38):

جدول رقم (38) **تقدير** نموذج ARDL (2.0.0.0.0)

Dependent Variable: LU
Method: ARDL
Date: 02/17/20 Time: 22:45
Sample (adjusted): 1987 2018
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LOPEN LINF LGK LGDB

Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 324
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LU(-1)	0.633190	0.176854	3.580298	0.0014
LU(-2)	-0.202178	0.189072	-1.069318	0.2951
LOPEN	-0.042257	0.168195	-0.251238	0.8037
LINF	-0.030222	0.023658	-1.277441	0.2132
LGK	0.104718	0.145505	0.719686	0.4784
LGDB	-0.420664	0.132534	-3.174000	0.0040
C	11.89776	3.859831	3.082455	0.0049

R-squared	0.957386	Mean dependent var	2.856439
Adjusted R-squared	0.947158	S.D. dependent var	0.418303
S.E. of regression	0.096157	Akaike info criterion	-1.655039
Sum squared resid	0.231152	Schwarz criterion	-1.334410
Log likelihood	33.48063	Hannan-Quinn criter.	-1.548760
F-statistic	93.60984	Durbin-Watson stat	2.035197
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

كما يتضح لنا مبدئياً، وهذا من خلال تقدير نموذج ARDL (2.0.0.0.0) أنّ النموذج ككل مقبول من الناحية الإحصائية، حسب اختبار فيشر إضافة إلى أن نسبة معامل التحديد 95.7% تعتبر جيدة في تفسير النموذج، أي أنّ المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بـ 95

3. اختبار فيشر (F-Bound Test): من خلال الجدول رقم (39):

جدول رقم (39) **نتائج اختبار منهج الحدود**

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.465799	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

كانت نتائج هذا الاختبار توضح أن القيمة المحسوبة لإحصائية F جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى لاختبار الحدود، ما يعني أنه يمكننا رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات وإجمالي الناتج المحلي (علاقة توازنيه في المدى الطويل)، وذلك عند مستوى دلالة 10% و5% و2.5 % و1 %.

–تقدير العلاقة في المدى الطويل: بعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين كل من المتغيرات المستقلة ولوغاريتم معدل البطالة، قمنا بتقدير العلاقة طويلة الأجل والنتائج موضحة في الجدول رقم (40):

جدول رقم (40) نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOPEN	-0.074267	0.307358	-0.241630	0.8110
LINF	-0.053115	0.037041	-1.433925	0.1640
LGK	0.184042	0.273621	0.672615	0.5074
LGDB	-0.739320	0.101040	-7.317131	0.0000
C	20.91038	2.116731	9.878620	0.0000

EC = LU - (-0.0743*LOPEN -0.0531*LINF + 0.1840*LGK -0.7393*LGDB + 20.9104)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أنّ الحد الثابت ومعلمة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي جاءت معنوية وبإشارة سالبة، وهذه النتيجة جاءت وفق النظرية الاقتصادية التي تنص على العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة، كما أنّ بقية المتغيرات المتمثلة في التضخم ومؤشر أوبن جاءت غير معنوية وبإشارة سالبة دليل على العلاقة العكسية، كما أن مؤشر رأس المال الثابت جاء غير معنوي وبإشارة موجة.

خلال فترة الدراسة، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

4. **تقدير نموذج تصحيح الخطأ** (UECM): تقدير علاقة المدى القصير للنموذج، والذي يوضحه الجدول التالي رقم (41):

جدول رقم (41) تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ UECM)

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LU(-1))	0.202178	0.119457	1.692467	0.1030
CointEq(-1)*	-0.568988	0.100343	-5.670428	0.0000

R-squared	0.544431	Mean dependent var	-0.009080
Adjusted R-squared	0.529245	S.D. dependent var	0.127935
S.E. of regression	0.087778	Akaike info criterion	-1.967539
Sum squared resid	0.231152	Schwarz criterion	-1.875931
Log likelihood	33.48063	Hannan-Quinn criter.	-1.937174
Durbin-Watson stat	2.035197		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه، تبيّن لنا أن معامل تصحيح الخطأ للنموذج جاء سالب ومعنوي عند مستوى دلالة 1 %. وتشير قيمته المقدرة 0.544-إلى أن ما نسبته 54.4 % من اختلال التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل، كما أنها تعكس سرعة تعديل منخفضة نسبيا نحو التوازن، حيث أن معدل البطالة يستغرق ما يقارب سنتين للعودة إلى وضع التوازن وذلك بعد أثر أي صدمة في أحد المتغيرات المفسرة.

5. الاختبارات التشخيصية للنموذج:

1.5 **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** قمنا باستعمال اختبار Test LM Correlation Serial Godfrey-Breusch، وكانت نتائجه موضحة في الجدول رقم (42):

جدول رقم (42) نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.051120	Prob. F(2,23)	0.9503
Obs*R-squared	0.141617	Prob. Chi-Square(2)	0.9316

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

نجد أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2.5 اختبار تجانس التباين: استخدمنا اختبار.Breusch- Pagan - Godfrey والذي يختبر لنا تجانس التباين، وقد كانت نتائجه موضحة في الجدول التالي رقم (43):

جدول رقم (43): نتائج اختبار.Breusch- Pagan - Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.074447	Prob. F(6,25)	0.4040
Obs*R-squared	6.560116	Prob. Chi-Square(6)	0.3634
Scaled explained SS	2.430094	Prob. Chi-Square(6)	0.8762

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على تجانس التباين.

3.5 اختبار التشويش الأبيض: يبين **اختبار** LB اختبار التشويش الأبيض للبواقي استقرارية البواقي، والنتائج الخاصة بهذا الاختبار يوضحه الجدول التالي رقم (44):

جدول رقم (44) اختبار LB لسلسلة البواقي

Date: 02/28/20 Time: 16:48
Sample: 1985 2018
Included observations: 32
Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

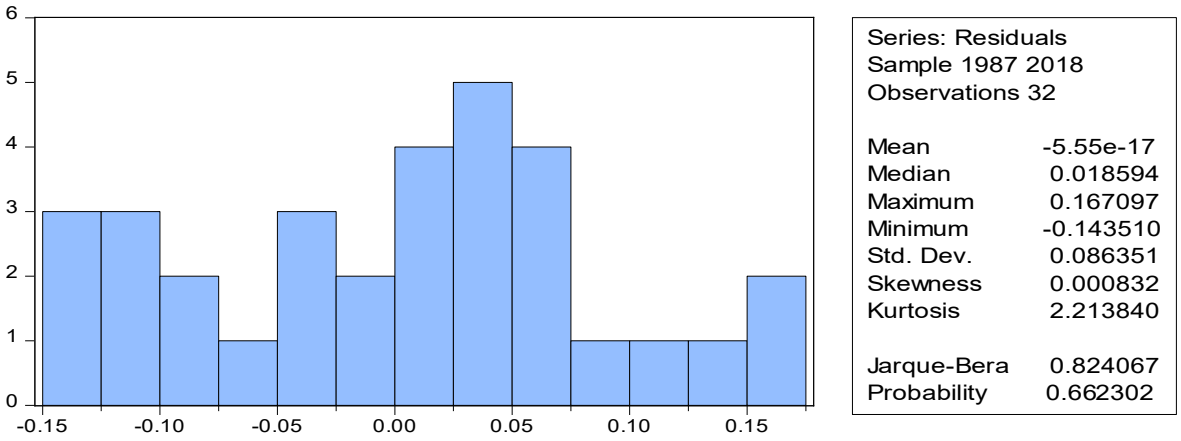
Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.028	-0.028	0.0280	0.867
		2	-0.030	-0.031	0.0611	0.970
		3	-0.093	-0.095	0.3833	0.944
		4	-0.139	-0.147	1.1299	0.890
		5	0.099	0.085	1.5245	0.910
		6	-0.136	-0.153	2.2959	0.891
		7	0.090	0.065	2.6470	0.916
		8	-0.068	-0.085	2.8560	0.943
		9	-0.150	-0.158	3.9191	0.917
		10	-0.047	-0.103	4.0289	0.946
		11	-0.181	-0.191	5.7267	0.891
		12	0.098	-0.016	6.2492	0.903
		13	-0.095	-0.171	6.7673	0.914
		14	0.026	-0.063	6.8068	0.942
		15	-0.011	-0.134	6.8144	0.963
		16	0.106	0.095	7.5812	0.960

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من اختبار LB، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (0.96) أكبر من 0.05، ومنه نقبل فرضية العدم H_0، أي أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر، وبمعنى أخر سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وعبارة عن تشويش أبيض.

4.5 اختبار التوزيع الطبيعي: كانت نتائج هذا الاختبار كما هي مبينة في الشكل التالي رقم (27):

شكل رقم (27) اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي

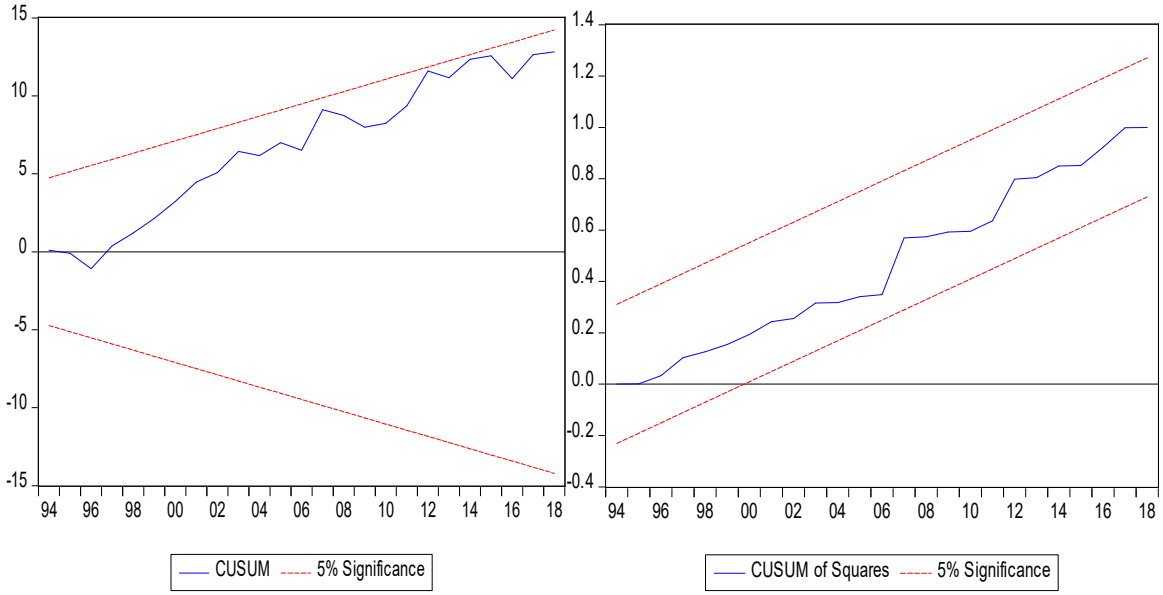


المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

حيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

5.5 **اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي**: للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن نستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، وقد كانت نتائج الاختبار موضحة في الشكل التالي رقم (28):

شكل رقم (28): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

ومن خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن كل من المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي، هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، مما يدل على الاستقرار الهيكلي بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير.

خلاصة الفصل الرابع

من خلال هذا الفصل، الذي تناول فيه دراسة قياسية **لاختبار علاقة Okun** في دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017) باستعمال تقنيات نماذج Panel، وبناءً على نتائج اختبارات جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك تبين عدم وجود علاقة تكامل مشترك، ومن خلال نتائج المفاضلة بين نماذج Panel الساكن؛ ففي حالة نسخة الفجوة، وجدنا أنّ النموذج المناسب هو الانحدار المجمع، أما في حالة نسخة الفروق فقد أدت إلى قبول نموذج الأثار العشوائية. وأثبتت **النتائج** من خلال الاختبارات السابقة عدم معنوية معامل Okun، وبالتالي عدم صلاحية قانون Okun في دول المغرب العربي على عكس النتائج المحصل عليها في الدراسات السابقة للدول المتقدمة، وقد يُفسّر ذلك بغياب التنوع في اقتصاديات دول المغرب العربي، وهذا نتيجة هيمنة بعض القطاعات غير كثيفة العمل، وبالتالي فإن النمو في هذه القطاعات سوف لن يؤدي إلى خفض معدل البطالة، مثل قطاع المحروقات في الجزائر، كما البطالة في هذه الدول هي بطالة هيكلية واحتكاكية، وفي كلتا الحالتين فإن هذه الأنواع من البطالة لا تستجيب للتغيرات في الناتج، ومن خلال المبحث الأخير نستطيع القول أن البطالة في الجزائر تتأثر بعوامل اقتصادية أخرى.

حيث **خلصت** الدراسة في المبحث الثالث في بناء نموذج قياسي يوضّح لنا تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2018، حيث هدفت الى إبراز التداخل والتأثير المتبادل بين كل المتغيرات المختارة ومعدل البطالة في الجزائر، والمتمثلة في لوغاريتم الانفتاح الاقتصادي ولوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي، ولوغاريتم التضخم، وهذا باستخدام منهجية ARDL. حيث ظهر جلياً وجود علاقة توازنية على المدى الطويل من خلال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث تبيّن لنا أن معامل تصحيح الخطأ للنموذج جاء سالباً ومعنوياً عند مستوى دلالة 1%. وتشير قيمته المقدرة 0.544-إلى أن ما نسبته 54.4% من اختلال التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل، كما أنها تعكس سرعة تعديل متوسطة نسبيا نحو التوازن، حيث أن معدل البطالة يستغرق ما يقارب سنتين للعودة إلى وضع التوازن، وذلك بعد أثر أي صدمة في أحد المتغيرات المفسرة، وقد ظهرت النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية فيما يخص علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي، كما أنّ بقية المتغيرات المتمثلة في التضخم ومؤشر أوبن جاءت غير معنوية وبإشارة سالبة دليل على العلاقة العكسية، كما أن مؤشر رأس المال الثابت جاء غير معنوي وبإشارة موجة خلال فترة الدراسة.

ونستخلص من هذه الدراسة، أنه ورغم الجهود المبذولة والإصلاحات الاقتصادية المنتهجة خلال هذه الفترة من طرف الحكومة، وكذا البرامج الخماسية المتتالية، إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي كان بمعدلات ضعيفة، وهذا ما أثّر على العلاقة بين البطالة وبقية المتغيرات المفسرة.

الخاتمة

تُمّثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه دول المغرب العربي، لما لها من خصوصية في هذه البلدان، ومع ذلك فإن معدلات البطالة تتزايد يوما بعد يوم، وأصبحت هذه الدول تتحمّل عبئاً كبيراً في مواجهة أهم تحديات ورهانات الحاضر، وهي تلك المرتبطة بمشاكل البطالة وبوجه خاص بطالة الشباب وحاملي الشهادات الجامعية وخريجي معاهد التكوين، والحدّ من أثارها السلبية من كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وذلك نتيجة تداخل مجموعة واسعة ومتشابكة من العوامل ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بقضايا التشغيل، وكذلك ارتفاع معدلات النمو السكاني وتراجع فرص العمل، وظهور اختلال التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مقارنة بالاحتياجات الفعلية لأسواق العمل، إضافة الى إفرازات العولمة وباقي المتغيرات الدولية السلبية على سوق العمل، وهذا ما استدعى تحليلها والتعرف على مسبباتها والحد منها، من خلال ترابطها مع النمو الاقتصادي، حيث تهدف السياسات الاقتصادية الى الرفع من معدلات النمو، والعمل على استدامتها للتصدي لمشكلة البطالة.

ومن خلال ما سبق، سعت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي، مع التطبيق على بلدان المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017)، لمعرفة الآثار المترتبة عن تبني استراتيجيات وسياسات اقتصادية من أجل رفع النمو والتقليص من البطالة في هذه الدول. حيث حاولنا في دراستنا هذه الإلمام بمختلف جوانب علاقة Okun، وللوصول الى أهداف الدراسة كان علينا من جهة تقديم إطار نظري للبطالة والنمو الاقتصادي، وتحليل ظاهرة البطالة في اقتصاد دول المغرب العربي، من خلال معرفة أسباب تفاقمها وتوزيعها حسب عدة مستويات: المناطق الجغرافية، الجنس، السن، والمستوى التعليمي، إضافة الى معرفة أثر سياسات التشغيل والأجهزة المستحدثة من قبل حكومات هذه الدول لمواجهة هذه الظاهرة، ومن جهة أخرى معرفة الأثر المتبادل بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية في حالة الجزائر.

❖ **اختبار الفرضيات:**

1-بالنسبة **للفرضية الأولى**، التي مفادها وجود اختلاف جوهري بين النظريات الحديثة والتقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي، فقد اهتم الاقتصاديون اهتماما كبيرا بإشكالية النمو الاقتصادي، حيث تُرجع الدراسات الكلاسيكية النمو الاقتصادي إلى عاملي العمل والرأسمال، إلا أن الأبحاث الحديثة المتعلقة بنظريات النمو الداخلي، بينت أن تفاوت النمو الاقتصادي عبر البلدان يعود إلى عوامل أخرى كالاستثمار في رأس المال البشري، ورأس المال التكنولوجي، و السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة، بالإضافة الى عوامل أخرى سياسية واجتماعية وحتى ثقافية، كما أنه لا يكفي تحقيق معدل نمو مرتفع فقط، وإنما يجب الحفاظ على استدامة هذا المعدل في الأجل الطويل، وبالتالي فإن **صحة الفرضية الأولى مؤكدة؛**

2-أما **الفرضية الثانية**، التي تنصّ على فعالية استراتيجيات التشغيل المنتهجة في دول المغرب العربي، للحد من ظاهرة البطالة ورفع معدلات النمو، حيث نجد تعدد برامج التشغيل والسياسات المنتهجة في هذه الدول، والتي كان لها دور قليل الفعالية في التخفيف من حدة البطالة، وهذا من خلال الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلي واستراتيجيات ومخططات التنمية، ولكنها تعتبر غير كافية وتنقصها النجاعة والإحصائيات الدقيقة، ومن جهة أخرى نجد سياسات التشغيل المنتهجة في هذه الدول غير مرتبط بزيادة حجم النمو الاقتصادي، وعليه فإن **صحة الفرضية الثانية غير مؤكدة؛**

3-بالنسبة **للفرضية الثالثة**، التي تنصّ على تمركز البطالة في الفئة الشبانية الأقل من 30 سنة في دول المغرب العربي، حيث اتّضح أن هذه الدول تعاني من بطالة الشباب الذين هم أقل من 30 سنة، وهذا راجع الى زيادة حجم هذه الفئة العمرية وقلة خبرتها في سوق العمل، إضافة الى عدم التوافق بين مخرجات المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد التكوين المهني مع متطلبات واحتياجات سوق العمل، وبالتالي فإن **صحة الفرضية الثالثة مؤكدة؛**

4-بينت النتائج من خلال الدراسة القياسية في الفصل الأخير، بتقدير العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017)، وذلك من أجل اختبار صلاحية علاقة أوكن باستعمال تقنيات نماذج البانل، حيث اتضح بناءً على نتائج اختبارات جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة تكامل مشترك، ومن خلال تقدير نموذج البانل الساكن باستخدام نماذجه الثلاثة النموذج التجميعي، نموذج الآثار الثابتة، نموذج الآثار العشوائية، ومن خلال نتائج المفاضلة بين هذه النماذج، ففي حالة نسخة

الفجوة، وجدنا أنّ النموذج المناسب هو نموذج الانحدار المجمع، أما في حالة نسخة الفروق أدت إلى قبول نموذج الأثار العشوائية، وأثبتت النتائج من خلال الاختبارات السابقة عدم معنوية معامل Okun، وبالتالي عدم صلاحية قانون Okun في دول المغرب العربي، وعليه فإن **صحة الفرضية الرابعة مؤكدة؛**

5-بالنسبة **للفرضية الأخيرة**، التي مفادها وجود علاقة تكامل مشترك بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية في حالة الجزائر، ببناء نموذج قياسي يوضّح لنا صلاحية علاقة أوكن بالتقليل من البطالة عن طريق تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في لوغاريتم الانفتاح الاقتصادي، لوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت، لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي، لوغاريتم التضخم، وهذا خلال الفترة (1985-2018) حيث هدفت الى إبراز التداخل والتأثير المتبادل بين كل المتغيرات المختارة، وهذا باستخدام منهجية ARDL، حيث ظهر جلياً وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات، وتبيّن لنا أن معامل تصحيح الخطأ للنموذج جاء سالباً ومعنوياً عند مستوى دلالة 1%. وبالتالي فإن **صحة الفرضية الخامسة مؤكدة.**

❖ نتائج الدراسة:

توصّلت الدراسة من خلال فصولها الأربعة إلى نتائج مختلفة، نوجزها في هذه الخاتمة على النحو التالي:

1) من خلال إبراز أهم التعاريف المقدمة لكل من البطالة والنمو الاقتصادي، إضافة الى تطورهما في ضَّوْءِ المدارس الاقتصادية المختلفة، تبيّن لنا عدم الاتفاق والجدل المستمر بين الاقتصاديين، فيما يخص التحاليل المختلفة للبطالة، حيث تختلف مفاهيم وطرق القياس هذه الظاهرة، كما يختلف تفسير هذه الظاهرة باختلاف النظريات الاقتصادية، فالكلاسيك والنيوكلاسيك يتفقون أن سوق العمل في حالة توازن دائم، ولا يعترفون إلا بوجود البطالة الاختيارية، أما النظرية الماركسية فتؤمن بأن البطالة جزء لا يتجزأ من طبيعة النظام الرأسمالي، وهي ناتجة عن الشروط الرأسمالية للتراكم وبنية نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، المتعارض بين الطابع الفردي للسيطرة على أدوات الإنتاج وبين الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج، وقد جاءت النظرية الكينزية على نقيض المدرسة الكلاسيكية، حيث أقرّت بوجود البطالة الإجبارية الناجمة عن نقص الطلب الفعال، وكان لهذه النظرية دور جوهري في محاربة الكساد الكبير من خلال سياسات نقدية ومالية توسُعيّة ترفع الطلب الكلي؛

2) من خلال تناولنا لسياسات الحد من البطالة ورفع معدل النمو في دول المغرب العربي، تبيّن لنا عدم فعالية ونجاعة مختلف مخططات وسياسات التشغيل المنتهجة، وهذا من خلال عرض واقع البطالة وسياسات التشغيل لكل دولة من هذه الدول، حيث كان أثر ودور سياسات التشغيل المنتهجة سلبياً على رفع معدلات

النمو الاقتصادي والحد من البطالة، حيث أخذت هذه الدول مجموعة من التدابير، كإجراءات لمكافحة والحد من البطالة تمثلت في مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل، سواء كانت من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو صندوق التأمين أو أجهزة دعم الشباب، والتي حققت نتائج ضعيفة. حيث كانت أغلبها غير فعالة نظراً لصعوبة التحكم في تسييرها، هذا من جهة ومن جهة أخرى المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة، وبالتالي يمكن القول إنها معرضة للزوال إذا تعرضت الدولة إلى نقص في المداخيل. كون أن كل هاته الأجهزة تعتمد على النفقات العامة؛

3) من خلال تحليل ظاهرة البطالة وسياسات التشغيل المنتهجة في دول المغرب العربي، تبين أن هذه الدول سعت الى اللجوء الى سياسات وإصلاحات على المستوى الجزئي والكلي، والتي حققت نتائج إيجابية ضئيلة في ما يخص توفير مناصب عمل والتخفيف من حدة البطالة والتقليل من معدلاتها، وبالنقيض من ذلك فإن أسباب تفاقم مشكلة البطالة قد يرجع من زاوية أخرى تتمثل في التدخل في السوق الحرة، وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، وكذلك ارتفاع معدل النمو الذي رافقته الزيادة في معدل البطالة، كما أدى التطور التكنولوجي إلى تطور أساليب الإنتاج والاختراعات والابتكارات، مما استدعى الى خفض مدة العمل وتسريح العمال؛

4) من خلال الدراسة التحليلية لواقع البطالة في دول المغرب العربي، اتّضح أن هذه الدول تعاني من بطالة الشباب الذين هم أقل من 30 سنة، وهذا راجع الى زيادة حجم هذه الفئة العمرية وقلة خبرتها في سوق العمل، إضافة الى عدم التوافق بين مخرجات المؤسسات التعلمية من جامعات ومعاهد التكوين المهني مع متطلبات واحتياجات سوق العمل، ومن جهة أخرى نجد أن أصحاب الشهادات والجامعيين هم الفئة الأكثر بحثا عن العمل، والتي يتصدّرها الجامعيون في المرتبة الأولى ثم يليهم المتخرجون من مراكز التكوين المهني، كما وجدنا أن البطالة بين الإناث هي مرتفعة مقارنة بفئة الذكور في كل دول المغرب العربي، وهذا راجع الى نقص اليد العاملة للإناث خاصة في المناطق الريفية، كما أن النساء يشتغلن بنسبة أكبر في الوظيفة العمومية وخاصة التعليم أو الصحة؛

5) كما تم من خلال الفصل الثالث، دراسة وصفية باستخدام طريقة المركبات الأساسية (ACP) لبيانات كلٍ من الدول المغرب العربي (الجزائر، تونس ليبيا، المغرب وموريتانيا)، حيث تم دراسة المتوسطات والانحرافات المعيارية والقيم الذاتية ومصفوفة الارتباطات وعلاقة الأفراد السنوات مع متغيرات الدراسة، **فوجدنا** أن

البيانات ممثلة بشكل جيد على المحورين (F1.F2)، وأن المتغيرات المدروسة لها علاقة قوية وموجبة مع النمو الاقتصادي وعلاقة عكسية مع البطالة باستثناء التضخم.

6) من أهم النتائج المتوصل إليها في **الجانب التطبيقي** المتمثل في الدراسة القياسية، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ–لغرض معرفة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في إطار علاقة Okun، ومن أجل اختبار صلاحية علاقة أوكن في دول المغرب العربي، قامت الدراسة في الفصل الأخير بتقدير هذه العلاقة خلال الفترة 1990 الى غاية 2017، باستعمال تقنيات نماذج البانل، حيث تم تقدير نموذج البانل الساكن باستخدام ثلاثة نماذج: طريقة نموذج الأثر التجميعي ،الآثار الثابتة، الآثار العشوائية، واتضح بناءً على نتائج اختبارات جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك، عدم وجود علاقة تكامل مشترك، ومن خلال نتائج المفاضلة بين نماذج بانل الساكن وجدنا في حالة نسخة الفجوة أنّ النموذج المناسب هو نموذج الانحدار المجمع، أما في حالة نسخة الفروق إننا قبلنا نموذج الأثار العشوائية، وأثبتت **النتائج** من خلال الاختبارات السابقة عدم معنوية معامل أوكن، وبالتالي عدم صلاحية قانون أوكن في دول المغرب العربي على عكس النتائج المحصل عليها في الدول المتقدمة، وقد يُفسّر ذلك بغياب التنوع في اقتصاديات دول المغرب العربي، وهذا نتيجة هيمنة بعض القطاعات التي لا تعتمد على اليد العاملة الكثيفة، وبالتالي فإن النمو في هذه القطاعات لن يؤدي إلى خفض معدل البطالة مثل قطاع المحروقات في الجزائر، كما أنّ البطالة في هذه الدول هي بطالة هيكلية واحتكاكية، وفي كلتا الحالتين لا تستجيب هذه الأنواع من البطالة للتغيرات في الناتج؛

ب–خلصت الدراسة في المبحث الأخير من آخر فصل إلى بناء نموذج قياسي، يوضّح لنا تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2018، وهدفت الى إبراز التداخل والتأثير المتبادل بين كل المتغيرات المختارة ومعدل البطالة في الجزائر، والمتمثلة في لوغاريتم الانفتاح الاقتصادي ولوغاريتم إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي، ولوغاريتم التضخم، وهذا باستخدام منهجية ARDL، حيث ظهر جلياً وجود علاقة توازنية على المدى الطويل من خلال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتبيّن لنا أن معامل تصحيح الخطأ للنموذج جاء سالباً ومعنوياً عند مستوى دلالة 1%، وتشير قيمته المقدرة 0.544- إلى أنّ ما نسبته 54.4% من اختلال التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل، كما أنها تعكس سرعة تعديل متوسطة نسبيا نحو التوازن، حيث أن معدل البطالة يستغرق ما يقارب سنتين للعودة إلى وضع التوازن، وذلك بعد أثر أي صدمة في أحد المتغيرات المفسرة، وقد ظهرت النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية فيما يخص

علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي وهذا بالتقليل من البطالة عن طريق تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية السابقة كما **نستخلص** من هذه الدراسة أنه بالرغم من عدم صلاحية علاقة أوكن لدول المغرب العربي المتضمنة تقديم حل لمشكلة البطالة عن طريق تحسين النمو الاقتصادي- فهذا لم ينجح- ما الحل لهذه الدول- فمثلا الجزائر، يمكنها حل ذلك بالتقليل من البطالة عن طريق تأثير بقية المتغيرات الاقتصادية، وبالرغم من الجهود المبذولة والإصلاحات الاقتصادية المنتهجة خلال هذه الفترة من طرف الحكومة، وكذا البرامج الخماسية المتتالية إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي كان بمعدلات ضعيفة، وهذا ما أثّر على العلاقة بين البطالة وبقية المتغيرات المفسرة.

❖ الاقتراحات:

مما تقدّم، ومن خلال التحليل الذي ساقته الدراسة عبر فصولها المختلفة، يمكن الوقوف على مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي يتعين على صانعي السياسة الاقتصادية العمل عليها، قصد رفع معدلات النمو وإيجاد حلول اقتصادية مستدامة لمشكلة البطالة، والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

1) العمل على توفير وتطوير أسلوب إتاحة البيانات الاقتصادية القطاعية (سواء فيما يخص الناتج والإنتاج، الاستثمار والعمالة)، بما يضمن إمكانية التحليل بين القطاعات الاقتصادية؛

2) الرصد والمتابعة والتحليل الدوري لعلاقات الترابط والتشابك بين المتغيرات الاقتصادية، وإدارتها لاستهداف وتقوية العلاقات الموجودة منها ضمانا لتحقيق التنمية الاقتصادية، بما يساهم في التقليل من معدلات البطالة؛

3) الاهتمام بالعنصر البشري، من خلال التأهيل والتدريب المستمر، وهذا يسمح برفع وتيرة النمو الاقتصادين ويحد من مشكلة البطالة؛

4) ضرورة الاهتمام بالأساليب الرياضية والإحصائية والقياسية للظواهر الاقتصادية، مثل ظاهرة البطالة، وعلاقتها بالنمو الاقتصادي وذلك بتكميمها وبناء نماذج قياسية لها من أجل تحليلها والتنبؤ بقيمها؛

5) تحليل النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل لانتهاج السياسة الملائمة لها، هذا إلى جانب الاهتمام برصد وتحليل العلاقات الدائرية بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، وكل هذا يصب في إطار رفع النمو الاقتصادي، وإيجاد حلول اقتصادية لمشكلة البطالة؛

6) مراجعة السياسة الهادفة للقضاء على البطالة، وهذا لتحقيق نجاعة لآليات المتعلقة بالدعم والتشجيع لخلق فرص العمل ومثال ذلك سياسة دعم وتشجيع وتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء

مؤسسات مختصة في دول المغرب العربي ترافق هذه العملية، والتي من شأنها أن تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل؛

7) تكييف وتطوير التعليم في دول المغرب العربي، بحيث تتناسب مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل؛

8) التفكير في إبراز فوائد وإيجابيات تفعيل اتحاد المغرب العربي، وجعل الجماهير والنخب المغاربية تتملك ذلك التوجه، وتقتنع بجدواه وتنخرط فيه عن قناعة وتبصر، وهذا يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي لهذه الدول، مما يسهم لا محالة في التقليص من معدلات البطالة؛

9) توجيه الطاقات البشرية العاطلة نحو مجالات تدعم عجلة النمو الاقتصادي داخل دول المغرب العربي، ومثال ذلك هيكلة وتنظيم سوق العمل في الاقتصاد الموازي، وهذا ما يساعد على تحقيق علاقة أوكن في اقتصاديات دول المغرب العربي، وإعطاء أهمية خاصة للقطاعات المستوعبة للعنصر البشري (العمالة)، والتي عادة ما يكون مردودها الاقتصادي ضعيفاً في المدى القصير، لكن آثارها الاقتصادية تظهر في المدى البعيد.

10) تكثيف التبادل الاقتصادي، وإلغاء الرسوم الجمركية، وإقامة المناطق الحرة وتسهيل تنقل الأشخاص والبضائع داخل الفضاء المغاربي، تمهيدا للاندماج الاقتصادي والاجتماعي والفكري المرحلي داخل الاتحاد، وصولا إلى تكامل مؤسسي وتنسيق سياسي تصاعدي، لأجل رفع معدلات النمو الاقتصادين وبالتالي تحقيق علاقة أوكن؛

11) إعادة النظر في سياسات سوق العمل، فأنظمة النمو الحالية لا تخلق فرص عمل كافيةً، والوظائف التي توجِدها تتّسم بأنها مؤقتة ومعظمها غير رسمي، والاستثمار في التعليم ومعالجة الاحتياجات الرئيسة لسوق العمل بهدف تجنّب هدر الموارد؛

12) توفير فرص عمل للأشخاص المنتجة، مع مراعاة العمل على تحديد أهداف عاجلة، أهداف على المدى البعيد، وذلك من أجل حل مشكلة البطالة. وذلك بوضع مجموعة من البرامج والأنشطة اللازمة التي تعمل على تقديم الدعم للشباب، ومساعدتهم في إنشاء المشاريع الصغيرة، والعمل أيضًا على تدريب الشباب حول كيفية إدارة هذه المشاريع، والسيطرة على المشاكل الناتجة عنها وخصوصًا مشكلة التسويق، والقيام بفتح نافذة مبتكرة للتسويق عبر الدولة؛

13) السعي لتنويع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية، وهذا من خلال إيجاد بدائل للتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج وذلك بدعم تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات إنتاجية، وهذا

في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة لدعم رفع النمو الاقتصادي، وخلق مناصب شغل منتجة، وهذا في ظل تراجع أسعار النفط وشح الموارد المالية.

❖ أفاق البحث:

بعد الدراسة التي قمنا بها، يمكن اقتراح مواضيع للمهتمين والباحثين، والتي يمكن أن تشكل إشكاليات بحثية مستقبلا ومنها:

1) دراسة اقتصادية تحليلية لآفاق تعاون دول المغرب العربي في تنسيق سوق العمل؛
2) دراسة مقارنة لأثر سوق العمل على البطالة والنمو الاقتصادي لمجموعة دول المغاربية مع باقي التكتلات الاقتصادية؛
3) تقدير آثار النشاط الاقتصادي على البطالة في دول المغرب العربي؛
4) تأثير بعض المتغيرات الصحية، واقتصاديات الأوبئة على البطالة والنمو الاقتصادي في اقتصاديات دول المغرب العربي؛
5) دراسة اقتصادية قياسية لإمكانية تكامل سوق العمل لدول المغرب العربي وانعكاساته على علاقة Okun؛
6) أثر السياسة المالية على البطالة وانعكاسها على علاقة Okun في دول المغرب العربي.

.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1. إبراهيم حسن وآخرون، مشكلة البطالة في الوطن العربي دراسة استطلاعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1992.
2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، جامعة آل البيت، عمان، سنة 2002.
3. جميل أحمد محمود خضر، وآخرون، البطالة الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2013.
4. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2009.
5. حسين عمر، موسوعة الفكر الاقتصادي، دار الكتاب الحديث، الجزء الثاني، مصر، بدون سنة نشر.
6. حمدي أحمد العناني، مقدمة في الاقتصاد، دار المصرية اللبنانية، جامعة حلوان 1995.
7. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي في النظرية والتطبيق، عمان، دار وائل للنشر، طبعة 1999.
8. دريان محمد ناصف وآخرون، النظرية الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، 2003.
9. ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004.
10. سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، طبعة 1، جامعة الموصل، العراق، 2000.
11. صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، 1995.
12. صلاح محمد عبد الحميد، أزمة البطالة دراسة مقارنة (مصر السعودية الكويت)، طبعة 1، هيئة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2007.
13. عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
14. عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، الدار الجامعية، سنة 1997.
15. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2003/2002.
16. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية اقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1997.

17. عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

18. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية وتطبيقية، دار الجامعية للنشر، مصر، 2005.

19. فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985.

20. فتحي عطية السيد مصطفى، الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة في مصر، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012.

21. قاسم عبد الرضا الدبيلي، علي عبد العاطي الفرجاني، الاقتصاد الكلي، منشورات ELGA، 2001.

22. مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد الكلي، جامعة كيل إنجلترا، 2004.

23. محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا، عفاف عبد العزيز عايد، أسامة أحمد الفيل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، جامعة الإسكندرية، 2014.

24. محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.

25. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.

26. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 2008.

27. مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2014.

28. ناصر دادي عدون وعبد الرحمن العايب، البطالة وإشكاليه التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

29. هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

الأطروحات والمذكرات

1. بوجمعة. كوسه، سياسات التشغيل في الجزائر: عقود ما قبل التشغيل كحل مؤقت للحد من البطالة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، 2005.
2. بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة بمعهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2006.
3. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2013.
4. رابح بلعباس، إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة 1966-2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012.
5. رتيعة محمد، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من البلدان العربية خلال الفترة (1980-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2013.
6. روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006.
7. زغبة طلال، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-إعداد نموذج قياسي باستخدام منهج تحليل البانل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المسيلة ،2015.
8. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1985-2007)، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010.
9. سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2017.
10. طالب سمية شهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي لعباس، 2017.
11. عقون سليم، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،2010.
12. ليليا بن صويلح، دور برامج التشغيل في ترقية العمل وتطوير الكفاءات، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد علم اجتماع، جامعة عنابة، 2003.
13. محمد العقاب، النمو الاقتصادي والتقارب-دراسة اقتصادية قياسية لآليات تحقيق النمو وإحداث عملية التقارب الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1985-2015)، أطروحة دكتوراه غير

منشورة في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، تخصص طرق كمية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، غير منشورة، الجزائر، 2015.

14. مسيحة يونس، اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2007.
15. مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003.
16. مولاي بوعلام، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2016.
17. الهادي عبدو أبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانيات والواقع في موريتانيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015.
18. ياسين بوضياف، انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة شلف، 2017.
19. يحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر، خلال الفترة 1970-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2007.

المجلات والدوريات

1. أحمد بيرش، فعالية سياسة التشغيل ودورها في النمو الاقتصادي، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 5، العدد 2، 2014.
2. بركات أحمد، البطالة والتحدي في المغرب العربي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، العدد 03، 2013.
3. بشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس هيكلية والمحيطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004.
4. بن عمار حسيبة وموساوي عبد النور، سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة والسياسات النشيطة في الفترة (1999-2016)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2019.
5. حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 07، 2009.
6. دحماني محمد أدريوش، وسمير سحنون، العلاقة بين نمو الناتج والبطالة إعادة اختبار صحة قانون أوكن بالنسبة لحالة الجزائر، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد 2، العدد 4، 2012.

7. دحماني محمد ادريويش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحّددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي"، جامعة سطيف، يومي 11 و12 مارس، 2013.

8. دمدوم زكريا، الإصلاح الاقتصادي من خلال استراتيجية دعم النمو قراءة في مخططات التنمية المغربية (2000-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 09، العدد 03، 2016.

9. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1998.

10. زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012.

11. سعودي بلقاسم، استراتيجية الحكومة في تطوير التشغيل والمساهمة في محاربة البطالة، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15 و16 نوفمبر، 2011.

12. سهام يوسف علي عبد الله إبراهيم نور الدين، أثر النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي على التشغيل في ليبيا، مجلة جامعة سبها العلوم البحتة والتطبيقية، المجلد 14 العدد 01، 2015.

13. سهيلة حسيب، جمال لطرش، التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص المجلد 02، أفريل 2018.

14. شوبار لياس، زكان أحمد، تحديات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12/العدد 01، 2019.

15. عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر العدد 32، 2007.

16. عبد القادر لحسن، سياسة التشغيل وإشكالية معالجة البطالة خلال الفترة (2000-2009)، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 13و 14 أفريل، 2011.

17. عبد الهادي مداح، البشير عبد الكريم، دراسة قياسية للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة حالة الجزائر 1981-2014، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 12، 2017.

18. على عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاءARDL ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد34 ، المجلد التاسع، جامعة بغداد، 2013.

19. علي سالم ارميص، البطالة الشبابية في الاقتصاد الليبي، المجلة الدولية للتنمية، المجلد 2، العدد 1، 2013.

20. عيسى بهدي وجلال شيخ العيد، قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011، مجلة الباحث، ورقلة، المجلد 11 العدد 11، 2012.
21. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 10، العدد 33، 2012.
22. مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 06، 2009.
23. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.
24. مراد عبد القادر مصطفى عبد الطيف، اختبار صلاحية قانون أوكن في بعض دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس)، مجلة دفاتر الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 7، العدد 2، 2016.
25. مشري محمد الناصر بقة الشريف، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر دراسة اقتصادية خلال الفترة (2005-2015)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 57، 2017.
26. مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي، منظمة العمل الدولية المركز الدولي للتدريب، 2008.
27. مصطفى طويطي، إستراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولتية "التجربة الجزائرية نموذجا"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، 2015.
28. مولاي لخضر عبد الرازق، تقيم أداء سياسات سوق الشغل في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.
29. ندوة هلال جودة ورجاء عبد الله عيسى، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda-Yamamoto، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 3، 2010.
30. ياسين سالمي ورابح بلعباس، دراسة قياسية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، مجلة الدفاتر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2017.

التقارير

1. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015.
2. البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2018، ص 40.
3. تقرير الإدارة المغربية، نص البرنامج الحكومي 2016-2021،
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 2007 إلى 2018 (صندوق النقد العربي).

5. تقرير عن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2013 – 2017)، الصادرة عن وزارة التكوين المهني والتشغيل، تونس، ديسمبر 2012.
6. صندوق النقد الدولي، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشورات المادة الرابعة، لعام 2009.
7. صندوق النقد الدولي، ليبيا مشاورات المادة الرابعة لعام 2013.
8. محسن خان وكريم مزران، تحليل اقتصاد ليبيا بعد الثورة، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط.
9. مشروع قانون المالية، التقرير الاقتصادي والمالي، وزارة الاقتصاد والمالية المغربية.
10. منشورات الديوان الوطني للإحصاء، الميزان الاقتصادي، لسنة 2017، ص13.
11. هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين–ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد الدولي، جانفي 2012.
12. وزارة التنمية والتعاون الدولي، المخطط الحادي عشر للتنمية 2007–2011، المجلد الثالث.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

1. Alain Pirotte, Econométrie des Données de Panel-théorie et applications, Edition Economica, Paris, France, 2011.
2. Arthuis Patrick Muet Pierre Alain, Théories Du Chomage, Economica, Paris1999.
3. Blanchard. O et Cohen. D, Macroéconomie, Pearson Education France, 4 eme édition, 2007.
4. Brana, Marie-Claude et autre, Macroéconomie, 5ème édition, Dunod, Paris, 2015.
5. Brigitte Dormont, Introduction à L'économétrie, Montchrestien, Paris, 1999,
6. C. ARAUJO, J.-F. BRUN, J.-L. COMBES, Econométrie, Bréal Editions, 2004.
7. Chris Mulhearn, Howard R. Vane and James Eden, Economics for Business, Palgrave, 2001.
8. Christophe Hurlin, l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple, université d'Orléans, 2005.
9. Cyriac Guillaumin, Macroéconomie, Dunod, Paris, 2014.
10. Damodar Gujarati, Traduction par Bernard Bernier, Econométrie, 4éme édition, université de Bruxelles, 2004.
11. Dielman, Pooled Cross-Sectional and time series data analysis, Texas Christian University, USA, 1989.
12. E. Malinvaud, Théorie Macroéconomique, édition: conjoncturelles bondas, Paris, 1982, p 60.

13. Findlay. D. et College. C, Guide de l'étudiant en macroéconomie, Pearson Education France, 4 eme édition, 2007.
14. Fréderic S Mishkin, Monnaie et marchés financier, 8ème édition, Pearson éditions, France, 2010.
15. friedman et navaille, trauit de sociology de travaille, 2eme edition tome1, paris, A. Colin, 1964.
16. Gilles Ferreol, Philippe Deubel, Economie du travail. Armand colin, Paris, 1990.
17. Jaques Freyssinet, Le chômage, 11ème édition, éditions la découverte, Paris, 2004.
18. Michael p Todaro, Economic Development, Seventh Edition, Long Man, 2000.
19. Murat Yildizoglu, Note sur la croissance économique à partir de (Easterly 2002), Octobre, 2003.
20. Peracchi. F, Econometrics, England, John Wiley et Sons LTD, 2001.
21. RÉGIS BOURBONNAIS, Econométrie-Cours et exercices corriges,9e édition, Dunod, Paris, 2015 .
22. Thierry Tachiex, L'essentiel de la macro- économie, 7ème édition, Lextenso éditions, Paris, 2014.
23. Tremblay. R, Macroéconomique modernes : théories et réalité, Edition Etudes vivantes, Québec, 1992.
24. William Green, Econometric Analysis, 5 ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003.

المجلات والدوريات

1. Christophe Hurlin, Valérie Mignon, Une Synthèse des Tests de Racine Unitaire sur Donnéesde Panel, Séminaire Methodologies, France,2005.
2. Dadashova, B, Detrending the Business Cycles: Hodrick-Prescott and Baxter-King Filters, Universidad Carlos III de Madrid http://halweb.uc3m.es/esp/Personal/personas/amalonso/esp/TSAProyect_BaharDadashova.pdf
3. Dave Giles, Économétriques Beat: Dave Giles' Blog, ARDL Model- Part II – Bounds Tests, 2013, historique de la navigation(14/08/2019), https://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html.
4. Edward, S. K, How Useful is Okun's Law? ,Economic Review. Fourth quarter.2007.
5. Greene, W., Econometric Analysis, Seventh Edition, Macmillan Publishing Company, New York, 2012.

6. Hinaunye Eita, Zitsile Z. Khumalo, Determinants of Unemployment in Swaziland, Journal of Applied Sciences, N15, vol 09, Asian Network for Scientific Information centre, 2015.
7. Levin. A, Lin. C and Chu. C, Unit root test in panel data: asymptotic and finite sample properties, Journal of Econometrics 108, 2002.
8. L'office national des statistiques, l'emploi et le chômage, donnée statistiques, n 226, éditions ONS, Algérie, 1995.
9. Mindaugas Butkus, Janina Seputiene, The Output Gap and Youth Unemployment: An Analysis Based on Okun's Law, Economies, vol. 7, issue 4, 2019.
10. MN Bhalli ,Determinants of Unemployment Empirical Evidences from Pakistan, V51, N2, 2013.
11. Pedroni. P, Panel Cointegration: Asymptotic and finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis, Econometric Theory, 20 (3), 2004.
12. Revoredo-Giha, C, Leat, Philips M.K., Renwick, Alan W, the relationship between output and unemployment in Scotland: A regional analysis, LAND ECONOMY WORKING PAPER SERIES, Edinburgh,2012.
13. Robert Dixon, Guay Lim, Jan van Ours, Revisiting Okun's Relationship, Applied Economics, vol. 49, issue 28, 2017.
14. Solow. R. M, Les évolutions de la théorie croissance, revue problèmes économiques N° 2432, 19 Juillet, 1995.
15. Soylu, Ö. B, Çakmak, I, Okur, F, Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countries, Journal of International Studies, v11(1), 2018.
16. Villaverde, Jose and Maza, Adolfo, The robustness of Okun's law in Spain, 1980-2004: Regional evidence, Journal of Policy Modeling, 31, issue 2, 2009.
17. Word bank-contry assistance strategy progress report for peple's democratic republic of Algeria for period 2004-06 report n^{0}32956-dzjuly 27, 2005 .
18. Zuzana Brincikova, Lubomir Darmo Impact of economic growth on gender-specific unemployment in the EU. Scientific Annals of Economics and Business, vol. 62, issue 3, 2015.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. https://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html.
2. http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/2011-2017-170511062607318.html
3. http://www.annd.org/cd/arabwatch2016/pdf/arabic/15.pdf
4. www.emploi.nat
5. https://www.sesric.org/index-ar.php (مركز أنقرة للبحوث والدراسات الإسلامية)
6. www.amc.org (صندوق النقد العربي)
7. www.imf.org (صندوق النقد الدولي)
8. www.ons.dz (الديوان الوطني للإحصائيات)
9. www.worldbank.org (البنك الدولي)
10. www.andi.dz/index.php/ar (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)
11. www.api.org (المعهد العربي للتخطيط)
12. www.mf.gov.dz (وزارة المالية)
13. https://ilostat.ilo.org/data/ (قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية)

الملاحق

ملحق رقم 1 بيانات دراسة اختبار علاقة أوكن لدول المغرب العربي

UN	UNGAP	LRGDP	RGDPGAP	ane	Country	obs	UN	UNGAP	LRGDP	RGDPGAP	ane	Country	obs
10.23462	0.316379	4.83E+09	3.75E+09	2004	MRT	71	23.30773	-3.60773	2.5E+11	1.55E+10	1990	DZA	1
10.16418	0.418825	5.43E+09	3.92E+09	2005	MRT	72	24.29438	-1.79438	2.54E+11	8.19E+09	1991	DZA	2
10.09601	0.499993	6.08E+09	5.03E+09	2006	MRT	73	25.24496	-0.86496	2.58E+11	8.59E+09	1992	DZA	3
10.03833	0.253665	6.81E+09	4.61E+09	2007	MRT	74	26.10544	0.124564	2.63E+11	-1.7E+09	1993	DZA	4
10.00438	0.177621	7.74E+09	3.81E+09	2008	MRT	75	26.81314	0.926856	2.68E+11	-9.5E+09	1994	DZA	5
10.0099	0.056104	9E+09	2.43E+09	2009	MRT	76	27.30666	4.533342	2.75E+11	-6.1E+09	1995	DZA	6
10.07242	0.104581	1.08E+10	1.21E+09	2010	MRT	77	27.53382	1.077178	2.82E+11	-2.8E+09	1996	DZA	7
10.21004	-0.08804	1.33E+10	-7.2E+08	2011	MRT	78	27.48781	-2.05781	2.92E+11	-8.8E+09	1997	DZA	8
10.4419	-0.3419	1.67E+10	-3.4E+09	2012	MRT	79	27.17258	-0.47058	3.02E+11	-4.9E+09	1998	DZA	9
10.78626	-0.71127	2.12E+10	-7.2E+09	2013	MRT	80	26.57149	1.739513	3.14E+11	-7.5E+09	1999	DZA	10
11.25796	-1.23396	2.71E+10	-1.2E+10	2014	MRT	81	25.66321	4.106791	3.28E+11	-9.4E+09	2000	DZA	11
11.86473	-2.01373	3.44E+10	-1.9E+10	2015	MRT	82	24.4438	2.856199	3.43E+11	-1.5E+10	2001	DZA	12
12.60195	-2.75895	4.32E+10	-2.8E+10	2016	MRT	83	22.95039	2.94961	3.59E+11	-1.3E+10	2002	DZA	13
13.44488	-3.56788	5.31E+10	-3.7E+10	2017	MRT	84	21.24867	2.471332	3.76E+11	-5.1E+09	2003	DZA	14
14.34117	2.058831	6.37E+10	3.45E+10	1990	MAR	85	19.43382	-1.78382	3.94E+11	-6.8E+09	2004	DZA	15
15.20281	2.097191	7.42E+10	3.11E+10	1991	MAR	86	17.62574	-2.35574	4.12E+11	-1.6E+09	2005	DZA	16
15.96237	0.037633	8.4E+10	1.91E+10	1992	MAR	87	15.9265	-3.6565	4.29E+11	-1.2E+10	2006	DZA	17
16.57339	-0.67339	9.29E+10	9.41E+09	1993	MAR	88	14.4146	-0.6246	4.45E+11	-1.3E+10	2007	DZA	18
16.98979	2.454211	1.01E+11	1.22E+10	1994	MAR	89	13.13197	-1.80197	4.58E+11	-1.7E+10	2008	DZA	19
17.15876	5.741244	1.08E+11	-1.1E+09	1995	MAR	90	12.11432	-1.95432	4.69E+11	-2.1E+10	2009	DZA	20
17.05202	1.047985	1.15E+11	5.54E+09	1996	MAR	91	11.3793	-1.4193	4.77E+11	-1.2E+10	2010	DZA	21
16.69871	0.201293	1.21E+11	-2.5E+09	1997	MAR	92	10.92506	-0.96506	4.79E+11	-4.7E+08	2011	DZA	22
16.13845	2.981551	1.27E+11	68600382	1998	MAR	93	10.73552	0.234479	4.75E+11	1.98E+10	2012	DZA	23
15.41288	-1.47288	1.33E+11	-4.6E+09	1999	MAR	94	10.78498	-0.96498	4.63E+11	4.54E+10	2013	DZA	24
14.59344	-1.01344	1.39E+11	-8.4E+09	2000	MAR	95	11.05006	-0.45006	4.42E+11	8.54E+10	2014	DZA	25
13.73685	-1.27685	1.46E+11	-5.6E+09	2001	MAR	96	11.49776	-0.29776	4.12E+11	1.36E+11	2015	DZA	26
12.88969	-1.29969	1.53E+11	-8.5E+09	2002	MAR	97	12.09053	-1.89053	3.72E+11	1.93E+11	2016	DZA	27
12.08579	-0.16579	1.61E+11	-7.7E+09	2003	MAR	98	12.7879	-2.6589	3.24E+11	2.5E+11	2017	DZA	28
11.34595	-0.51596	1.69E+11	-8.6E+09	2004	MAR	99	13.53046	3.152211	2.72E+11	-2.3E+11	1990	TUN	29
10.68936	0.320645	1.78E+11	-1.2E+10	2005	MAR	100	14.23221	2.589793	2.22E+11	-1.7E+11	1991	TUN	30
10.12999	-0.45999	1.87E+11	-8.4E+09	2006	MAR	101	14.83869	1.728313	1.77E+11	-1.2E+11	1992	TUN	31
9.685067	-0.12507	1.96E+11	-1.1E+10	2007	MAR	102	15.32132	1.33768	1.39E+11	-8.6E+10	1993	TUN	32
9.367196	0.202804	2.04E+11	-8E+09	2008	MAR	103	15.66882	0.857178	1.08E+11	-5.4E+10	1994	TUN	33
9.187733	-0.08773	2.11E+11	-6.8E+09	2009	MAR	104	15.88328	0.500723	8.59E+10	-3E+10	1995	TUN	34
9.160066	-0.10007	2.16E+11	-4.3E+09	2010	MAR	105	15.97535	0.088648	7.04E+10	-1.1E+10	1996	TUN	35
9.296702	-0.3867	2.19E+11	3.84E+09	2011	MAR	106	15.96071	-0.02071	6.1E+10	2.17E+09	1997	TUN	36
9.609149	-0.61915	2.19E+11	1.07E+10	2012	MAR	107	15.8559	0.099098	5.64E+10	9.77E+09	1998	TUN	37
10.10505	-0.87505	2.15E+11	2.5E+10	2013	MAR	108	15.67728	0.322718	5.56E+10	1.45E+10	1999	TUN	38
10.78585	-1.08585	2.07E+11	3.97E+10	2014	MAR	109	15.44218	0.257816	5.77E+10	1.57E+10	2000	TUN	39
11.64425	-1.98425	1.94E+11	6.39E+10	2015	MAR	110	15.17117	-0.07117	6.18E+10	1.44E+10	2001	TUN	40
12.66209	-3.26209	1.76E+11	8.43E+10	2016	MAR	111	14.88739	0.412606	6.72E+10	1E+10	2002	TUN	41
13.80137	-4.46937	1.55E+11	1.16E+11	2017	MAR	112	14.61328	-0.10328	7.34E+10	7.47E+09	2003	TUN	42
14.99147	4.659868	1.31E+11	-1E+11	1990	LBY	113	14.37538	-0.13538	8E+10	5.96E+09	2004	TUN	43
16.11706	4.05694	1.08E+11	-7.6E+10	1991	LBY	114	14.19923	-1.32923	8.65E+10	2.42E+09	2005	TUN	44
17.10943	2.309567	8.66E+10	-5.3E+10	1992	LBY	115	14.109	-1.599	9.27E+10	8.6E+08	2006	TUN	45
17.94044	1.420559	6.84E+10	-3.8E+10	1993	LBY	116	14.11556	-1.75556	9.84E+10	1.51E+09	2007	TUN	46
18.60503	1.220974	5.36E+10	-2.5E+10	1994	LBY	117	14.2138	-1.7738	1.03E+11	9.68E+08	2008	TUN	47
19.11234	-0.45534	4.24E+10	-1.7E+10	1995	LBY	118	14.38106	-1.09106	1.07E+11	4.8E+08	2009	TUN	48
19.48376	0.397245	3.44E+10	-6.5E+09	1996	LBY	119	14.57693	-1.52693	1.09E+11	1.95E+09	2010	TUN	49
19.73607	-0.10807	2.93E+10	1.43E+09	1997	LBY	120	14.7501	3.579896	1.1E+11	-8.8E+08	2011	TUN	50
19.89007	-0.27507	2.66E+10	6.53E+08	1998	LBY	121	14.83399	2.796014	1.09E+11	4.6E+09	2012	TUN	51
19.96545	-0.34245	2.59E+10	1E+10	1999	LBY	122	14.79779	1.132207	1.06E+11	1.1E+10	2013	TUN	52
19.97917	-0.17217	2.68E+10	1.14E+10	2000	LBY	123	14.6387	0.419299	1E+11	1.99E+10	2014	TUN	53
19.94475	-0.63075	2.9E+10	5.1E+09	2001	LBY	124	14.36521	0.854795	9.24E+10	2.9E+10	2015	TUN	54
19.87399	-0.58299	3.22E+10	-1.2E+10	2002	LBY	125	13.99	1.520004	8.25E+10	4.02E+10	2016	TUN	55
19.7724	0.557605	3.63E+10	-1E+10	2003	LBY	126	13.53431	1.845689	7.09E+10	5.42E+10	2017	TUN	56
19.63963	-0.12263	4.1E+10	-7.8E+09	2004	LBY	127	13.03459	-2.11859	5.83E+10	-5.3E+10	1990	MRT	57
19.48092	0.512075	4.59E+10	1.48E+09	2005	LBY	128	12.54572	-1.70072	4.61E+10	-4E+10	1991	MRT	58
19.30031	0.13069	5.05E+10	4.45E+09	2006	LBY	129	12.10141	-1.20741	3.52E+10	-2.9E+10	1992	MRT	59
19.10692	0.188083	5.45E+10	1.3E+10	2007	LBY	130	11.71837	-0.70937	2.6E+10	-2E+10	1993	MRT	60
18.91119	-0.04019	5.74E+10	2.98E+10	2008	LBY	131	11.40122	-0.63722	1.85E+10	-1.2E+10	1994	MRT	61
18.72545	-0.44245	5.89E+10	4.11E+09	2009	LBY	132	11.1475	-0.0675	1.29E+10	-6.2E+09	1995	MRT	62
18.56163	0.054368	5.91E+10	1.56E+10	2010	LBY	133	10.94836	0.003641	8.81E+09	-1.8E+09	1996	MRT	63
18.42722	-2.63422	5.81E+10	-2.3E+10	2011	LBY	134	10.79429	-0.11429	6.07E+09	6.91E+08	1997	MRT	64
18.33026	0.699737	5.61E+10	2.58E+10	2012	LBY	135	10.67582	0.104176	4.4E+09	2.55E+09	1998	MRT	65
18.25246	0.48854	5.3E+10	1.25E+10	2013	LBY	136	10.58233	0.31467	3.55E+09	3.94E+09	1999	MRT	66
18.18251	0.305495	4.92E+10	-8E+09	2014	LBY	137	10.50423	0.087768	3.28E+09	4.18E+09	2000	MRT	67
18.11399	0.243015	4.49E+10	-1.7E+10	2015	LBY	138	10.4351	0.1799	3.4E+09	4.21E+09	2001	MRT	68
18.04353	0.379466	4.06E+10	-1.4E+10	2016	LBY	139	10.36938	0.147623	3.76E+09	3.89E+09	2002	MRT	69
17.97022	-0.28622	3.62E+10	1.88E+09	2017	LBY	140	10.30331	0.314689	4.26E+09	3.85E+09	2003	MRT	70

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي الديوان الوطني للإحصاء تم فلترة البيانات باستخدام مرشح *HP* (Hodrick-Prescott (1980) والشائع الاستعمال في الدراسات التطبيقية العالمية.

ملحق رقم 2 اختبارات استقرارية سلاسل علاقة أوكن

سلسلة UN

Panel unit root test: Summary
Series: D(UN)
Date: 04/16/20 Time: 03:33
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-14.0682	0.0000	5	125
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.6668	0.0000	5	125
ADF - Fisher Chi-square	98.0864	0.0000	5	125
PP - Fisher Chi-square	27.0644	0.0025	5	130

Panel unit root test: Summary
Series: UN
Date: 04/16/20 Time: 03:32
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-17.4778	0.0000	5	130
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-16.6168	0.0000	5	130
ADF - Fisher Chi-square	88.1206	0.0000	5	130
PP - Fisher Chi-square	12.8293	0.2334	5	135

سلسلة RGDPGAP

Panel unit root test: Summary
Series: D(RGDPGAP)
Date: 04/16/20 Time: 03:35
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.32846	0.9901	5	125
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.46007	0.9279	5	125
ADF - Fisher Chi-square	13.2679	0.2091	5	125
PP - Fisher Chi-square	27.2232	0.0024	5	130

Panel unit root test: Summary
Series: RGDPGAP
Date: 04/16/20 Time: 03:35
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	6.78683	1.0000	5	130
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	3.42210	0.9997	5	130
ADF - Fisher Chi-square	7.41762	0.6855	5	130
PP - Fisher Chi-square	16.0711	0.0976	5	135

سلسلة LRGDP

Panel unit root test: Summary
Series: LRGDP
Date: 04/16/20 Time: 03:36
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.75238	0.0000	5	130
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.25075	0.0000	5	130
ADF - Fisher Chi-square	57.8872	0.0000	5	130
PP - Fisher Chi-square	11.5054	0.3195	5	135

Panel unit root test: Summary
Series: D(LRGDP)
Date: 04/16/20 Time: 03:37
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.5685	0.0000	5	125
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.4173	0.0000	5	125
ADF - Fisher Chi-square	61.9088	0.0000	5	125
PP - Fisher Chi-square	9.15286	0.5177	5	130

سلسلة UNGAP

Panel unit root test: Summary
Series: D(UNGAP)
Date: 04/16/20 Time: 03:44
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.00806	0.0000	5	125
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.38395	0.0000	5	125
ADF - Fisher Chi-square	53.2092	0.0000	5	125
PP - Fisher Chi-square	94.1095	0.0000	5	130

Panel unit root test: Summary
Series: UNGAP
Date: 04/16/20 Time: 03:38
Sample: 1990 2017
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.69498	0.7565	5	130
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.90646	0.0283	5	130
ADF - Fisher Chi-square	25.4318	0.0046	5	130
PP - Fisher Chi-square	24.7630	0.0058	5	135

ملحق رقم 3 تقدير نماذج البانل

نسخة الفروق

تقدير النموذج التجميعي

Dependent Variable: D(UN)
Method: Panel Least Squares
Date: 04/16/20 Time: 03:19
Sample (adjusted): 1991 2017
Periods included: 27
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 135

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.066732	0.050882	-1.311504	0.1919
D(LRGDP)	-0.961477	0.450825	-2.132707	0.0348

R-squared	0.033068	Mean dependent var	-0.056791
Adjusted R-squared	0.025798	S.D. dependent var	0.596454
S.E. of regression	0.588710	Akaike info criterion	1.792939
Sum squared resid	46.09514	Schwarz criterion	1.835981
Log likelihood	-119.0234	Hannan-Quinn criter.	1.810430
F-statistic	4.548437	Durbin-Watson stat	0.051133
Prob(F-statistic)	0.034786		

تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: D(UN)
Method: Panel Least Squares
Date: 04/16/20 Time: 03:21
Sample (adjusted): 1991 2017
Periods included: 27
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 135

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.067126	0.049385	-1.359246	0.1764
D(LRGDP)	-0.999553	0.454874	-2.197429	0.0298
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				

R-squared	0.117144	Mean dependent var	-0.056791
Adjusted R-squared	0.082925	S.D. dependent var	0.596454
S.E. of regression	0.571189	Akaike info criterion	1.761233
Sum squared resid	42.08711	Schwarz criterion	1.890356
Log likelihood	-112.8832	Hannan-Quinn criter.	1.813705
F-statistic	3.423331	Durbin-Watson stat	0.055971
Prob(F-statistic)	0.006148		

تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: D(UN)
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/16/20 Time: 03:22
Sample (adjusted): 1991 2017
Periods included: 27
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 135
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.067023	0.099212	-0.675551	0.5005
D(LRGDP)	-0.989619	0.450382	-2.197288	0.0297
Effects Specification			S.D.	Rho
Cross-section random			0.192415	0.1019
Idiosyncratic random			0.571189	0.8981
Weighted Statistics				
R-squared	0.035279	Mean dependent var		-0.028171
Adjusted R-squared	0.028026	S.D. dependent var		0.577236
S.E. of regression	0.569090	Sum squared resid		43.07380
F-statistic	4.863756	Durbin-Watson stat		0.054696
Prob(F-statistic)	0.029144			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.033040	Mean dependent var		-0.056791
Sum squared resid	46.09649	Durbin-Watson stat		0.051110

نسخة الفجوة

تقدير النموذج التجميعي

Dependent Variable: UNGAP
Method: Panel Least Squares
Date: 04/16/20 Time: 03:11
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 140

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.40E-13	0.142347	-9.83E-13	1.0000
RGDPGAP	-0.307240	0.361995	-0.848740	0.3975

R-squared	0.005193	Mean dependent var	-8.99E-14
Adjusted R-squared	-0.002016	S.D. dependent var	1.682572
S.E. of regression	1.684267	Akaike info criterion	3.894721
Sum squared resid	391.4725	Schwarz criterion	3.936745
Log likelihood	-270.6305	Hannan-Quinn criter.	3.911798
F-statistic	0.720359	Durbin-Watson stat	0.651499
Prob(F-statistic)	0.397496		

تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: UNGAP
Method: Panel Least Squares
Date: 04/16/20 Time: 03:14
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 140

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.52E-13	0.140181	-1.09E-12	1.0000
RGDPGAP	-0.381966	0.376605	-1.014235	0.3123

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.063198	Mean dependent var	-8.99E-14
Adjusted R-squared	0.028243	S.D. dependent var	1.682572
S.E. of regression	1.658642	Akaike info criterion	3.891787
Sum squared resid	368.6466	Schwarz criterion	4.017858
Log likelihood	-266.4251	Hannan-Quinn criter.	3.943019
F-statistic	1.807962	Durbin-Watson stat	0.694143
Prob(F-statistic)	0.115412		

تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: UNGAP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/16/20 Time: 03:16
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 140
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.47E-13	0.227744	-6.46E-13	1.0000
RGDPGAP	-0.351700	0.368590	-0.954179	0.3417

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.401351	0.0553
Idiosyncratic random	1.658642	0.9447

Weighted Statistics

R-squared	0.006594	Mean dependent var	-5.53E-14
Adjusted R-squared	-0.000604	S.D. dependent var	1.653047
S.E. of regression	1.653546	Sum squared resid	377.3218
F-statistic	0.916077	Durbin-Watson stat	0.677255
Prob(F-statistic)	0.340181		

Unweighted Statistics

R-squared	0.005084	Mean dependent var	-8.99E-14
Sum squared resid	391.5153	Durbin-Watson stat	0.652703

ملحق رقم 4 نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج

نسخة الفروق

Breusch and Pagan-LM

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
Date: 04/17/20 Time: 02:04
Sample: 1990 2017
Total panel observations: 135
Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	4.705885 (0.0301)	6.713395 (0.0096)	11.41928 (0.0007)
Honda	2.169305 (0.0150)	2.591022 (0.0048)	3.366059 (0.0004)
King-Wu	2.169305 (0.0150)	2.591022 (0.0048)	2.965621 (0.0015)
GHM	-- --	-- --	11.41928 (0.0012)

Hausman-H

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.024267	1	0.8762

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
D(LRGDP)	-0.999553	-0.989619	0.004066	0.8762

نسخة الفجوة

Hausman-H

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.153355	1	0.6953

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
RGDPGAP	-0.381966	-0.351700	0.005973	0.6953

Breusch and Pagan-LM

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
Date: 04/17/20 Time: 05:04
Sample: 1990 2017
Total panel observations: 140
Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	1.012311 (0.3143)	1.16E-06 (0.9991)	1.012312 (0.3143)
Honda	1.006137 (0.1572)	-0.001076 (0.5004)	0.710685 (0.2386)
King-Wu	1.006137 (0.1572)	-0.001076 (0.5004)	0.938597 (0.1740)
GHM	-- --	-- --	1.012311 (0.3079)

ملحق رقم 5 استقرارية سلاسل بيانات الجزائر

سلسلة LGDB في المستوى

Null Hypothesis: LGDB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.435541	0.9595
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: LGDB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.651426	0.7499
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

Null Hypothesis: LGDB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.224628	0.9255
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

في الفروق D(LGDB)

Null Hypothesis: D(LGDB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.901728	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: D(LGDB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.061026	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(LGDB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.109229	0.0013
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

سلسلة U في المستوى

Null Hypothesis: LU has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.780957	0.8114
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: LU has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.507808	0.3225
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

Null Hypothesis: LU has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.258892	0.5852
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

في الفروق D(U)

Null Hypothesis: D(LU) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.440827	0.0067
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

Null Hypothesis: D(LU) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.447171	0.0013
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(LU) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.501550	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

سلسلة OPENفي المستوى

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.391499	0.5744
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.703667	0.7270
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.000821	0.6752
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

في الفروق D(OPEN)

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.593572	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.776767	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.594664	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

السلسلة LGK في المستوى

Null Hypothesis: LGK has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.855840	0.7894
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: LGK has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.657676	0.7472
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

Null Hypothesis: LGK has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.391044	0.7911
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

في الفروق D(LGK)

Null Hypothesis: D(LGK) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.074728	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

Null Hypothesis: D(LGK) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.607117	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

Null Hypothesis: D(LGK) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.066657	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

السلسلة LINF في المستوى

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.483665	0.1284
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.767461	0.2185
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.059620	0.2551
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

في الفروق D(LINF)

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.047119	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.924198	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.162841	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

ملحق رقم 6 بيانات الدراسة الوصفية لدول المغرب العربي

بيانات تونس

السنة	البطالة	الناتج	القوى العاملة	الانفاق الحكومي	تعداد السكان	المعروض النقدي	التضخم
1990	16.68267	4.62E+10	2533369	1.316E+10	8232797	7.64850533	6.545293
1991	16.822	4.8E+10	2609202	1.372E+10	8417684	5.80264389	8.193715
1992	16.567	5.18E+10	2676089	1.657E+10	8603225	8.32827071	5.824345
1993	16.659	5.29E+10	2765457	1.571E+10	8784888	6.13560093	3.974956
1994	16.526	5.46E+10	2850231	1.609E+10	8956596	8.06822957	4.733231
1995	16.384	5.59E+10	2933092	1.874E+10	9113975	6.57009403	6.24415
1996	16.064	5.99E+10	3010727	1.988E+10	9256037	13.3494271	3.725145
1997	15.94	6.31E+10	3085475	2.122E+10	9384152	16.5048177	3.652026
1998	15.955	6.62E+10	3138935	2.244E+10	9499395	5.44169118	3.125366
1999	16	7.02E+10	3190443	2.339E+10	9603742	18.8719967	2.690125
2000	15.7	7.35E+10	3241083	2.22E+10	9699197	14.1385908	2.962308
2001	15.1	7.62E+10	3286010	2.293E+10	9785701	18.3672412	1.983333
2002	15.3	7.73E+10	3329553	2.402E+10	9864326	3.10810755	2.721033
2003	14.51	8.09E+10	3372402	2.839E+10	9939678	4.73964797	2.712592
2004	14.24	8.59E+10	3414989	3.196E+10	10017601	8.15543613	3.63228
2005	12.87	8.89E+10	3457679	3.24E+10	10102482	11.1695287	2.017786
2006	12.51	9.36E+10	3544025	3.502E+10	10196136	11.7673356	3.225253
2007	12.36	9.99E+10	3631640	3.966E+10	10298087	13.37468	2.966944
2008	12.44	1.04E+11	3709100	4.645E+10	10407336	13.3314698	4.345028
2009	13.29	1.07E+11	3723954	4.51E+10	10521834	12.8538094	3.664903
2010	13.05	1.11E+11	3806365	4.661E+10	10639931	11.7544815	3.341776
2011	18.33	1.09E+11	3877075	4.923E+10	10761467	9.58076538	3.544029
2012	17.63	1.13E+11	3977263	4.909E+10	10886668	8.06566316	5.138117
2013	15.93	1.17E+11	4005573	5.044E+10	11014558	6.24244038	5.798545
2014	15.058	1.2E+11	4029974	5.286E+10	11143908	7.9468299	4.937735
2015	15.22	1.21E+11	4060986	4.784E+10	11273661	5.41253975	4.857182
2016	15.51	1.23E+11	4083135	4.629E+10	11403248	8.04016151	3.711015
2017	15.38	1.25E+11	4109734	4.491E+10	11532127	11.9644084	5.329273

بيانات الجزائر

السنة	البطالة	الناتج	القوى العاملة	الانفاقالحكومي	تعداد السكان	المعروض النقدي	التضخم
1990	19.7	2.65E+11	6484542	6.69E+10	25912367	11.415656	16.65253
1991	22.5	2.62E+11	6754996	6.36E+10	26554329	20.802799	25.88639
1992	24.38	2.67E+11	7004053	6.47E+10	27181094	31.27488	31.66966
1993	26.23	2.61E+11	7300262	6.27E+10	27786259	7.2966411	20.54033
1994	27.74	2.59E+11	7594034	6.38E+10	28362253	15.704839	29.04766
1995	31.84	2.69E+11	7847493	6.52E+10	28904298	9.4635819	29.77963
1996	28.611	2.8E+11	8095011	6.44E+10	29411415	14.644646	18.67908
1997	25.43	2.83E+11	8298430	6.34E+10	29886839	18.259475	5.733523
1998	26.702	2.97E+11	8507767	6.79E+10	30335732	19.57262	4.950162
1999	28.311	3.07E+11	8719362	6.88E+10	30765613	13.947174	2.645511
2000	29.77	3.18E+11	8930844	7.16E+10	31183660	14.131503	0.339163
2001	27.3	3.28E+11	9157772	7.74E+10	31592153	54.051409	4.225988
2002	25.9	3.46E+11	9379025	8.53E+10	31995046	18.052115	1.418302
2003	23.72	3.71E+11	9598651	9.08E+10	32403514	16.306156	4.268954
2004	17.65	3.87E+11	9819838	9.73E+10	32831096	10.451223	3.9618
2005	15.27	4.1E+11	10042331	1.03E+11	33288437	11.693604	1.382447
2006	12.27	4.17E+11	10254769	1.06E+11	33777915	19.644777	2.311499
2007	13.79	4.31E+11	10460259	1.16E+11	34300076	23.090739	3.678996
2008	11.33	4.41E+11	10661124	1.27E+11	34860715	16.037082	4.858591
2009	10.16	4.49E+11	10861377	1.42E+11	35465760	4.8408351	5.73706
2010	9.96	4.65E+11	11136913	1.5E+11	36117637	13.548432	3.911062
2011	9.96	4.78E+11	11358846	1.54E+11	36819558	19.907003	4.524212
2012	10.97	4.94E+11	11597754	1.69E+11	37565847	10.936917	8.891451
2013	9.82	5.08E+11	12064551	1.83E+11	38338562	8.4099998	3.254239
2014	10.6	5.27E+11	11642537	1.95E+11	39113313	14.423674	2.916927
2015	11.2	5.47E+11	11798733	2.06E+11	39871528	0.297131	4.784447
2016	10.2	5.65E+11	11937169	2.06E+11	40606052	0.8157745	6.397695
2017	10.129	5.74E+11	12106254	2.07E+11	41318142	8.380855	5.591116

بيانات موريتانيا					
التضخم	تعداد السكان	الانفاقالحكومي	القوى العاملة	الناتج	البطالة	السنة
6.600226	2030140	1.88E+09	585149	5.7E+09	10.845	1990
5.628667	2085202	1.7E+09	601341	5.8E+09	10.845	1991
10.14182	2141445	1.55E+09	618031	5.91E+09	10.894	1992
9.370344	2199791	1.63E+09	635055	6.26E+09	11.009	1993
4.128259	2261403	1.56E+09	654138	6.06E+09	10.764	1994
6.543791	2327075	1.8E+09	673124	6.66E+09	11.08	1995
4.681306	2397245	1.95E+09	694664	7.05E+09	10.952	1996
4.625347	2471598	1.91E+09	718913	6.76E+09	10.68	1997
8.031667	2549223	2.05E+09	743583	6.95E+09	10.78	1998
4.074176	2628803	2.23E+09	768491	7.49E+09	10.897	1999
3.254067	2709359	2.36E+09	795035	7.45E+09	10.592	2000
4.714896	2790729	2.44E+09	818494	7.6E+09	10.615	2001
3.895705	2873228	2.49E+09	842526	7.65E+09	10.517	2002
5.151902	2957117	2.97E+09	866994	8.11E+09	10.618	2003
10.36762	3042823	3.5E+09	892063	8.58E+09	10.551	2004
12.12565	3130720	4.14E+09	917731	9.35E+09	10.583	2005
6.241033	3220653	3.87E+09	943077	1.11E+10	10.596	2006
7.254108	3312665	4.2E+09	969581	1.14E+10	10.292	2007
7.346635	3407541	4.48E+09	997072	1.15E+10	10.182	2008
2.22092	3506288	4.3E+09	1025852	1.14E+10	10.066	2009
6.283541	3609543	4.79E+09	1055829	1.2E+10	10.177	2010
5.68632	3717672	5.27E+09	1086950	1.25E+10	10.122	2011
4.902427	3830239	6.22E+09	1119569	1.33E+10	10.1	2012
4.129102	3946170	6.28E+09	1156418	1.41E+10	10.075	2013
3.534369	4063920	6E+09	1194603	1.49E+10	10.024	2014
3.254727	4182341	6.01E+09	1234381	1.51E+10	9.851	2015
1.47171	4301018	5.93E+09	1272883	1.54E+10	9.843	2016
2.254277	4420184	6.48E+09	1312118	1.59E+10	9.877	2017

بيانات المغرب							
التضخم	المعروض النقدي	تعداد السكان	الانفاقالحكومي	القوى العاملة	الناتج	البطالة	السنة
6.782594	21.47846	24879136	3.67E+11	7668712	9.82E+10	16.4	1990
7.986166	16.80284	25336862	3.96E+11	7839376	1.05E+11	17.3	1991
5.740247	9.258569	25791494	3.92E+11	8090429	1.03E+11	16	1992
5.183114	7.943648	26237417	3.88E+11	8324223	1.02E+11	15.9	1993
5.141672	10.17863	26667048	4.18E+11	8449848	1.13E+11	19.444	1994
6.123582	7.044226	27075232	4.16E+11	8755180	1.07E+11	22.9	1995
2.986809	6.575307	27460603	4.47E+11	8861257	1.2E+11	18.1	1996
1.038199	16.19076	27825901	4.43E+11	9131262	1.18E+11	16.9	1997
2.753113	6.037737	28175263	4.74E+11	9310525	1.27E+11	19.12	1998
0.684783	10.23928	28514798	4.82E+11	9553581	1.28E+11	13.94	1999
1.894635	8.444173	28849621	4.91E+11	9775120	1.31E+11	13.58	2000
0.619802	18.11436	29181832	5.1E+11	9952465	1.4E+11	12.46	2001
2.79562	10.31588	29512368	5.28E+11	10088084	1.45E+11	11.59	2002
1.167734	7.866025	29843937	5.73E+11	10364550	1.53E+11	11.92	2003
1.493444	8.353981	30179285	6.07E+11	10587149	1.61E+11	10.83	2004
0.982642	14.05838	30521070	6.2E+11	10736525	1.66E+11	11.01	2005
3.284762	18.08861	30869346	6.6E+11	10844449	1.79E+11	9.67	2006
2.042085	17.54713	31225881	7.08E+11	11011050	1.85E+11	9.56	2007
3.707317	13.31148	31596855	7.91E+11	11151236	1.96E+11	9.57	2008
0.994826	7.006974	31989897	8.15E+11	11354732	2.04E+11	9.1	2009
0.987355	4.195406	32409639	8.28E+11	11552940	2.12E+11	9.06	2010
0.914611	6.438346	32858823	8.83E+11	11751089	2.23E+11	8.91	2011
1.287129	4.518011	33333789	9.12E+11	11795977	2.3E+11	8.99	2012
1.872321	3.088163	33824769	9.48E+11	12003223	2.4E+11	9.23	2013
0.44287	6.19965	34318082	9.6E+11	12198022	2.47E+11	9.7	2014
1.557907	5.690502	34803322	9.78E+11	12357082	2.58E+11	9.66	2015
1.635311	4.736323	35276786	1.03E+12	12541812	2.61E+11	9.4	2016
0.754663	5.498416	35739580	1.06E+12	12714484	2.71E+11	9.332	2017

مصدر البيانات البنك الدولي